الرسالة ٣٦٥

في الفكر البنيوي التحويلي في خصائص ابن جني

أ. د. عبدالله أحمد جاد الكريم
قسم اللغة العربية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة جازان
المملكة العربية السعودية

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية – الحولية الثالثة والثلاثون – ١٤٣٤هـ/٢٠١٢م

المؤلف:

أ. د. عبدالله أحمد جاد الكريم.

- دكتوراه في اللغة العربية (النحو والصرف والعروض) بمرتبة الشرف الأولى، دار العلوم، القاهرة ٢٠٠٠م.
- حاصل على درجة (أستاذ) من المجلس الأعلى للجامعات المصرية عام ٢٠١٢م.
- حالياً: أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة جازان – السعودية.

الإنتاج العلمي:

أولاً – الكتب:

١ – الاختصار سمة العربية (مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٧م).
٢ – الاستغناء بين العرب والنحاة (مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٣م).
٣ – المعنى والنحو (مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٢م).
٤ – الإيضاح في نحو مختار الصحاح (مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٢م).
٥ – التوهم عند النحاة (مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠١م).
٦ – الدرس النحوي في القرن العشرين (مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٢م).
٧ – صلة النحو العربي بعلوم الشريعة واللغة (نادي جازان الأدبي، السعودية، ١٤٢٤هـ).
٨ – ظاهرة التقارض في الدرس النحوي (مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٢م).
٩ – النحو العربي عماد اللغة والدين (مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٤م).
١٠– القضايا النحوية والصرفية في المثل السائر (رسالة دكتوراه، ٢٠٠٠م).
١١– المرأة في التراث النحوي (تربية عين شمس، ٢٠٠٦م).
١٢– المقصود في علم الصرف ؛ لأبي حنيفة النعمان (دراسة وتحقيق، ٢٠٠٣م).
١٣– الوجيز في النحو على شرح ابن عقيل (مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٤م).
١٤– الوجيز في الصرف على ترتيب شذا العرف (مكتبة الرشد، الرياض٢٠٠٥م).
١٥– سيدة اللغات ؛ ماضٍ مشرق وحاضر ومستقبل (مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٩م).

ثانياً – البحوث:

١ – ظاهرة الاستغناء في الدرس النحوي (مجلة المشرق، كلية الآداب بالقاهرة، ٢٠٠٥م).
٢ – المنهج التحويلي في النحو العربي (مجلة دار العلوم بالقاهرة، عدد ٣١، ٢٠٠٤م).
٣ – القوة والضعف في عرف النحاة (مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٣م).
٤ – البنية العميقة ومكانتها لدى النحاة العرب (مجلة كلية الآداب، المنيا، ٢٠٠٦م).
٥ – إنَّ في صحيح السنة ؛ دراسة نحوية وصفية بلاغية (مجلة كلية دار العلوم بالقاهرة، إصدار خاص ٢٠٠٨م).
٦ – العدل لدى النحاة (مجلة كلية دار العلوم بالقاهرة عدد (٥٣) ٢٠٠٩م).
٧ – سيبويه وعلم السيماتيكي (مجلة كلية دار علوم المنيا، يناير ٢٠١٠م).
٨ – سيبويه والمدرسة التحويلية (مؤتمر بدار علوم القاهرة، ٢٠١٠م).
٩ – اللغة العربية وترويض العولمة (بحث في مؤتمر بكلية الآداب، جامعة الفيوم، مارس ٢٠١٢م).
١٠– أثر سيبويه في المسائل العقدية والفقهية (مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، أبريل ٢٠١٢م).
١١– ضرورات التوفيق بين القاعدة النحوية والتطبيق (مجلة كلية دار العلوم بالمنيا، يناير ٢٠١٢م).

المحتوى

الملخص

لا شكَّ أنَّ توظيفَ الدِّراساتِ اللُّغويَّةِ الحديثةِ في دراسةِ التُّراثِ النَّحويِّ العربيِّ له فائدةٌ لا تُنكرُ، وذلك للتَّوصُّلِ إلى الكَشْفِ عن تأثيرِ عُلماءِ اللُّغةِ العَربِ في هذه الدِّراساتِ، فضلاً عن الإفادةِ منها فيما يُمكنُ أن يكونَ هؤلاءِ العُلماءُ لم ينتبهوا إليه، أو يُنبِّهوا عليه، وقد جاءتْ دراساتٌ كثيرةٌ في مِضْمَارِ إعادةِ قراءةِ التُّراثِ العربيِّ في ضُوءِ اللِّسانياتِ الحديثةِ، وتأتي هذه الدراسة في هذا الإطار، وعنوانها «فِي الْفِكْرِ الْبِنْيَوِي اَلتَّحْوِيْلِي فِي خَصَائِصِ اِبْنِ جِنِّي»، وجاءت في مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة، على النحو الآتي:

*** اَلْفَصْلُ الأَوَّلُ: أَهَمُّ الآرَاءِ اللُّغَوِيَّةِ عِنْدَ ابْنِ جِنِّي وَدِي سُوسَير وتشُومِسْكِي.**

وَيَشْتَمِلُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَبَاحِث:

* المَبْحَثُ الأَوَّلُ: اِبْنُ جِنِّي وَالْخَصَائِصُ وَمَكَانَتُهُمَا الْعِلْمِيَّةُ.

* المَبْحَثُ الثَّانِي: دُو سُوسَير وَالْبِنْيَوِيَّةُ التَّقْلِيْدِيَّةُ.

* المَبْحَثُ اَلثَّالِثُ: تشُومِسْكِي وَالْبِنْيَوِيَّةُ اَلتَّحْوِيْلِيَّةُ.

*** اَلْفَصْلُ اَلثَّانِي: فِي الْفِكْرِ الْبِنْيَوِيِّ بَيْنَ دِي سُوسَير وَابْنِ جِنِّي**

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

* المَبْحَثُ الأَوَّلُ: اَللُّغَةُ وَالْكَلَامُ عِنْدَ اِبْنِ جِنِّي.

* المَبْحَثُ الثَّانِي: اعْتِبَاطِيَّةُ الْعَلَاقَةِ بَيْنَ الدَّالِّ وَالْمَدْلُوْلِ عِنْدَ ابْنِ جِنِّي.

* المَبْحَثُ اَلثَّالِثُ: مَلامِحُ الْمَنْهَجِ الْوَصْفِي فِي خَصَائِصِ اِبْنِ جِنِّي.

*** اَلْفَصْلُ اَلثَّالِثُ: فِي اَلْفِكْرِ الْبِنْيَوِي اَلتَّحْوِيْلِي بَيْنَ اِبْنِ جِنِّي وَتشُومِسْكِي.**

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

* المَبْحَثُ اَلأَوَّلُ : اَلْبِنْيَةُ اَلسَّطْحِيَّةُ وَالْبِنْيَةُ الْعَمِيْقَةُ بَيْنَ اِبْنِ جِنِّي وَتشُومِسْكِي.

* المَبْحَثُ اَلثَّانِي : وَسَائِلُ اَلتَّحْوِيْلِ مِنَ اَلْعَمِيْقَةِ إِلَى اَلسَّطْحِيَّةِ عِنْدَ اِبْنِ جِنِّي.

* المَبْحَثُ اَلثَّالِثُ : اَلْكِفَايَةُ اَللُّغَوِيَّةُ وَالأَدَاءُ اَللُّغَوِي بَيْنَ اِبْنِ جِنِّي وَتشُومِسْكِي.

* الخاتمة وأهم النتائج : وفيها عرضت لأهم نتائج الدراسة.

اَلْـمُقَــدِّمَــةُ

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على المبعوثِ رحمةً للعالمين، سيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمد بن عبد الله النبيِّ الأمينِ، سيدِ الأولين والآخرين، وعلى آله وأنصارِهِ وأصحابِهِ أجمعين، وعلى مَنِ اقتدى به وسارَ على نهجِهِ ؛ عليهم وعلينا بإحسان إلى يوم الدين.... فأمَّا بعدُ:

فيقول الله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ﴾ [سورة الروم، الآية ٢٢]؛ ففي ذلك دلالةٌ قاطعةٌ، وتأكيدٌ على قُدرةِ الله تعالى، فالاختلافُ ليس عيباً أو شُذوذاً، ومن ذلك تنوعُ اللُّغاتِ والألسنةِ، والمناهجِ والمدارسِ، ويقول الله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًاۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْۖ﴾ [سورة المائدة، الآية ٤٨]، إنَّ لهذه الآيةِ الكريمةِ عدَّةَ معانٍ ؛ منها الدلالةُ على قُدرةِ الله تعالى، واختبارُه تعالى لعبادِهِ في تصرُّفاتِهم وعلاقاتِهم فيما بينهم، ويقول تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ﴾ [سورة الحجرات، الآية ١٣]، وأرى أنَّ دراسةَ المناهجِ والآراءِ اللُّغويَّةِ المُنتسبةِ لِلُغاتٍ مُختلفةٍ، ومُقارنتها، قد يكون في بعضِهِ تطبيقاً للأوامرِ الإلهيَّةِ، بأنْ نتعارفَ، ولِكُلٍّ منهجُهُ الخَاصُّ في تنفيذِ أمرِ التَّعارفِ في مجالاتٍ علميَّةٍ وفكريَّةٍ شَتَّى.

ويرى بعضُ العُلماءِ أنَّ العربَ قد دخلوا عصورَ الانْحِطَاطِ في مجالِ الدِّراساتِ اللِّسَانيَّةِ، حين فصلوا عُلومَ البلاغةِ عن صرفِ العربيَّةِ ونحوِهَا؛ لأنَّه تمَّ منذ ذلك الحينِ الفصلُ بين اللُّغةِ العربيَّةِ والحَيَاةِ. وقد انعكسَ هذا الفصلُ سلبيّاً على فهمِ العربِ لخَصائصِ بِنْيَةِ العربيَّةِ، وانعكسَ – مِنْ ثَمَّ – على فهمِهم تراثَهم اللِّساني، وأرى أنَّ العربَ بأمسِّ الحاجةِ اليومَ إلى الاستفادةِ من مُعطياتِ اللّسانياتِ الحديثةِ، ليتمكَّنوا في ضوئِها من فهمِ خصائصِ بنيةِ العربيةِ بشكلٍ صحيحٍ، وليفهموا – مِنْ

ثَمَّ – تُراثَهم اللِّساني بشكلٍ علميٍّ سليم. لذا دُعُوا إلى دراسةِ تاريخِ الأبحاثِ اللِّسانيَّةِ العربيَّةِ في ضوءِ اللِّسانيَّاتِ الحديثةِ، مِنْ أَجْلِ تَحديدِ المَسَارِ التَّاريخيّ لتطوِّرِ الآراءِ اللِّسانيَّةِ العربيَّةِ(١).

ولذلك هبَّ كثيرٌ مِنْ العُلماءِ لدِراسَةِ التُّراثِ اللُّغويِّ العربيِّ وتَفَحُّصِهِ، مُستعينين بِمُنجزاتِ الدَّرسِ اللُّغويِّ الحديثِ؛ فمبدأُ استلهامِ تُراثِنَا العربيِّ ذو قيمةٍ كبيرةٍ في تأصيلِ أُمَّتِنَا العربيَّةِ؛ ففي هذا الاستلهامِ خلقٌ لِفِكْرِنَا العربيِّ المُعاصِرِ، وتأسيسٌ للمُستقبلِ على أُصوْلِ الماضي، ولقد كان مِنْ مَظاهرِ اكْتمالِ علمِ اللِّسانياتِ على الرّغمِ مِنْ قِصَرِ الزَّمنِ الذي قَطَعَهُ أنَّ روادَهُ عكفوا على التُّراثِ اللُّغوي القديم يدرسُونه، ويستلهمون منه ما يُسهمُ في إرساءِ دعائمِ لسانياتٍ حديثةٍ، تأخذُ مكانَها اللَّائقَ ضِمْنَ العُلومِ الإنسانيَّةِ(٢).

* **الدِّراساتُ السَّابقةُ :** لا شكَّ أنَّ توظيفَ الدِّراساتِ اللُّغويَّةِ الحديثةِ في دراسةِ التُّراثِ النَّحويِّ العربيِّ له فائدةٌ لا تُنكرُ، وذلك للتَّوصُّلِ إلى الكَشْفِ عن تأثيرِ عُلماءِ اللُّغةِ العَرَبِ في هذه الدِّراساتِ، فضلاً عن الإفادةِ منها فيما يُمكنُ أن يكونَ هؤلاءِ العُلماءُ لم ينتبهوا إليه، أو يُنبِّهوا عليه، وقد جاءتْ دراساتٌ كثيرةٌ في مِضْمَارِ إعادةِ قراءةِ التُّراثِ العربيِّ في ضُوءِ اللِّسانياتِ الحديثةِ، وممَّا يهمُّ هذه الدِّراسةُ ما يأتي :

أولاً – دراساتٌ تهتمُّ بدِراسَةِ التُّراثِ اللغويِّ العربيِّ بصفةٍ عامَّةٍ :

ومنها الآتي :

(أ) دراساتٌ للباحثين العربِ : ومن أمثلةِ ذلك – تمثيلاً لا حصراً – ما يأتي :

دراسة الدكتور : حلمي خليل «**العربيةُ وعلمُ اللُّغة البنيويِّ : دراسةٌ في الفكرِ اللُّغويِّ العربيِّ الحديثِ**»(٣)، ودراسة الدكتور : عبد السلام المسدِّي «**التَّفكيرُ اللِّسانيُّ في الحضارةِ العربيَّةِ**»(٤)، التي يؤكد فيها أنَّ "أهلَ الغربِ لو انتبهوا إلى نظريةِ العربِ في اللُّغوياتِ العامَّةِ، عند نقلِهم لعلومهم في فجرِ النَّهضةِ؛ لكانت اللِّسانيات المُعاصرة على غير ما هي عليه اليوم، بل لعلَّها كانت تكون قد أدركتْ ما لا تُدركه إلا بعد أمدٍ"(٥).

ومن ذلك أيضاً دراسة الدكتور: نهاد الموسى «**نظريةُ النَّحوِ العربيِّ في ضوءِ مناهجِ النَّظرِ النَّحويِّ الحديثِ**»(٦)، وقد صرَّح في مُقدمة هذا الكتاب بأنَّ "كثيراً من الأنظار التي وجدها في كتب المُحدثين من الغربيين، ولابَسَها في مُحاضراتهم ومُقابساتهم، يُوافق عند عناصر كثيرة منه ما قرأ عند النحويين العرب مُصرِّحين به حيناً، وصادرين عنه كثيراً من الأحيانِ"(٧).

وفي السِّياق نفسه دراسة للدكتور: عبد العزيز حمودة «**المرايا المقعرة**»(٨)، حيث يقول فيها: "فكُلُّ مُعطياتِ علمِ اللُّغة – كما طوَّره سوسير – لم تكن فتحاً جديداً، وكان يجبُ ألا تكون كذلك، بالنّسبةِ للمُثقفِ العربيِّ، لو أنَّه في حماسِهِ للتَّحديثِ وانبهاره بمُنجزات العقل الغربي، لم يتجاهلْ تراثَهُ العربيَّ"(٩) ويخلُص الدكتور: حمودة إلى أنَّ اللُّغويين والبلاغيين العرب القدامى قد وضعوا أُسسَ عِلْمِ اللُّغةِ الحديثةِ، الذي يرتبط عادةً باسم السويسري «**دي سوسير**» قبل الأخير بأكثرَ مِنْ عشرةِ قُرونٍ، ولقد سبق البلاغيون العرب «سوسير» و«**نعوم شومسكي**» وبقيةَ علماءِ اللُّغةِ الغربيين في تأصيلِ أركانِ النَّظريَّةِ اللُّغويَّةِ وتأسيسها.

ومن ذلك أيضاً دراسة الدكتور: مازن الوعر «**صِلةُ التُّراثِ اللُّغويِّ العربيِّ باللِّسانياتِ**»(١٠)، ومنه دراسة الدكتور: محمد الصغير بناني «**المدارسُ اللِّسانيَّة في التُّراثِ العربيِّ وفي الدِّراساتِ الحديثةِ**»(١١)، ومنه دراسة الدكتور: عبدالقادر الفاسي الفهري «**اللِّسانياتُ واللُّغةُ العربيَّةُ**»(١٢)، وكذلك دراسة الدكتور: ميشال زكريا «**الألسنيةُ التَّوليديَّةُ والتَّحويليَّةُ وقواعدُ اللُّغةِ العربيَّةِ (النَّظريَّةُ الألسنيَّة)**»(١٣).

وقد كان لي شرفُ المُشاركةِ في هذا المِحورِ ببعضِ الدِّراساتِ؛ منها: «**المنهجُ التَّحويليُّ في النَّحوِ العربيِّ**»(١٤)، «**البِنْيَةُ العَميقَةُ ومَكانَتُها لَدَى النُّحاةِ العَرَبِ**»(١٥).

(ب) مِنْ دراساتِ الغربيين للتُّراثِ اللُّغويِّ العربيِّ: لم يقتصرِ البحثُ في التُّراثِ العربيِّ وربطِهِ بالدَّرسِ اللُّغويِّ الحديثِ، على الباحثين العربِ فحسب، بل اشتغل به كثيرٌ من الباحثين الغرب، ومن أمثلة ذلك: كتب ميشيل كارتر «**اللِّسانياتُ**

العربيَّةُ[١٦]، وكتب كنجا ديفني عن «**مناهج الفراء اللسانية في كتابه معاني القرآن**»[١٧]، وكتب إيفرهارد ديترز عن «**جمع المادة اللغوية عند العرب قديماً وحديثاً**»[١٨].

ومن المُبرّزين في الإسهامِ بدراسةِ النَّحوِ العربيِّ كذلك **جوناثان أوينز** في كتابه " **مقدمة للنظرية العربية النحوية في القرون الوسطى**[١٩]، حيثُ أكَّد أنَّ النَّظريةَ العربيَّةَ النَّحويَّةَ في تلك الفترة تتشابه مع النظريَّةِ اللِّسانيَّةِ المُعاصرةِ، في عددٍ مِنَ الأمورِ الأساسيَّةِ، وهو ما يجعلُ مُناقشتها أسهل للقارئ الغربيِّ. ويُشير كذلك إلى أنَّه يُمكن البرهنةُ على أنَّ أحدَ الأسباب التي أدَّت إلى عدم تقدير النَّظريَّةِ العربيَّةِ حين اكتشفها الغربيون في القرن التاسع عشر إبّان تكوُّنِ التَّقاليدِ الاستشراقيَّة، أنَّه لم يكن في الحضارةِ الأوروبيَّةِ في تلك الفترة ما يُماثلها. ولم تُوضعْ هذه النَّظريَّةُ في منظورٍ أفضلَ إلا مع التَّقاليدِ البنيويَّةِ التي أتى بها **دي سوسير، وبلومفيلد، وشومسكي**[٢٠]. ويَعرضُ في المُقدِّمةِ[٢١] إلى المعالمِ البارزةِ في تاريخِ النَّحوِ العربيِّ بدءاً من سيبويه ؛ ويُشيرُ إلى مصادرِ هذا النَّحوِ التي تتكون مِنْ كُتُبِ النَّحْوِ الوصفيَّة ؛ مثل: كتاب سيبويه، وخصائص ابن جني ... ويقول: إنَّه على العكسِ مِنَ النَّظريَّةِ اللِّسانيَّةِ المُعاصرَةِ التي تكون فيها مبادئُ الوصفِ والتَّفسيرِ مُعلَنَةً واضحةً، لم تكن هذه المبادئُ في النحوِ العربيِّ تُذكرُ علناً في كُلِّ حالٍ. لكنَّ هذا لا يمنع الباحث المُدقِّق من العثور عليها ؛ لأنَّها وإنْ لم تكن مُعلنة فإنَّها مُنفَّذةٌ فعلاً، وهي ليست أقلَّ من حيث الدِّقّةِ.[٢٢]

وقد انتشر الاهتمام باللغة العربية ؛ نتيجةً لهذه النظرية وغيرها من النظريات اللسانية المعاصرة، ممَّا نتج عنه تأسيسُ بعض المجلات المُتخصصة في الدراسات اللسانية عن اللغة العربية مثل (Journal of Arabic Linguistics في سنة ١٩٧٨م)، وإنشاء جمعية اللسانيات العربية (Arabic Linguistic Society سنة ١٩٨٨م) في مدينة سولت ليك بولاية يوتاه الأمريكية. ونشْر عدد من الكتب عن بعض القضايا في اللغة العربية. ويَكثر كذلك أن نجد مقالات تُنشر في أشهر الدوريات المتخصصة،

تُعالج قضايا في اللغة العربية بقصد الإسهام في النظرية اللسانية. كما خصصت بعض الدوريات أعداداً خاصة عن الدراسات اللسانية العربية مثل: (Arabica) في سنتها ٢٨، عدد ٢، (١٩٨١) و(Historiographia linguistica) في سنتها الثامنة، عددي ٢ و ٣، (١٩٨١م) و(Anthropological linguistics) في سنتها الثامنة والعشرين، العدد ١ (١٩٨٦م)، كذلك (International Journal of the Sociology of Language) في عددها ١٦ (١٩٨٦م) وغير ذلك.

ومع ازدهار الدراسات اللسانية المتأثرة بفكر تشومسكي أصبح العلماء ينظرون إلى اللغات عموماً، على أنها تمثُّلات لشيءٍ واحدٍ عامٍّ في بني الإنسان مخصوصين به. لذلك لا نستغرب التَّشابهات الكثيرة العميقة بين اللغات، كما لا نستغرب أن يصل بنو الإنسان في دراسة لغاتهم إلى نتائج متشابهة. ونتيجة لهذا الأثر بدأ توجُّه جديد يهتم بالدراسات العربية في الغرب من حيث البحث في تاريخ النحو العربي. ومن أوائل الأبحاث الحديثة المتأثرة بالفكر اللساني لتشومسكي بحث ألقاه **ديفد بترسون** في الندوة السنوية لجمعية اللسانيات بجامعة شيكاغو الأمريكية سنة ١٩٧١م، بعنوان (**بعض الوسائل التفسيرية عند النحويين العرب**)، ويُناقش فيه لجوء النحويين العرب إلى التأويل والتَّجريد، ويختمه بقوله: يجب أن يكون واضحاً من النِّقاش الذي تقدَّم أنَّ النحويين العرب لم يكونوا وصفيين لا يهتمون إلا بالظَّاهر في أية حال. بل هم بنيويون بالمعنى نفسه الذي يُصنَّف به أكثر الدرس اللساني في القرن العشرين، ومن ضِمنه النحو التوليدي التحويلي بأنَّه بنيوي – لقد كان النحويون العرب مُهتمِّين بالتَّحليل البنيوي الذي يصل الأشكال بعضها ببعض، وذلك ما يؤدي إلى تفسيرها. ومن اللافت للنظر أن تكون بعض تحليلاتهم مُجرَّدة ومصوغة بمصطلحات تُشبه ما يستعمله اللسانيون اليوم.

ومن ذلك أيضاً ما قرَّره الباحث الأسترالي المعاصر **مايكل كارتر** عن كتاب سيبويه قائلاً: "إنَّ كتاب سيبويه يُقدِّم نموذجاً من التَّحليل البنيوي لم يعرفه الغرب حتى في القرن العشرين، ويُقَدِّر أن لو وُلِدَ سيبويه في عصرنا هذا لتبوَّأ منزلةً وسطاً بين دي سوسير وبلومفيلد" (٢٣).

وعلى الرغم ممَّا تقدَّم فمِنَ المُلاحظِ أنَّ مُؤرخي اللِّسانياتِ قد أغفلوا تلك المُساهمات الرَّائدة للعلماء العرب في مجال البحث اللُّغويِّ، كجهود سيبويه، وغيره، كالفراء، والمبرد، والجاحظ، وأبي علي الفارسي، وابن جني، وعبد القاهر الجرجاني، والزمخشري، وابن هشام، وغيرهم، ولولا هذه الغفلة أو الثغرة – كما يسميها الدكتور عبد السلام المسدي – " لكانت اللسانيات المعاصرة على غير ما هي عليه اليوم، بل لعلَّها تكون قد أدركت ما قد لا تُدركه إلا بعد أمدٍ "(٢٤).

(ج) دراساتٌ حاولت تطبيقَ المناهجِ اللسانية الحديثِة على التُّراثِ العربيِّ :

ومن أمثلة ذلك : دراسة الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف «**من الأنماط التحويلية في النحو العربي**»(٢٥)، والدكتور: محمد علي الخولي «**قواعد تحويلية باللغة العربية**»(٢٦)، والدكتور: عبده الراجحي «**النحو العربي والدرس الحديث**»(٢٧)، والدكتور : مازن الوعر «**نحو نظرية نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**»(٢٨)، والدكتور: عبد القادر الفاسي الفهري «**اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية**»(٢٩).

(د) دراساتٌ اهتمَّت بدراسةِ جُهودِ عالمٍ بعينه : وذلك على النحو الآتي :

(١) دراسات حول آراء علماء غير ابن جني : وهي كثيرة، ومن أمثلة ذلك ما يأتي :

١ – «**النظرية التحويلية في الدراسات البلاغية عند عبدالقاهر الجرجاني**»، لمحمود شاكر محمد، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد .

٢ – «**خصائص التركيب البلاغي عند الجرجاني في ضوء "الألسنية الحديثة**»، لأحمد جرموش العبد الله، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، سوريا.

وخلص هذا البحث الأخير إلى أنَّ عبد القاهر الجرجاني أشار إلى مفهومي البنية العميقة والبنية السطحية قبل تشومسكي؛ حيث عُني كل من الجرجاني وتشومسكي عناية فائقة بالقواعد اللغوية التي تركز على الجوانب الإبداعية، إذ بحثا

في النحو عن الطاقة البيانية التي تُسهم في خلق المعاني الفنية والخصائص البلاغية، وقد أدرك البحث وجه المُفارقة والتَّشابه بين نظرية النَّظم وبعض سمات القواعد التوليدية والتحويلية، فوجد أنَّ القوانين التحويلية التي تنقل بنية الجملة العميقة إلى بنيتها السطحية تشبه الخيارات النَّظمية التي تتفرع من أصل واحدٍ. وقد كان لي أيضاً شرف المُشاركة في هذا المحور ببعض الدراسات؛ منها: «**سيبويه والمدرسة التوليدية التحويلية**»(٣٠)، و«**سيبويه وعلم السيماتيكي**»(٣١).

(٢) دراساتٌ ومقالات اهتمَّت بآراء ابن جني وربطها بالدَّرسِ اللُّغويِّ الحديثِ: ومن أمثلة ذلك: «**قراءةٌ في فكرِ ابن جنّي من خلال (الخصائص) على ضوء علم اللغة الحديث**»(٣٢)، لمحمد وليد حافظ، و«**السليقة اللغوية بين ابن جني وتشومسكي**»(٣٣) لعبدالله الجهاد. وعلى الرغم من زخم الدراسات السابقة وتنوعها فإن القارئ يلحظ فقراً في الدراسات حول ابن جني في هذا المحور، وهذا لا يُقلل من شأن الدراسات الكثيرة التي تناولت آراء ابن جني، كما سنرى فيما بعد، وممَّا لاشكَّ فيه أنَّ الدراسةَ قد أفادت كثيراً من الدراسات السابقة المذكورة آنفاً وغيرها.

* أسباب الدراسة:

تعددت الأسباب التي دفعتني لدراسة هذا القدر من آراء ابن جني اللغوية وموازنتها ببعض الآراء عند دي سوسير وتشومسكي، ومن ذلك ما يأتي:

(١) نُدرةُ الدِّراساتِ التي تربطُ بين آراء ابن جني وآراء أقطاب الفكر البنيوي التحويلي.

(٢) مكانة ابن جني وكتابه الخصائص في التراث اللغوي العربي، فآثرت معرفة مكانتهما في التراث اللغوي العالمي.

(٣) تفوُّق ابن جني في كثير من آرائه على بعض مَنْ سبقه أو جاء بعده، وقد دُرست آراء كثيرٍ منهم وعلاقتها بالمناهج اللغوية المعاصرة، فأردت أن أتحقق من وجود بعض الوشائج بين آراء ابن جني وآراء بعض أعلام المناهج اللغوية الحديثة.

ولهذه الأسباب وغيرها وقع اختياري على دراسة لغوية ؛ تجمع بين مناهج وآراء ومدارس، قد تبدو لأول وهلةٍ مُختلفةً أو مُتناقضةً ؛ نظراً للتَّباعد الزَّماني والمكاني، والاختلاف في اللغة والدين، والأيديولوجيَّة، وغير ذلك، ممَّا جعل أتباع كُلِّ فريقٍ من هذه المناهج والآراء يسيرون في دراساتهم في خطوط متوازية في أحيانٍ كثيرةٍ، أو يحاول بعضهم إلغاء الآخر ؛ ومحو جهوده أو احتقارها !! ومن مُرتكز أنَّ التُّراث اللُّغوي أو الحضاري الإنساني ملك للإنسانية جمعاء، وليس حِكراً على فريقٍ دون غيره، وهذا التَّراكم الحضاري واللغوي كان نتيجة جهود جبارة ؛ بذلها العلماء منذ آلاف السنين، وليست ميزةً لجنسٍ بعينه، وهذه حقيقة يعرفها الكثيرون من العلماء المُنصفين حول العالم – فقد آثرتُ أن أقدِّم هذه الدراسة مُتابعاً بل قد أكون مكملاً لدراسات سابقةٍ، بُذلت فيها جهود مُخلصة مشكورة في هذا المضمار اللُّغوي المُهم، وتأتي دراستي تحت عنوان:

«فِي الْفِكْرِ الْبِنْيَوِي اَلتَّحْوِيْلِي فِي خَصَائِصِ اِبْنِ جِنِّي».

مَنْ يطَّلع على تاريخ الفكر البنيوي الحديث يجد أنَّ مؤسسه (**دي سوسير**)، والفكر البنيوي التحويلي مؤسسه (**تشومسكي**)، ومَنْ يقرأ التُّراث اللُّغويَّ العربيَّ يجد (**ابن جني**) وجهوده اللغوية الجبَّارة، فجاءت فكرة الرَّبط بين هؤلاء الرواد الثلاثة في هذه الدراسات، من خلال دراسة أهم الأفكار المحددة لديهم بحسب خطة البحث ؛ لأنَّ دراسة جميع أفكار الثلاثة أكبر من أن تحتويها أو توفِّيها حقَّها دراسةٌ واحدةٌ لباحثٍ واحدٍ.

وعنوان البحث : «**فِي الْفِكْرِ الْبِنْيَوِي اَلتَّحْوِيْلِي فِي خَصَائِصِ اِبْنِ جِنِّي**» يُؤكِّد تلك النَّظرة الجُزئية وليست الشُّمولية ؛ مُراعاةً لشروط وعاء النشر ومقامه، حيث تدرس أهم آراء هؤلاء العلماء الأفذاذ الذين أثروا بل قادوا الفكر اللغوي العالمي شرقاً وغرباً ودورهم، وهذا لا يقلل من جهود الكثيرين من علماء اللغة الآخرين من العرب والغرب قديماً أو حديثاً، كما أنَّ ذلك لا يمنع أن نُشير إلى ما يتَّضح لنا من وشائج بين

آراء ابن جني في الخصائص وآراء وعلم السيماء (الدلالة)، وعلم لغة النص، وعناصر التماسك في النص، والتداولية... إلخ.

*** خطة الدراسة:**

تأتي هذه الدراسة في **ثلاثة فصول**، وذلك على النحو الآتي :

* اَلْفَصْلُ الأَوَّلُ : أَهَمُّ الآرَاءِ اللُّغَوِيَّةِ عِنْدَ ابْنِ جِنِّي وَدِي سُوسَيرِ وتشُومِسْكِي.

وَيَشْتَمِلُ عَلَى ثَلاثَةِ مَبَاحِث :

* المَبْحَثُ الأَوَّلُ : **اِبْنُ جِنِّي وَالْخَصَائِصُ وَمَكَانَتُهُمَا الْعِلْمِيَّةُ.**

* المَبْحَثُ الثَّانِي : **دي سُوسَيرِ وَالْبِنْيَوِيَّةُ التَّقْلِيْدِيَّةُ.**

* المَبْحَثُ اَلثَّالِثُ : **تُشُومِسْكِي وَالْبِنْيَوِيَّةُ اَلتَّحْوِيْلِيَّةُ.**

* الفَصْلُ اَلثَّانِي : فِي الْفِكْرِ الْبِنْيَوِي بَيْنَ دِي سُوسَيرِ وَابْنِ جِنِّي

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

* المَبْحَثُ الأَوَّلُ : **اَللُّغَةُ وَالْكَلَامُ عِنْدَ اِبْنِ جِنِّي.**

* المَبْحَثُ الثَّانِي : **اعْتِبَاطِيَّةُ الْعَلَاقَةِ بَيْنَ الدَّالِّ وَالْمَدْلُوْلِ عِنْدَ ابْنِ جِنِّي.**

* المَبْحَثُ الثَّالِثُ : **مَلامِحُ الْمَنْهَجِ الْوَصْفِي فِي خَصَائِصِ اِبْنِ جِنِّي.**

* اَلْفَصْلُ اَلثَّالِثُ : فِي اَلْفِكْرِ الْبِنْيَوِي اَلتَّحْوِيْلِي بَيْنَ اِبْنِ جِنِّي وَتشُومِسْكِي.

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

* المَبْحَثُ اَلأَوَّلُ : اَلْبِنْيَةُ اَلسَّطْحِيَّةُ وَالْبِنْيَةُ الْعَمِيْقَةُ بَيْنَ اِبْنِ جِنِّي وَتشُومِسْكِي.

* المَبْحَثُ اَلثَّانِي : وَسَائِلُ اَلتَّحْوِيْلِ مِنَ اَلْعَمِيْقَةِ إِلَى اَلسَّطْحِيَّةِ عِنْدَ اِبْنِ جِنِّي.

* المَبْحَثُ اَلثَّالِثُ : اَلْكِفَايَةُ اَللُّغَوِيَّةُ وَالأَدَاءُ اَللُّغَوِيُّ بَيْنَ اِبْنِ جِنِّي وَتشُومِسْكِي.

* الخاتمة وأهم النتائج : وفيها أعرض لأهم نتائج الدراسة.

*** منهج الدراسة :**

اتَّكأت الدراسة على **المنهج الوصفي** في معظم مسائلها، كما اعتمدت على **المنهج المقارن** للموازنة بين آراء العلماء وآراء ابن جني أو للموازنة الموضوعية بين القديم والحديث، ويرد فيها أيضاً **المنهج التاريخي** في مناسبات شتى.

وسيلحظ القارئ أنَّ شواهد القرآن الكريم قليلة جداً، والشَّواهد الشِّعرية غير موجودة ؛ لأنَّ القرآن لا يُترجم، وكذلك الشِّعر العربي يفقد خصائصه في حالة ترجمته، ولاسيما أنَّنا نبحث في هذه الدراسة عن القواسم المشتركة بين اللغات الإنسانية، وكذلك الآراء اللغوية المشتركة بين علماء الإنسانية غرباً وشرقاً.

ويُشرفني أن أتقدَّم بخالصِ الشُّكرِ والتَّقديرِ والعرفانِ لجامعة الكويت ؛ مُتمثِّلةً في هيئة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ومجلس النشر العلمي بالجامعة، سائلاً المولى – تبارك وتعالى – أن يُسبل عليهم نعمه الظَّاهرة والباطنة، وأن يُثيبهم الجزيل عمَّا يقدمونه للعلم وطلابه، كما أشكر كل مَنْ ساهم في إخراج هذا العمل إلى النور، سائلاً الله – تعالى – أن يجعله لبنة بناء في صرح مكتبة لغتنا العربية، لغة القرآن الكريم دستور الله القويم،﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [سورة هود، الآية (٨٨)]، والله ولي التَّوفيق والسَّداد.

هوامش المقدمة

١ – ينظر: جعفر دك الباب، **مَدخل إلى اللسانيات العامّة وَالعَربيَّة: المنهَج الوصفي الوظيفي**، دمشق، مجلة الموقف الأدبي، اتحاد الكتاب العرب بدمشق، العدد (١٣٥) و(١٣٦) تموز، وآب ١٩٨٢م.

٢ – ينظر: عبد السلام المسدِّي، **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، ط٢، ليبيا، تونس، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٦م، (ص١١).

٣ – الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية.

٤ – ط٢، ليبيا، تونس، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٦م.

٥ – السابق (ص٢٣).

٦ – بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠م/ ١٤٠٠هـ.

٧ – المرجع السابق، (ص٩).

٨ – الكويت، عالم المعرفة، ٢٠٠١م.

٩ – عبد العزيز حمودة، **المرايا المقعرة**، الكويت، عالم المعرفة، ٢٠٠١م، (ص٢٥٧).

١٠ – دمشق، **مجلة التراث العربي**، مج ١٢، ع ٤٨، "يوليو" ١٩٩٢م / المحرم ١٤١٣هـ (ص٨٦ - ٩٧).

١١ – الجزائر، دار الحكمة، ٢٠٠١م.

١٢ – الدار البيضاء، دار توبقال، ١٩٨٥م.

١٣ – بيروت، ط المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦م.

١٤ – جامعة القاهرة، مجلة كلية دار العلوم، العدد (٣١)، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م (ص٥٥٣–٦١٢).

١٥ – جامعة المنيا، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الآداب، عدد (٦١) يوليو ٢٠٠٦م (ص٤٤٣–٥١٣).

١٦ – Michael G. Carter. Arabic Linguistics. (Amsterdam) Philadelphia: John Benjamins Publishing Co. 1981.

١٧ – Kinga Devenyi, "On Farra's Linguistic Methods In His Work Macâni Al-Qurân," in Versteegh and Carter, pp. 101 - 110.

١٨ – Everhard Ditters, "Arabic Corpus Linguistics In Pas and Present," in Versteegh and Carter, pp. 129 - 141.

١٩ – Jonathan Owens. The Foundations of Grammar: An Introduction to Medieval Arabic Grammatical Theory. Amsterdam/ Philadelphia: John Benjamins Publishing Co. 1988.

٢٠ – Jonathan Owens. The Foundations of Grammar. p. I.

٢١ – Jonathan Owen. The Foundations of Grammar. p.1-30.

٢٢ – Jonathan Owens. The Foundations of Grammar. p.23.

٢٣ – نظرية النحو العربي (ص٤٠).

٢٤ – حمزة المزيني، تشومسكي في عيد ميلاده السبعين، السعودية، صحيفة الرياض، الخميس ٢٧/١٠/١٤٢٠هـ، (ص٣).

٢٥ – القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٠م.

٢٦ – الرياض، ط دار المريخ، ١٩٨١م.

٢٧ – الإسكندرية، مصر، دار المعارف، ١٩٨٨م.

٢٨ – الطبعة الأولى، دمشق، دار طلاس، ١٩٨٧م.)

٢٩ – ط١، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، ١٩٨٥م.

٣٠ – بحث شاركت به في المؤتمر الدولي السادس الذي نظمته كلية دار العلوم

جامعة القاهرة، في الفترة ٨-٩ مارس ٢٠١٠م، تحت عنوان "سيبويه إمام العربية".

٣١ - بحث منشور في مجلة كلية دار العلوم، جامعة المنيا، يناير ٢٠١٠ م.

٣٢ - دمشق، مجلة التراث العربي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، العدد (٢٥، ٢٦)، السنة السابعة، تشرين الأول وكانون الثاني "أكتوبر ويناير" ١٩٨٦م و١٩٨٧م.

٣٣ - مسقط، عُمان، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مجلة التسامح، مج ٢، ع٥ (ص١٤٤ - ١٥٨).

اَلْفَصْلُ الأَوَّلُ
أَهَمُّ الْآرَاءِ اللُّغَوِيَّةِ عِنْدَ ابْنِ جِنِّـــي وَدِي سُوسَير وتشُومِسْكِي

وَيَشْتَمِلُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَبَاحِث:

اَلْمَبْحَثُ الأَوَّلُ: اِبْنُ جِنِّي وَالْخَصَائِصُ وَمَكَانَتُهُمَا الْعِلْمِيَّةُ.

اَلْمَبْحَثُ الثَّانِي: دي سُوسَير وَالْبِنْيَوِيَّةُ التَّقْلِيْدِيَّةُ.

اَلْمَبْحَثُ اَلثَّالِثُ: تُشُومِسْكِي وَالْبِنْيَوِيَّةُ اَلتَّحْوِيْلِيَّةُ.

اَلْـمَبْحَثُ الأَوَّلُ
ابْنُ جِنِّـــي وَالْخَصَائِصُ
وَمَكَانَتُهُمَا الْعِلْمِيَّةُ[١]

ابن جني (ت ٣٩٢هـ) من علماءِ العربيةِ الأفذاذ المُبرّزين، ولقد بوَّأه كثيرٌ من العلماء زعامة مدرسة القياس[٢]. ورآه الأستاذ سعيد الأفغاني أعلى علماء العربية كعباً في جميع عصورها، وأغوصهم عامةً على أسرار علم العربية، والاهتداء إلى النَّظريات العامة فيها. ونُسب إليه ابتداع نظرية الاشتقاق الأكبر، وتأسيس فقه اللُّغة، وإمارة علم التَّصريف غير مُنازعٍ، وكتابه (الخصائص) لا يزال محط إعجاب علماء العرب والغرب على السَّواء[٣].

وكذلك أقرَّ الأستاذ محمد علي النجار – مُحقق الخصائص – بنبوغه في الصرف، وسعة درايته وروايته وفضله على المُتأخرين[٤]. ونسب إليه الدكتور شوقي ضيف وضع القوانين الكلية في التَّصريف[٥]. ويقول عنه أبو الطيب المتنبي – وقد كان ذا قدم مكينة وبصيرة نافذة وإحاطة تامَّة بعلم العربية: "هذا رجلٌ لا يعرف قدره كثيرٌ من النّاس"[٦]. ويقول الثعالبي: "هو القُطب في لسان العرب، وإليه انتهت الرياسة في الأدب"[٧]. ويقول ياقوت: "عثمان ابن جّني.... من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنّحو والتّصريف، وصنّف في ذلك كتباً أبرَّ بها على المتقدمين، وأعجز المتأخرين، ولم يتكلّم في التّصريف أدق كلاماً منه"[٨]. ويقول فاضل السامرائي: "التفَّ تلاميذ أبي علي حول زميلهم، وخليفة شيخهم حتى أصبح إمام بغداد، وحجتها غير مُدافع. كما أصبح مرجع العالم الإسلامي في علوم العربية"[٩]. ويقول في موضع آخر: "أمَّا بعد فنحن أمام آراء فيلسوف في اكتناه أسرار هذا العلم، وكشف المخبأ منه جهوداً كثيرةً، وقرَّر منذ ألف عام كثيراً من القواعد التي أقرَّها اليوم المستشرقون وعلماء الأصوات، ولا يعلم حقيقة أثر ابن جنّي في التَّصريف، واللّغة، إلا من اطّلع على آثار الصرفيين وأصحاب المعاجم، فإنّها كلها مطبوعة بطابعه"[١٠].

وينتمي ابن جني مثل معظم اللغويين الكبار في تاريخنا - سيبويه والفراء والفارسي والزمخشري وغيرهم - إلى المعتزلة، وهم الجماعة المعروفة بتحكيم العقل؛ فالاعتزال "منهج في البحث والتجربة والاستدلال العقلي"[١١]، ولقد أسهم المعتزليون في تطور الفكر العربي، وظهور الجدل والتفكير الفلسفي، كما أسهموا في الفكر اللغوي، فأشاروا إلى ذلك إشارات مُضيئة، منها إشارتهم إلى العلاقة بين الواقع الحي والمُسمَّى اللفظي؛ حيث رأوا أنَّ "أهل اللغة سموا بالقول شيء كل ما أمكنهم أن يذكروه ويخبروا عنه، وما سُمِّي به الشيء للتفرقة بينه وبين أجناس أُخر، كالقول لون وما أشبه، فهو مُسمَّى بذلك قبل كونه"[١٢]. وجعلته هذه الأرضية الفكرية وتمثله لتراث سابقيه يُلِحُّ على جعل اللغة علماً. وإليه يمكن أن ننسب باطمئنان وضع القاعدة اللغوية المطَّردة الشَّاملة التي لا يطعن فيها طاعنٌ؛ فهو بهذا ذو عقل شمولي متميز، خطّ لمن بعده أسس البحث اللغوي وأساليبه[١٣].

* نبذة عن الخصائص:

ألَّف ابن جني كتاب الخصائص ليبحث النظام العام للغة، مُنطلقاً من تَمثُّلِه لآراء أستاذه أبي علي الفارسي القائمة على دراسة اللغة دراسة بنيوية وظيفية، فشرح عموميات اللغة في مُستهل الخصائص، كالفرق بين القول والكلام، ومعنى النحو والإعراب والبناء. وتطرَّق إلى أصل اللغة؛ أَوَحْيٌ هي أم اصطلاحٌ، ولم يجزم بواحدة منهما، وَقَبِلَ بنظرية ثالثة هي نظرية الأصل الطبيعي. ولم يتوقف طويلاً عند هذا الموضوع ما دام لا يُغيِّر شيئاً من حقيقة القوانين اللغوية. وأوضح أنَّ هدفه تأسيس أصول للنحو على غرار أصول الفقه، ورفع العلل النحوية التي كانت مضرب المثل في الضعف إلى مرتبة العلل الكلامية؛ فخطط أسلوب البحث العلمي، وطريقة وضع القواعد الشَّاملة. وأكد أنَّ للغة قوانين تُحافظ عليها، وأفرد أبواباً كثيرة للقياس الذي يتزعَّم مدرسته؛ إلى جانب دراسات صوتية تصبُّ هي الأخرى في مجرى النظام العام للغة[١٤].

وكان ابن جّني مُعظِّماً لكتابه، مُجلاً له، ولقد صرَّح بموضوع الكتاب في

المقدمة بقوله: "هذا مع إعظامي له، وإعصامي بالأسباب المُنتاطة به، واعتقادي فيه أنَّه من أشرف ما صُنِّف في علم العرب، وأنبهه في طريق القياس والنَّظر، وأعوده عليه بالحيطة والصَّون، وآخذه له من حصة التوقير والآون، وأجمعه للأدلَّة على ما أودعته هذه اللُّغة الشَّريفة، من خصائص الحكمة، ونِيطت به من علائق الإتقان والصَّنعة"(١٥).

ويحتوي الخصائص على مسائل شتى؛ منها ما هو مُتعلِّقٌ بالدِّراساتِ اللِّسانيَّةِ في العصر الحديث. إذاً، فهو يُعتبر موسوعة لغوية، لذلك لم يكن مُوجهاً لعموم طلاب العلم، وإنَّما هو مُوجَّهٌ لجمهور الباحثين على اختلاف اهتماماتهم. يقول ابن جنّي: "حيث يتساهم فيه ذوو النّظر من المُتكلِّمين، والفُقهاء، والمُتفلسفين، والنُّحاة، والكتَّاب، والمُتأدبين، التَّأمل له، والبحث عن مُستودعه. فقد وجب أن يخاطب كلّ إنسان منهم بما يعتاده، ويأنس به؛ ليكون له سهمٌ منه، وحصةٌ فيه"(١٦). وكتابُ (الخصائص) صورةٌ مُذهلةٌ من صور التَّطور الذي أصاب الدرس اللغوي العربي؛ ذلك أن الكتاب خرج في عصرٍ بتعبير "ابن خلدون" صار كل شيء فيه علماً، وقد اقترن العلم الديني بالدنيوي في هذا العصر في تلاحمٍ مُذهلٍ مُمتعٍ.

وفي عنوان الكتاب (الخصائص) كان "ابن جني" أقرب إلى وضع منهج لدرس اللغة من سابقيه ومعاصريه، فاختار عنواناً يصلح لاعتبار ذلك قوانين عامة تنتظم بها العربية(١٧).

ويؤكِّد الدكتور عبده الراجحي أنَّ ابن جني قد استخدم الحكمة الفلسفية والفكر الثَّاقب المُتغلغل فى ثنايا الواقع اللُّغوي الذي يبحثه(١٨). ومع كل ذلك فإنَّ كتاب "ابن جني" يقدم درساً متميزاً في "علم اللغة"؛ لأنه يدرس العربية متخذاً منهجاً علمياً ليصل إلى قوانين عامة أو "خصائص" عامة للغة.

*** أهم جوانب نظرية ابن جني التي بلورها في "الخصائص"(١٩):**

(أ) انطلق ابن جني من منطلق وصفي؛ لأنَّ بحثه في "الخصائص" كان يدور بشكل رئيس في نطاق بنية الكلمة المفردة. فعمد إلى دراسة الأصوات التي تتألف

الكلمات منها، وسعى إلى اكتشاف القوانين التي تنظم العلاقة بين الأصوات في الكلمة. فبحث في الاشتقاق وأنواعه، ودرس التَّقليبات المُمكنة للكلمة الواحدة. وبيَّن أن الأمر المشترك الذي يجمع التقليبات هو وحدة المعنى. وأفضى ذلك به إلى القول بوجود علاقة مناسبة طبيعية بين الصوت والمدلول. ويعني هذا أن ابن جني لجأ إلى الوصف التطوري لبنية الكلمة الذي يأخذ بالاعتبار عامل الزمن.

(ب) اهتم ابن جني باكتشاف القوانين العامة للنظام اللغوي. لذا لم يتبنّ – لدى البحث في نشأة اللغات – نظرية التوقيف أو الاصطلاح، بل جوَّزهما على حد سواء؛ لأنَّ ذلك لا يغير من حقيقة القوانين اللغوية. ولكن ابن جني أكَّد بشكل حازم أمرين:

١ – لم تنشأ اللغة في وقت واحد، بل نشأت في أوقات متلاحقة.

٢ – كانت اللغة باستمرار تحافظ على اتِّساق نظامها.

(ج) بحث ابن جني في القوانين الصوتية العامة التي ترجع إلى الخصائص الفيزيولوجية للإنسان (وعبَّر عنها بحس المتكلم). كما وازن بين لغة العرب ولغة العجم.

اَلْـمَبْحَثُ الثَّاني
دي سُوسَير وَالْبِنْيَوِيَّةُ التَّقْلِيْدِيَّة

* **البنية (structure)**: في اللغة العربية تشتقُّ كلمةُ (بنية) من الفعلِ الثلاثيِّ (بنى)؛ وتعني البناءَ أو الطريقةَ، وكذلك تدلُّ على معنى التشييدِ والعمارةِ والكيفيةِ التي يكون عليها البناءُ، أو الكيفيةُ التي شُيّد عليها، وفي النحو العربي تتأسسُ ثنائيةُ المعنى والمبنى على الطريقةِ التي تُبنى بها وحدات اللغةِ العربيةِ، والتحولات التي تحدثُ فيها. ولذلك فالزيادةُ في المبنى زيادةٌ في المعنى، فكلُّ تحولٍ في البنيةِ يؤدي إلى تحول في الدلالةِ، والبنيةُ موضوعٌ منتظم، له صورتهُ الخاصةُ ووحدتهُ الذاتيةُ؛ لأنَّ كلمةَ (بنية) في أصلها تحملُ معنى المجموعِ والكلِّ المؤلَّفِ من ظواهرَ متماسكةٍ، يتوقفُ كلٌّ منها على ما عداه، ويتحددُ من خلالِ علاقته بما عداه.

والبنية: تعني (structure) مشتقة من الكلمة اللاتينية (structura) من الفعل (strure) بمعنى (construire)(٢٠). ويرى ليفي شتراوس أنَّ "البنيةَ مجردُ طريقةٍ أو منهجٍ يمكن تطبيقُها في أي نوعٍ من الدراسات تماماً؛ كما هي بالنسبةِ للتحليلِ البنيويِّ المستخدمِ في الدراساتِ والعلومِ الأخرى"(٢١). فشتراوس يحددُ البنيةَ بأنها "نسقٌ يتألفُ من عناصرَ يكونُ من شأنِ أيِّ تحولٍ يعرضُ للواحدِ منها أن يُحدثَ تحولاً في باقي العناصرِ الأخرى"(٢٢). ويمكن أن نُعرِّف البنية بأنها ليست صورة الشيء أو هيكله أو عناصره أو أجزاءه أو وحدته المادية أو شيئيته الموضوعية ولا حتى التعميم الكلي الذي يربط أجزاءه.

كما أنَّ البنية ليست ذاتية ولا موضوعية، ولا هي مادية أو مثالية، وهي ليست كامنة في العقل وليست انعكاساً لشيء في الواقع على عقل الإنسان، وليس لها وجود متعال، وليس لها وجود ذاتي أو تجريبي أو موضوعي أو وضعي. فالبنية، في واقع الأمر، شبكة العلاقات التي يعقلها الإنسان ويجردها ويرى أنها هي التي تربط بين عناصر الكل الواقعي أو تجمع أجزاءه، وهي القانون الذي يتصور الإنسان أنه

يضبط العلاقات بين العناصر المختلفة. وهذا القانون هو الذي يمنح الظاهرة هويتها ويضفي عليها خصوصيتها. ويتم تعرف البنية من خلال علاقة التعارض والتشابه بين العناصر المختلفة ويُطلَق عليها «قوانين التركيب».

ولا يهم أصول البنية التاريخية ولا عوامل تكوينها ولا مضمونها ولا فاعليتها الوظيفية، فهذه عناصر يجب تعليقها (وضعها بين قوسين) للتوصل إلى البنية المجردة(٢٣).

وحدَّد **بياجيه** خصائص البنية بأنَّها ثلاث (٢٤):

١ - **الكلية**: وتعني أن البنية ليست موجودة في الأجزاء.

٢ - **التَّحولات**: وهي التي تمنح البنية حركة داخلية وتقوم في الوقت نفسه بحفظها وإثرائها دون أن تضطرها إلى الخروج عن حدودها أو الانتماء إلى العناصر الخارجية.

٣ - **التَّنظيم الذاتي**: ويعني أنَّ البنية كيانٌ عضويٌّ مُتَّسقٌ مع نفسه مُنغلقٌ عليها مُكتفٍ بها، فهي كل متماسك له قوانينه وحركته وطريقة نموه وتغيره، ومن ثم فهي لا تحتاج إلى تماسكه الكامن.

* **البنيوية (structuralisme)**: لقد اختلف الدارسونَ والنقادُ في تبيانِ مفهومِ البنيويةِ، حتى البنيويون أنفسُهم نجدُهم يوردون لها تعريفاتٍ مختلفةً (٢٥)، وهي في معناها الواسع "طريقةُ بحثٍ في الواقعِ، ليس في الأشياءِ الفرديةِ بل في العلاقاتِ بينَها"، وهذا ما ذهب إليه **جان بياجه** وغيره. ويرى **(ليونارد جاكسون)** أنَّ البنيويةَ هي "القيامُ بدراسةِ ظواهرَ مختلفةٍ كالمجتمعاتِ، والعقولِ، واللغاتِ، والأساطيرِ، بوصفِ كلٍّ منها نظاماً تاماً، أو كلاً مترابطاً، أي بوصفِها بنياتٍ، فتتمُّ دراستُها من حيثُ أنساقُ ترابطِها الداخليةُ، لا من حيثُ هي مجموعاتٌ من الوحداتِ أو العناصرِ المنعزلةِ، ولا من حيثُ تعاقبُها التَّاريخي" (٢٦).

والبنيوية (Structuralism) مذهب من المذاهب التي سيطرت على المعرفة الإنسانية في الفكر الغربي، مؤدَّاه الاهتمام أولاً بالنظام العام لفكرة أو لعدة أفكار

مرتبط بعضها ببعض على حساب العناصر المكوّنة له. ويعرف أحياناً باسم البنائيَّة، أو التركيبيَّة[٢٧].

ويرى بياجيه أن المثل الأعلى للبنيوية هو السعي إلى تحقيق معقولية كامنة عن طريق تكوين بناءات مكتفية بذاتها، لا نحتاج من أجل بلوغها إلى الرجوع إلى أية عناصر خارجية[٢٨]. وعليه، فقيمة الشيء – من وجهة نظر البنيوية – ليس بذاته بل بعلاقاته بغيره؛ فلو لم يكن الأمر كذلك لما اختلفت وجهات النظر في النص الواحد، وكانت النتيجة واحدة، في حين نجد للنص الواحد مجموعة نصوص تتشكل، فيخرج لكلِّ شخصٍ نصٌّ مُستقلٌ مختلفٌ عن غيره، وهذا دليلٌ على أنَّ الشيء ليس له قيمة بذاته بل قيمته بالعلاقات مع غيره، فالسمة الأساسية للبنيوية هي: الاهتمام بالعلاقات القائمة بين الأشياء التي تبيِّن من خلالها قيمة الشيء، وعدم الاعتراف بالفردية والاستقلالية[٢٩]. وقد امتدَّت هذه النظرية إلى علوم اللُّغة عامة وعلم الأسلوب خاصة؛ حيث استخدمها العلماء أساساً للتمييز الثنائي الذي يعتبر أصلاً لدراسة النص دراسة لغوية. وكل ظاهرة – تبعاً للنظرية البنيوية – يمكن أن تشكل بنية بحدِّ ذاتها؛ فالأحرف الصوتية بنية، والضمائر بنية، واستعمال الأفعال بنية... وهكذا.

* **البنيوية اللُّغوية:** نظرية علمية تقوم على سيطرة النظام اللغوي على عناصره، وتحرص على الطابع العضوي لشتى التغيرات التي تخضع لها اللغة[٣٠]. وأمَّا علم اللغة البنيوي (attuctural linguistics) فيشير إلى التحليل اللغوي الذي يسعى إلى تأسيس نُظمٍ واضحةٍ للعلاقات بين الوحدات اللغوية في البنية السطحية[٣١].

* **اللسانيات البنيوية:**[٣٢] هي المنهجية النظرية التي تعدُّ اللسان بنية؛ أي: مجموعة من العناصر التي تُقيم علاقات شكلية فيما بينها. وهي علمٌ يقوم على أساسِ أنَّ تحليل أيِّ عنصرٍ مِن عناصر اللغة لا يتم بمعزِلٍ عن بقيَّة العناصر في النِّظامِ اللغويِّ. وهي (أي: اللسانيات البنيوية) نظريَّةٌ تُطَبِّقُ المنهجَ الوصفِيَّ في دِرَاسَةِ

اللغَةِ، فتَنْظُرُ إليها على أنَّها وحداتٌ صوتية تتجمع لتكوِّن وحداتٍ مورفولوجيَّةً (صرفيَّةً) لتكوِّنَ هذه بدورِها عباراتٍ وتراكيبَ وجملاً.

* البنية عند دي سوسير: هي التي لا يمكن تعريفها إلا بالرجوع إليها بوصفها بناء أو نظاماً، أي بالرجوع إلى علاقاتها الداخلية (الدال والمدلول) بدلاً من علاقاتها الخارجية (سياق اجتماعي، تاريخي)، لأنَّها تُوظف حسب تناقضاتها الداخلية. وعلى الرغم من أنَّ دي سوسير نفسه لم يستخدم كلمة "بنية"، وإنَّما استخدم كلمة "نسق" أو "نظام"، إلا أنَّ الفضل الأكبر في ظهور المنهج البنيوي في دراسة الظاهرة اللغوية يرجع إليه هو أولاً وبالذات"[٣٣].

* في تاريخ البنيوية وتطورها[٣٤]:

يُعدُّ القاضي **(جامبا نستافيكو)** عام (١٧٢٥م) في كتابه (العلم الجديد) هو حامل فكرة البنيوية؛ فهو يرى أنّ المجتمعات جُلّها هي التي تخلق نفسها أو ذاتها؛ بمعنى أنّ الشيء الواحد لا مكان له في الحياة إلا إذا وجد في مجموعة، وهذه المجموعات تشكل معاً المجتمعات وليس المفردات. ثمّ نضجت فكرة البنيوية عند **دي سوسير** وتكاملت على يد **براغ وبلومفيلد** كما سيظهر لاحقاً [٣٥]. وفي القرن التاسع عشر نادى الباحث الاجتماعي اليهودي دوركايم بالنظرية المسماة "العقل الجمعي"، ودعا إلى دراسة الظواهر الاجتماعية باعتبارها "أشياء مستقلة"، وتبعاً لذلك ظهر الباحث اللغوي السويسري " فرديناد دي سوسيور " بنظريته في "ظاهرة اللغة"، حيث جرد اللغة من دلالاتها الإشارية المألوفة وعدها نظاماً من الرموز يقوم على علاقات ثنائية، ومن هنا ظهرت فكرة "البنية".

وتعود البنيويَّةُ في اللِّسَانِيَّاتِ إلى ما قبل عام (١٩٣٠م) في أوروبا والولايات المتَّحِدَةِ، وتعني البنيوية – كما رأينا – منهجَاً جديداً في تناوُلِ حقائقَ معروفةٍ بالنَّظرِ إلى وظيفتها في النِّظَامِ كما تَنْظُرُ إلى الوظيفة الاجتماعية في اللُّغَةِ (الوظيفة التَّواصليَّةِ)، إلى جانب التَّمييز بين الجوانب التَّاريخية، وخصائصِ النِّظَامِ اللغَوِيِّ في لحظةٍ زمنيَّةٍ مُحدَّدَةٍ. وبلغت البنيويَّةُ أوجَها في الفترة الواقعة بين (١٩٢٥ - ١٩٥٠م).

وبذلك نستطيعُ القولَ إنَّ المدارس اللغوية منذ (**فرديناند دي سوسير**) حتى (**تشومسكي**) تنتمي إلى اللسانيات البنيويَّةِ بصورةٍ أو بأخرى؛ لأنَّها جميعاً تؤمن بأنَّ اللغَةَ نظامٌ مِنَ العلاقات، لذلك سَمَّى اللغوي الفرنسي (**جان بياجيه**) نظرية تشومسكي في النَّحوِ التَّولِيدِيِّ والتَّحويلي باسم (**البنيوية التَّحوِيلِيَّةِ**).

* المدرسة البنيوية التقليدية (مدرسة جنيف) ومؤسسها دي سوسير:

يُعدُّ العالم اللغوي السويسري (**فرديناند دي سوسير**)(٣٦) مؤسس المنهج البنيوي الذي انطلق منه علم االلغة المعاصر، وذلك في بدايات القرن العشرين الميلادي.

وفكرة البنيوية عند سوسير فكرة بسيطة – كما مرَّ – تتلخص في نظرته إلى اللغة بوصفها نظاماً أو هيكلاً مُستقلاً عن صانعه أو الظروف الخارجية التي تحيط به. وينظر إلى هذا الهيكل من داخله من خلال مجموعة وحداته المكونة له بوصفها تُمثِّل كُلاً قائماً بذاته. فاللغة هي شبكة واسعة من التَّراكيب والنُّظم. وهي أشبه شيء برقعة الشَّطرنج التي لا تتحدد قيم قطعها بمادتها المصنوعة منها وإنَّما بمواقعها والعلاقات الداخلية بينها في هذه الرّقعة.

فكما أنَّ كل قطعة منها تتحدَّد قيمتها وترتبط بموقعها على هذه الرقعة، كذلك تتحدَّد قيمة كل تركيب أو قيمة كل وحدة في التركيب بالنظر إلى هذه التراكيب، وتلك الوحدات(٣٧).

ولقد سيطرت أفكار هذا الأستاذ الكبير ممثلة **بالمدرسة البنيوية** التي أنشأ صرحها، على البحث اللغوي في الأربعينيات من هذا القرن سيطرة بالغة، حتى إنَّها جمعت حولها نفراً غير قليل من الدارسين في جميع أنحاء العالم، وزحزحت المناهج اللغوية من مواقعها، وحاولت أن تحتل مكانها جميعاً، وانتقل تأثيرها من الدرس اللغوي الصرف إلى ميدان الأدب ونقده، لدرجة أنَّها صارت الشُّغل الشَّاغل للأدباء والنُّقاد حتى أوائل السبعينيات(٣٨).

ويمكن إيجاز أهم فكر دي سوسير البنيوية (**مدرسة جنيف**) في ثلاث فكر

مترابطة متكاملة، لا انفصام لها، وليس من السهل أن يعزل واحد منها عن الآخر في نظر دي سوسير على الأقل(٣٩)، وهذه الفكر الثلاث هي:

(١) حلل دي سوسير الرمز إلى مكونيه الدال (Signifier) والمدلول (Signified):(٤٠)

والدَّالُّ هو الجانب الصوتي المادي من الرَّمز؛ حيث يمثل الصوت في حالة اللغة المحكية أو الحرف المكتوب في حالة اللغة المكتوبة. أمَّا المدلولُ فهو الجانب الذهني؛ إذ إنه لا يشير إلى الشيء بل يشير إلى الصورة الذهنية أو الفكرة عن الشيء، ويؤكد دي سوسير الوحدة بين مكوني الرمز؛ حيث يشبههما بالورقة ذات الوجهين لا يمكنك تمزيق أحدهما من دون أن تمزق الوجه الآخر. ودي سوسير يرى أنَّ العلاقةُ بينَ الدَّالِّ والمدلولِ عُرفيَّةٌ ومُوَاضَعَةٌ؛ أي: الرابط الجامع بين الدال والمدلول اعتباطيٌّ، فالعلامة الألسنية اعتباطية(٤١).

(٢) ميَّز دي سوسير بين اللغة (language) والكلام (Parole)؛ فاللغة:

هي النظام النظري الذي يضم قواعد اللغة، أو هي منظومة من العلامات تعبِّر عن فكرة ما. أمَّا الكلام: فهو بمنزلة التحقق العيني لتلك القواعد، وهو عمل فردي للإرادة والعقل، يمثل الممارسة الفردية القائمة على الاختيار والتحقيق. وهو فعل فردي نابع من الإرادة والذكاء، كذلك هو تأليفات، من خلالها يستخدم المتكلم قواعد اللسان بغرض التعبير عن فكره الشخصي وتكون باختيار ألفاظ ضرورية ومحددة لإنشاء جملة.

واللسان عند دي سوسير: نتاج للملكة اللغوية ومجموعة من المواصفات يتبناها الكيان الاجتماعي ليمكن الأفراد من ممارسة هذه الملكة. واللسان – من حيث هو نظام نحوي – يوجد في كل دماغ على نحو أدق في أدمغة مجموعة من الأفراد(٤٢).

وقد كان لذلك التَّمييز – بين اللغة والكلام – أثرٌ كبيرٌ في الأعمال البنيوية؛ حيث نجد لديهم تلك التَّفرقة بين البنية والحدث؛ أي: بين الأحداث والقواعد التي تتحكم في هذه الأحداث، وأيهما أسبق وجوداً البنية أم الحدث؟ ودراسة النظام الداخلي أصبحت تعرف بأنها "اللسانيات البنيوية" أو "المدرسة البنيوية"(٤٣).

(٣) **ميَّز دي سوسير بين محورين لدراسة اللغة**؛ المحور التزامني (Synchronic) والتتابعي (Diachronic): "السنكرونية" أو (الوصفية) في مقابل "الديكرونية" أو (التاريخية) [٤٤]. أمَّا **المحور التزامني** لدراسة اللغة: فهو يدرس اللغة على اعتبار أنَّها نظام يُؤدِّي وظيفته في لحظة ما دون وجود اعتبارات للزمن. وأمَّا **المحور التَّتابعي**: فهو يدرس اللغة باعتبارها نظاماً يتطوَّر عبر الزمن ويرصد التغيرات التي تطرأ علي اللغة تاريخياً.

ويرفض **دي سوسير** المنظور التتابعي؛ لأنَّه يرى أنَّ معرفة تاريخ الكلمة لن يفيد في تحديد معناها الحالي، ويُشبِّه الأمر بأن يشاهد الشخص مشهداً ثابتاً بينما هو يتحرك؛ لأنَّه من الأفضل له أن يثبت في مكانه حتى يتمكن من مشاهدة المشهد بشكل واضح، فحركته لن تُفيد في فهم طبيعة المشهد نفسه. فالمنهج البنيوي يلتزم بمفهوم التَّزامنية، وهي: دراسة لغة محددة في لحظة معينة دون النظر في المراحل التاريخية، فيدرس اللغة كما هي ومحاكمتها بقوانينها - لا بقوانين غيرها - دون تقعيد لغرض الدراسة نفسها، بشكل موضوعي بغية الكشف عن حقيقتها[٤٥]. وكان **دي سوسير** يرى أنَّ التَّزامن والتَّعاقب في اللغة يجب أن يدرسا في علمين منفصلين؛ لأنَّ التزامن يرتبط بالنظام ولكنه عن علاقات الزمن، في حين أنَّ التَّعاقب يرتبط بالزمن ولكنه مفصول عن علاقات النِّظام[٤٦].

وهكذا أدار علم اللغة ظهره للدراسات المقارنة التاريخية، وأكد إمكان إخضاع كل حالة من اللغة لدراسة سكونية متزامنة بغض النظر عن التطور الذي تعد هذه الحالة امتداداً له؛ وبناء على هذا المفهوم طرح سوسير التمييز بين "التطورية" التي هي دراسة التغيرات عبر الزمن، و"التزامن" الذي هو دراسة حالات محدودة من اللغة في فترة محدودة من التطور. فانقسم علم اللغة إلى فرعين: علم لغة تعاقبي أو تطوري وعلم لغة تزامني أو سكوني، وتنضم الطريقتان التزامنية والتعاقبية موضحة إحداهما الأخرى"[٤٧]، وينطبق هذا التقسيم السوسيري على اختصاص ابن جني بالدراسة التطورية للغة، كما سنرى.

ولكن **اللسانيات الحديثة** بدأت ترى أنَّ المُقابلة بين التَّزامن والتَّعاقب وهمية جداً، وجيدة فقط في مراحل البحث التمهيدية، وأنَّ المقطع السُّكوني وهمٌ؛ لأنَّه طريقة علمية مساعدة، وليس شكلاً خاصاً من أشكال الوجود[٤٨].

والقيمة اللغوية عند سوسير؛ أي (المعنى) إنما تحدده وتعينه مجموعة العلاقات بين الكلم، ولا يمكن فهمه أو الوصول إليه إلا في ضوء هذه العلاقات، فالعلاقة متبادلة بين الدَّال والمدلول، تجعل كل واحد يستدعي الآخر[٤٩].

وجاءت المدارس اللغوية الأوروبية بعد دي سوسير متأثرة بما نادى به، فبذلوا جهوداً لا تُنكر، وقدَّموا أفكاراً أثرت الفكر اللغوي والبنيوي، ولا داعي للإطالة؛ فأفكار هذه المدارس وعلمائها أكثر من أن تضمها دراسة مثل التي بين أيدينا[٥٠].

* في البنيوية اللغوية الأمريكية:

لقد تابع علماء بعض المدارس الأمريكية اللغوية ما توصَّلت إليه المدارس الأوروبية البنيوية، وأضافوا إليه وأيَّدوا وعارضوا...، إلخ. وجاء "سابير"[٥١] رائد البنيوية الأمريكية ومُعلِّم الأجيال من علماء اللغة الأمريكيين وتلميذ من تلامذة "بواز"، وكان واسع الثقافة له اهتمامات علمية كثيرة ومتنوعة. ويبدو أنه قد بدأ دراسته للغة بعيدة عن أفكار "سوسير" ولكن فكرة النماذج اللغوية التي نادى بها لا تبعد كثيراً عن التَّفرقة التي وضعها "سوسير"، بين اللغة والكلام. وفكرة النماذج اللغوية: هي أنَّ كل إنسان يحمل في داخله الملامح الأساسية لنظام لغته؛ أي: إنَّ جميع النماذج الفعلية التي تقدمها اللغة لتأكيد عملية الاتصال، هي نماذج ثابتة، وهي الخليقة بالدراسة؛ لأنَّها الأهم والأكثر حيوية في حياة اللغة. وذلك مُقابل الاستخدام الفعلي للغة المُتمثِّل في المادة اللغوية المنطوقة [٥٢].

أمَّا **بلومفيلد (Bloomfield, 1949)**[٥٣] فيُعدُّ علماً من أعلام الدراسات اللغوية في أمريكا، وكتابه "اللغة" يعدُّونه هناك "إنجيل علم اللغة"؛ إذ إنَّ البحث اللغوي الأمريكي – مهما تعددت اتجاهاته ومناهجه – يدين بالفضل لهذا العالم ومبادئه،

سواء أكان ذلك بالاتِّفاق معه أم بمُعارضته. وقد أفاد "بلومفيلد" من المعين السويسري؛ إذ تأثر به وأخذ عنه فكرتين مهمتين:

الفكرة الأولى: النظرة السنكرونية في التَّعامل مع اللُّغة.

والأخرى: الفكرة البنيوية للغة في عموم معناها.

والبنيويةُ عند "بلومفيلد" وأتباعه بنيويةٌ من نوعٍ خاصٍّ، وهي في الوقت نفسه مبدأٌ من منظومةٍ من المبادئ التي تكون منهجاً عامّاً؛ لا يمكن فهمه أو تعرُّفه بوجه مقبول إلا بالنَّظر في جملة هذه المبادئ بصورة ما(٥٤)، فلقد التزم "بلومفيلد" بالمنهج البنيوي الوصفي ولكن بطريقة خاصة أصبحت علماً عليه وعلى مدرسته.

وممَّا سبق يمكننا القول: إنَّ **البنيوية التقليدية** مرت بثلاث مراحل، يمكن تمييز بعضها عن بعض على النحو الآتي(٥٥):

المرحلة الأولى: مرحلة دي سوسير والأوروبيين في عمومهم، وكان جل اهتمامهم باللغة لا بالكلام، وبيان العلاقات الداخلية بين وحدات الجملة، تلك العلاقات التي تعد النواة للمعنى التام للجملة.

المرحلة الثانية: بنيوية "بلو مفيلد" وأتباعه الخلص، وهي تهتم بالكلام لا باللغة، وتحصر عملها في البنية السطحية على أساس من النظر الشكلي، دون الاهتمام بالمعنى.

المرحلة الثالثة: "بنيوية" أمريكية موزعة سارت على جملة من مبادئ "بلومفيلد"، ولكنها أدخلت الوظيفة أو المعنى في الحسبان. وجاءت بعد المرحلة الثالثة أو مواكبة لها نظرات "زليج هاريس"؛ وهي ذات سمة "بنيوية" ونظرات "بايك".

❋ أهم الانتقادات الموجهة إلى البنيوية التقليدية:

ممَّا يمكن أن يُشار إليه هنا أنّ المدرسة البنيوية على الرغم من المكانة الكبيرة التي حظيت بها فإنها قد هوجمت بأنها(٥٦):

(١) **نظرت إلى المكونات المباشرة للغة وتغافلت عن البنية العميقة لها.**

(٢) **اكتفت بوصف المكونات المباشرة،** وهذا لا يمكّنه من أن يُقعِّد للغة أو عينة الدراسة.

(٣) **عدم استطاعتها تحليل كُلِّ أنواع الجمل،** فالجمل قد تطول وتتعقد العلاقات بين مكوناتها.

(٤) **لقد غالى دي سوسير كثيراً عندما قرر أنَّ الفردَ لا يستطيعُ التَّغيير أو التَّبدِيلَ في اللُّغَةِ، وأنَّ الجماعةَ هي التي تفعلُ ذلك.** والواقعُ أنَّ الفردَ هو مصدرُ التَّغييرِ والتَّبديلِ.

ومن ذلك أيضاً، تصدِّي (**أوتو يسبرسن**) اللغوي الدانمركي لآراء دي سوسير، حيث يرى أنَّ الكلامَ واللِّسَانَ جانبانِ لِشَيءٍ واحدٍ [٥٧]. ويأخذ (**يسبرسن**) بتقسيمٍ ثُلاثِيٍّ آخرَ، فيقدِّمُ ثلاثةَ مُصطَلَحَاتٍ بَدِيلةٍ لمصطلحاتِ (**دي سوسير**) السَّابِقَةِ (الكلام واللغة واللسان)[٥٨].

كما يرى (**فيرث**) أنَّ اللُّغَةَ تُدرَس باعتبارها جزءاً من عمليَّةٍ اجتماعيَّةٍ، ولا يرى للِّسانِ وُجُوداً ذهنِيّاً مُختَلِفَاً عن الكلام الفعليِّ الفردِيِّ. فالفردُ، وإن كانت له شخصيتُهُ المستقلَّةُ المتميِّزَةُ مِن غيرها، فإنَّها تشترِكُ معها في أمورٍ كَثِيرَةٍ[٥٩].

ويأخذ **تشومسكي** على اللِّسانيات البنيوية التقليدية أنَّها لم تهتم بخاصية يعتبرها أساسية من خواص اللُّغة وهي الإبداعية، أي قدرة المُتحدِّث – المُستمع على إنتاج وتأويل جمل اللِّسان كافَّة، ولا شيء غير هذه الجمل التي لا حدود لها، وذلك انطلاقاً من عدد محدود من المقولات والقواعد التي تُشكِّل كفاءة ذلك المُتحدِّث – المُستمع، كما سنرى.

وقام **تشومسكي** بانتقاد النَّموذج التَّوزيعي والنَّموذج البنيوي في مقوماتهما الوضعية المباشرة باعتبار أنَّ هذا التَّصور لا يصف إلّا الجمل المنجزة بالفعل ولا يمكنه أن يُفسِّر عدداً كبيراً من المعطيات اللسانية؛ مثل الالتباس والأجزاء غير المتصل بعضها ببعض. فوضع هذه النظرية لتكون قادرة على تفسير ظاهرة الإبداع لدى

المُتكلِّم وقدرته على إنشاء جمل لم يسبق أن وجدت أو فهمت على ذلك الوجه الجديد(٦٠).

ولذلك جاء التفكير في مُعالجة أوجه القصور في **البنيوية التقليدية**؛ فكما قامت البنيوية التقليدية على أنقاض غيرها من الأفكار والنظريات اللغوية السابقة عليها، جاءت **البنيوية التحويلية**(٦١) (التوليدية التحويلية) لتقيم بنيانها مُستفيدة ممَّا سبقها من التراث العلمي واللغوي المتراكم لدى المدارس اللغوية السابقة عليها، ومن أهمها المدرسة البنيوية التقليدية ومن لفَّ لفها وآمن بأفكارها وطوَّرها.

اَلْـمَبْحَثُ اَلثَّالِثُ
تُشُومِسْكِي وَالْبِنْيَوِيَّةُ اَلتَّحْوِيْلِيَّةُ

لقد نشر **تشومسكي**(٦٢) كتابه الأول عام (١٩٥٧م)، وكان كتاباً ضئيل الحجم مُقتضباً، وكانت أفكاره غير مُقيَّدة بالتَّناول العلمي والفني لقضايا هذا العلم إلى حدٍّ ما، ومع ذلك فقد كان الكتاب ثورةً في الدِّراسة العلمية للغة؛ ظلَّ تشومسكي بعدها يتحدَّث بسطوة مُنقطعة النَّظير في جميع نواحي النَّظريَّة النَّحويَّة لسنوات طويلة(٦٣).

ويرى بعض الباحثين أنَّ "تشومسكي نفسه لا يعترف بفضل سوسير في مجال اللغويات"(٦٤). ويتحدَّث تشومسكي عمَّا يُسمِّيه «النَّحو العالمي»، وهو تعبير عن الثَّوابت اللغوية العالمية، ولذا يُنكر تشومسكي وجود لغات بدائية، تماماً كما يُنكر **كلود ليفي شتراوس** وجود نظم معرفية بدائية أو ما يُسمَّى «قبل المنطقي»(٦٥).

* **والنَّحو التَّوليدي:** هو نظرية لسانية وضعها تشومسكي، ومعه علماء اللِّسانيات في المعهد التكنولوجي بماساشوسيت (الولايات المتحدة) فيما بين (١٩٦٠م و١٩٦٥م) في انتقاد النَّموذج التَّوزيعي والنَّموذج البنيوي؛ في مقوماتهما الوضعية المباشرة، باعتبار أنَّ هذا التَّصور لا يصف إلّا الجمل المُنجزة بالفعل، ولا يمكنه أن يفسر عدداً كبيراً من المُعطيات اللِّسانيَّة؛ مثل: الالتباس، والأجزاء غير المُتَّصل بعضها ببعض؛ فوضع هذه النَّظرية لتكون قادرةً على تفسير ظاهرة الإبداع لدى المتكلِّم، وقدرته على إنشاء جمل لم يسبق أن وُجدت أو فُهمت على ذلك الوجه الجديد(٦٦)، ويرمز له بـ (T. G. G) وناقشه لأول مرة تشومسكي في كتابه (Syntactic Struetures) الصادر عام(١٩٥٧م) باعتباره صورة توضيحية للأداة التوليدية.

والنَّحو يتمثَّل في مجموع المحصول اللِّساني الذي تراكم في ذهن المُتكلم باللغة ويعني الكفاءة اللِّسانية (competence)، والاستعمال الخاص الذي ينجزه المتكلم في

حال من الأحوال الخاصة عند التخاطب، والذي يرجع إلى القدرة الكلامية (performance). والنحو يتألَّف من ثلاثة أجزاء أو مقومات[٦٧]:

- **مقوم تركيبي:** يعني نظام القواعد التي تحدد الجملة المسموح بها في تلك اللغة.
- **مقوم دلالي:** يتألف من نظام القواعد التي بها يتم تفسير الجملة المُولَّدة من التَّراكيب النحويَّة.
- **مقوم صوتي وحرفي:** يعني نظام القواعد التي تنشئ كلاماً مُقطَّعاً من الأصوات في جمل مُولَّدة من التركيب النحوي.

* **والشبكة النحوية (composante)**: تعني البنية النحوية، وهي مكونة من قسمين كبيرين: **الأصل:** الذي يُحدِّد البنيات الأصلية. **والتَّحويلات:** التي تُمكِّن من الانتقال من البنية العميقة المُتولَّدة عن الأصل إلى البنية الظاهرة التي تتجلى في الصيغة الصوتية، وتصبح بعد ذلك جُملاً مُنجزة بالفعل[٦٨]، أو التَّغيُّرات التي يُدخلها المُتكلِّم على النَّصِّ؛ فينقل البنيات العميقة المُولَّدة من أصل المعنى إلى بنيات ظاهرة على سطح الكلام، وتخضع بدورها إلى الصياغة الحرفية النَّاشئة عن التَّقطيع الصَّوتي[٦٩].

والتَّحويل ومقوماته لا يمسُّ المعنى الأصلي للجمل ولكن صورة المؤشرات التي هي وحدها قابلة للتغيير، "ونقصد بالمؤشرات (les marqueurs) العُقد التي تضفر فيها خيوط الكلام؛ فالتَّحويلات عمليات شكليَّة محضة، تهمُّ تراكيب الجمل المُولَّدة من أصل المعنى، وتتم بشغور الموقع أو بتبادل المواقع أو بإعادة صوغ الكلمات أو باستخلافها؛ حيث يستخلف الطرف المقوم بطرف آخر مكانه أو بإضافة مُقوِّمٍ جديدٍ له"[٧٠]. وتتم عمليات التَّحويل في مرحلتين:

إحداهما: بالتَّحويل البنيوي للسلسلة التركيبية لكي نعرف: هل هي منسجمة مع تحويل معين؟

والأخرى: بالاستبدال ببنية هذا التَّركيب الزِّيادة أو الحذف أو تغيير الموضوع أو الإبدال؛ فنصل حينئذ إلى سلسلةٍ مُتتالية من التَّحويلات تتطابق مع البنية الخارجية[٧١].

❊ **ومفهوم النظرية التوليدية التحويلية (Transformational-Generative):**

هو: "تحويل جملة إلى أخرى أو تركيب إلى آخر، والجملة المحولة عنها هي ما يعرف بالجملة الأصل – البنية العميقة –، والقواعد التي تتحكم في تحويل الأصل هي "القواعد التحويلية"، وهي قواعد تحذف بعض عناصر البنية العميقة أو تنقلها من موقع إلى موقع آخر، أو تحولها إلى عناصر مختلفة، أو تضيف إليها عناصر جديدة، وإحدى وظائفها الأساسية تحويل البنية العميقة الافتراضية التي تحتوي على معنى الجملة الأساسي إلى البنية السطحية الملموسة التي تجسد بناء الجملة وصيغتها النهائية[٧٢]".

❊ **أهم أسس النظرية التحويلية:**

أولاً: التَّمييز بين البنية العميقة والبنية السَّطحيَّة[٧٣].

ثانياً: القواعد التحويلية ينجم عند اتِّباعها جمل أصولية لا غير، كما تُحدد كل الجمل المُحتملَة في اللغة [٧٤].

ثالثاً: اعتبار الجملة الوحدة اللُّغوية الأساسية.

رابعاً: التَّفريق بين الكفاية والأداء؛ فالكفاية: قدرة ابن اللغة على فهم تراكيب لغته وقواعدها وقدرته من الناحية النظرية، على أن يُركِّب ويفهم عدداً غير محدودٍ من الجُمل، ويُدرك الصَّواب منها أو الخطأ، وأمَّا **الأداء:** فهو الأداء اللُّغوي الفعلي لفظاً أو كتابة.

خامساً: الإدراك اللغوي والقدرة اللغوية: وهي صفات إنسانية تكمن في النَّوع البشري وليست مُكتسبة. وتنقسم القواعد التحويلية إلى قسمين: اختيارية، وإجبارية[٧٥].

من أهم القواعد التحويلية:

(١) **الحذف:** (أ + ب) ---- (ب).

(٢) **التعويض:** (أ) ---- (ب).

(٣) **التمدد والتوسع:** (أ) -- (ب + ج).

(٤) **التقلص أو الاختصار:** (أ + ب) − (ج).

(٥) **الإضافة أو الزيادة:** (أ) ---- (أ + ب).

(٦) **إعادة الترتيب (التبادل أو التقديم والتأخير):** (أ + ب) --- (ب + أ)[٧٦].

ومن أهم ما يميِّز **العالم اللغوي تشومسكي** في الآونة الأخيرة سعيه إلى قواعد لغوية تشترك بها جميع اللغات باعتبارها ميزة إنسانية. وآخر هذه التعديلات ظهر في صورة النظرية التقليصية (minimalist theory) في منتصف التسعينيات[٧٧]. وهي تطور لنظرية القواعد العامة (universal grammar) أو "النحو الكلي"؛ التي يهدف تشومسكي منها إلى وصف اللغة باعتبارها ميزة إنسانية مع شرح مصدرها. والفكرة الأساسية لهذه النظرية التي وصفها تشومسكي "بمجموعة من المبادئ والحالات والقواعد التي تمثل كل اللغات البشرية" أو ماهية اللغة البشرية (لغة البشر) –" هي أنَّ كل البشر يشتركون في جزء من معرفتهم اللغوية بغض النظر عن لغتهم الأم، والقواعد العامة هي هذه السمة المشتركة"[٧٨].

وفكرة القواعد العامة اعتمدت في البدء على نظرية العامل والإحكام الربطي (government and binding theory) أو "العامل والربط الإحالي"[٧٩] التي ظهرت أولاً في كتاب محاضرات حول العامل والإحكام الربطي (Lectures on Government and Binding)[٨٠]، ثم عدلت في كتابي المعرفة اللغوية (Knowledge of Language)، والعوائق (Barriers)[٨١].

ونظرية العامل والإحكام الربطي عند تشومسكي: تُفسِّر المعرفة اللغوية بمجموعة من النظريات الفرعية المتمثلة في مبادئ ومتغيرات؛ من أهمها:

١ – **التَّحريك أو النقل (Movement)**: وتمثل العلاقة بين مستويين هما:
الأول: البنية العميقة **(d-structure)** التي تعطي التركيب الداخلي (غير الظاهر) للجملة.
الثاني: البنية السطحية **(s-structure)** التي تبين التركيب الأقرب إلى الكلام المنطوق والمسموع ووصفه بعد إجراء عملية التحريك.

٢ - **نظرية التقييد (Bounding Theory)**: وتحول دون تعميم قاعدة التحريك على الجملة.

٣ - **نظرية الحالات الإعرابية (Case Theory)**: وتقوم بتحديد حالات إعراب الأسماء في المركبات الاسمية في الجملة.

٤ - **نظرية الرَّبط (Binding Theory)**: وتعنى بعلاقات الإسناد في أشباه الجمل.

٥ - **نظرية التَّوجيه (Control Theory)**: وتعنى بالمسند إليه في العبارات المصدرية.

٦ - **مكون الصيغة الصوتية (The Phonetic Form (PF) Component)**: ويقوم بتأويل البنية السطحية صوتياً (التنغيم والنبر).

٧ - **مكون الصيغة المنطقية (The Logical Form (LF) Component)**: وبه يتم تمثيل معنى الجملة بعد تأويل دلالة بنيتها السطحية [٨٢].

* أهم الانتقادات الموجهة إلى التوليدية التحويلية (البنيوية التحويلية):

لقد لخَّص العلماء بعض عيوب هذه المدرسة ومنهجها فيما يأتي[٨٣]:

أولاً - الاعتماد على الحدس: فكثيرٌ من العلماء يرون أنَّ " الحدس شيءٌ غير علمي، ولا يخضع للملاحظة المباشرة، بالإضافة إلى أنه متغير وغير جدير بالثقة " [٨٤].

ثانياً - الاعتماد على الاستبطان: فبعض العلماء يرون أنه من الاستطاعة أن نستبطن أشجار التركيب السطحي - مكوناته - المرتبطة بجملنا لكننا لا نستطيع أن نستبطن تراكيبها العميقة، وممَّن ذكر ذلك العالم اللغوي (سامبسون)[٨٥].

ثالثاً - الاختلاف حول الظاهر والباطن: وخاصة اللغة الإنجليزية!! وأمَّا اللغة العربية فالأمرُ فيها واضحٌ، فقد اعتمد النُّحاة العرب أصل الجمل (المبتدأ والخبر) (الفعل والفاعل)، وما زاد على ذلك فيعتبر بنية سطحية[٨٦].

رابعاً - صُعوبة تطبيق المستويات الأربعة للقواعد التحويلية: حيث من الصعب إذا أراد المتكلم صياغة جملة؛ أن يبدأ في تطبيق القوانين الأساسية، ثم

القوانين المفرداتية، ثم يطبق القوانين التحويلية، وينتهي به المطاف بعد ذلك إلى تطبيق القوانين المورفيمية الصوتية، وهذا بالطبع يستغرق وقتاً طويلاً إذا طبقه مع كل جملة، وقد لا تتكون لديه جملة إطلاقاً، وإذا ألزمناه تطبيق هذه المستويات صارت القواعد التحويلية معيارية(٨٧).

خامساً – عدم وجود قواعد تحويلية للغة: وذلك لأنَّ هذه القواعد هي في أساسها فرضية قائمة على الحدس والتخمين.

وبعد، فقد أتت التوليدية (**البنيوية التحويلية**) في ثوبها العقلاني الفلسفي لتُعيد للدَّرس اللِّساني العربي جوهره الفكري. وكانت بداية عمل الدارسين البحث عن مواطن التَّشابه بين اللغويات العربية القديمة والدراسات التوليدية الحديثة. ولقد أسهم التَّطور المُتسارع للنماذج التوليدية في خلق اعتقاد راسخ بالتماثل بين المنهج التشومسكاوي والمنهج النحوي القديم لدى اللسانيين، فراحوا يبحثون في ثنايا هذا الأخير عن مظاهر تحويلية وتوليدية. وهكذا نجد **الدكتور عبده الراجحي** يحدِّثُنا عن "**الجوانب التحويلية في النحو العربي**"، التي حدَّدها في جملةٍ من العناصرِ، هي:(٨٨)

١ – قضية الأصليَّة والفرعيَّة التي تُماثل البنية العميقة والسَّطحية في اللسانيات الحديثة.

٢ – قضية العمل التي نجدها حاضرة في التراثين معاً.

٣ – قواعد الحذف والزيادة وإعادة الترتيب.

ويُخصص **الدكتور حماسة عبد اللطيف** بحثاً منفرداً لمعالجة "**الأنماط التحويلية في النحو العربي**"، مُتتبعاً سلك التَّحويلات المُختلفة التي تعرض للعربية تركيباً وإفراداً(٨٩). في حين يتَّجه **مازن الوعر** وجهة تركيبية خالصة مُحاولاً تحديد أنماط التَّراكيب الأساسية في العربية في جمع فريد بين مُعطيات النَّحو القديم ومُعطيات النماذج التوليدية(٩٠).

وعلى هذا المنوال سارت محاولات الدَّارسين بتقديم المقترحات التَّحويلية

وتطبيقها على التُّراث النَّحوي مُعتقدين تماثلاً منهجيّاً في أُسس التَّحليل. وقد وصل الأمر ببعضهم تأويل هذا التَّماثل بمُطالعة تشومسكي لقضايا العربية في أثناء بحوثه في اللسانيات العامة وفي النحو العبري(٩١). وتأتي هذه الدراسة في السِّياق نفسه. وقبل أن نُوازن بين بعض الآراء اللغوية لابن جني وبعض آراء دي سوسير وتشومسكي، لابد من الاعتداد بما يأتي:

أولاً: اعتبار العربية لغة كباقي اللغات الطبيعية تشاركها في العديد من الخصائص والمكونات؛ لأنَّ كل المخلوقات البشرية تشترك في بنية معرفيَّة مُحددة، هي القُدرة التي يُمكن تمثُّلها على شكل قواعد كليَّة. ويرى كثيرٌ من العلماء أنَّ "كونها عربية لا يعني أنَّها تنفرد بخصائص لا تُوجد في أية لغة من اللُّغات، بل لا نكاد نجد ظاهرة في اللغة العربية إلا ونجد لها مثيلاً في لغةٍ أو لغات أخرى"(٩٢).

ثانياً: إنَّ النَّهج التَّوليدي لدى العلماء العرب عمل على تأصيل نظرية لسانية عربية تُعالج قضايا العربية القديمة والحديثة، إلا أنَّ الظَّواهر التي عالجها اللِّسانيون العرب كانت "استنساخاً" لقضايا مُعالجة في اللُّغات الأوروبية بوحي من مُعطياتها؛ ممَّا جعلها تُركِّز على قضايا دون أخرى. وهذا ما ينفي عنها صفة الشُّمولية والكلية (٩٣).

هوامش الفصل الأول

١ - **ابْنُ جِنِّي**: أَبُو الفَتْحِ عُثْمَانُ بنُ جِنِّي المَوْصِلِيُّ، من أئمة الأدب والنحو، وله شعر. ولد بالموصل قَبْل الثَّلَاثِيْنَ وَثَلَاثِ مائَةٍ، وتوفي ببغداد في صفر سنة (٣٩٢هـ)، عن نحو (٦٥) عاماً. وكان أبوه مملوكاً روميّاً لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي. وكان المتنبي يقول: ابن جني أعرف بشعري منِّي. خلف ابن جني أبا علي الفارسي أستاذه في بغداد مُعلماً لغوياً نحوياً، مؤلفاته تُبهر الأفكار؛ فهي غاية في الإتقان؛ منها: (سِرُّ الصِّنَاعَةِ)، وَ(اللُّمَعُ)، وَ(التَّصريفُ)، وَ(التَّلقينُ فِي النَّحْوِ)، وَ(التَّعَاقبُ)، وَ(الخصَائِصُ)، وَ(المقصور وَالمَمْدُوْد)، وَ(مَا يُذكَّرُ وَيُؤَنَّثُ)، وَ(إِعرَابُ الحمَاسَة)، وَ(المُحْتَسَبُ فِي الشواذِّ)، وغير ذلك وهو كثير. وأهمها (**الخصائص**) وهو موضوع هذه الدراسة. ينظر ترجمته عند: أبي البركات عبد الرحمن بن الأنباري، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ط دار نهضة مصر، (ص٣٣٢ - ٣٣٤)، وياقوت الحموي، معجم الأدباء، القاهرة، ط دار المأمون، ١٣٥٥هـ (١٢/ ٨١ - ١١٥)، والقفطي، إنباه الرواة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦١م (٢/ ٣٣٥ -٣٤٠)، والسيوطي، **بغية الوعاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ط عيسى الحلبي، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م (٢/ ١٣٢)، و**سير أعلام النبلاء** (٣٣/ ١١)، والزركلي، **الأعلام**، بيروت، ط دار العلم للملايين، (٤/ ٢٠٤)، وغيرها.

٢ - أبو البركات الأنباري، **لمع الأدلة في أصول النحو**، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط٣، مطبعة الجامعة السورية، دمشق ١٩٥٧م (ص ١٠٣).

٣ - المرجع السابق، (ص ١٠٤).

٤ - ينظر: **مقدمة الخصائص**، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة، ط دار الكتب المصرية، ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م (ص٤٢) وما بعدها.

٥ - شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، القاهرة، ط دار المعارف، (ص ٢٦٨).

٦ – ياقوت الحموي، **معجم الأدبـــاء**، ط ١، القاهرة، دار المأمـــون، ١٣٥٥هـ (٢/ ٨١).

٧ – أبو منصور الثعالبي، **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر**، تحقيق: مفيد محمد قميحة، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م، (١/ ١٢٤).

٨ – ياقوت الحموي، **معجم الأدباء** (٢/ ٨١).

٩ – فاضل صالح السامرائي، **ابن جني النحوي**، بغداد، دار النذير، ١٩٦٩م، (ص ٦٥).

١٠ – المرجع السابق (ص ٦٥).

١١ – أبو البركات الأنباري، **لمع الأدلة في أصول النحو**، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط٣، مطبعة الجامعة السورية، دمشق ١٩٥٧م. (ص٩١).

١٢ – ينظر: أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، تحقيق: هلموت ريتر، س الذخائر، مصر، عام ٢٠٠٠م، (ص١٦١).

١٣ – **لا تزال آراء ابن جني محط البحث والدراسة؛ فهناك العديد من الكتب والدراسات والرسائل العلمية قد تناولت ابن جني وأفكاره؛ منها**:

١- **ابن جني اللغوي**: عبد الغفار هلال، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، سنة ١٩٧٠م.

٢- **ابن جني النحوي**: فاضل صالح السامرائي، رسالة ماجستير، طبعت في دار النذير ببغداد، ١٩٦٩م.

٣- **ابن جني وجهوده في دراسة الأصوات في ضوء علم اللغة الحديث**: مصطفى محمد عويضة، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

٤- **ابن جني وعلم الدلالة**: الباحثة نوال كريم، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية.

٥- **الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني**: حسام النعيمي، نشرتها وزارة الثقافة في العراق ١٩٨٠م.

٦- «**دراسات نحوية في خصائص ابن جني**»: أحمد سليمان ياقوت، بيروت، دار المعرفة، ١٩٨٢م.

٧- «**منهج ابن جني في كتابه الخصائص بين صنعة النحاة وسليقة العرب**»: عبدالعزيز سالم العلوي، رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٨- «**دراسة آراء ابن جني اللغوية في كتاب الخصائص**»: عبد الرزاق عبيد، ماجستير، جامعة الجزائر.

١٤ – ينظر: محمد وليد حافظ، **قراءة في فكر ابن جنّي من خلال (الخصائص) على ضوء علم اللغة الحديث**، دمشق، مجلة التراث العربي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، العددان (٢٥، ٢٦)، السنة السابعة، تشرين الأول وكانون الثاني "أكتوبر – ويناير" ١٩٨٦م – و١٩٨٧م.

١٥ – الخصائص (١/١).

١٦ – المرجع السابق (١/٦٧).

١٧ – ينظر: عبده الراجحي، **فقه اللغة في الكتب العربية**، القاهرة، دار النهضة العربية، (ص٤١).

١٨ – ينظر: المرجع السابق (ص٥٣).

١٩ – ينظر: جعفر دك الباب، **مَدخل إلى اللسانيات العامّة وَالعَربيَّة: المنهَج الوصفي الوظيفي**، دمشق، مجلة الموقف الأدبي، اتحاد الكتاب العرب، عدد (١٣٥ و١٣٦) تموز وآب ١٩٨٢م.

٢٠ – ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد التاسع، مادة (بني) ط١، بيروت، دار صادر للنشر، وإبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، **المعجم الوسيط**، (١/٧٢)، باب الباء، وزكريا إبراهيم، **مشكلة البنية**، القاهرة، دار مصر للطباعة، (ص٣٢)، وعبد الوهاب جعفر، **البنيوية بين العلم والفلسفة**، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٩م، (ص ٨)، ومصطفى السعدني، **المدخل اللغوي في نقد الشعر قراءة بنيوية**، القاهرة، منشأة المعارف، مصر، (ص١١).

٢١ – ينظر: إبراهيم السعافين وعبد الله الخياص، **مناهج تحليل النص الأدبي**، ط١، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ١٩٩٣م، (ص٦٨- ٦٩).

٢٢ – عز الدين المناصرة، **علم الشعريات** (قراءة مونتاجية في أدبية الأدب)، ط١، عمان، دار مجدلاوي، ٢٠٠٧م، (ص٥٤٠).

٢٣ – ينظر: عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية**، موقع صيد الفوائد على شبكة المعلومات الدولية (١٦٨/٨).

٢٤ – ينظر: جان بياجيه، **البنيوية**، ترجمة: عارف منيمنة وبشير أوبري، ط٣، بيروت، باريس، منشورات دار عويدات١٩٨٢، (ص ٨–١٦).

٢٥ – المرجع السابق (ص ٨).

٢٦ – عز الدين المناصرة، **علم الشعريات**، (ص ٤٧٥– ٤٧٦).

٢٧ – ينظر: صلاح فضل، **النظرية البنائية في النقد الأدبي**، ط٢، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٠م، (ص ١٨٧– ١٨٨).

٢٨ – ينظر: جان بياجيه، **البنيوية**، (ص ٨) وما بعدها.

٢٩ – ينظر: عبد السلام المسدي، **قضية البنيوية: دراسة ونماذج**، تونس، دار أمية بن عروس١٩٩١م، (ص٢٢).

٣٠ – ينظر: زكريا إبراهيم، **مشكلة البنية**، (ص٧٨).

٣١ – المسدي، **قضية البنيوية: دراسة ونماذج**، (ص ٣٧٠).

٣٢ – **ينظر في ذلك**: مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية**، عمان، الأردن، دار الشروق، ٢٠٠٢، (ص ١٥–٢٠)، وعبد السلام المسدي، **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، ط٢، ليبيا، تونس، الدار العربية للكتاب ١٩٨٢م، وعبد الرحمن حاج صالح، **مدخل إلى علم اللسان الحديث**، الجزائر، مجلة اللسانيات، معهد العلوم اللسانية والصوتية، جامعة الجزائر، العدد (٤) ١٩٧٣– ١٩٧٤م.

٣٣ – ينظر: زكريا إبراهيم، **مشكلة البنية**، (ص٤٧).

٣٤ – ينظر: مجموعة أعداد الموسوعة، الموسوعة العربية العالمية، باب البنيوية (ص١)، موقع الموسوعة العربية العالمية على شبكة المعلومات الدولية.

– مراجع للتوسع: جان بياجيه، **البنيوية**، ترجمة: عارف منيمنة وبشير

أوبري، بيروت، باريس، منشورات عويدات، ١٩٨٥م، وجبور عبد النور، **المعجم الأدبي**، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٤م.

O. Ducrot. T. Todorov. Et... qu'est ce que le Structuralism. Paris 1968.

٣٥ – ينظر: ناصر إبراهيم النعيمي، **المدرسة البنيوية: قراءة في المبادئ والأعلام**، دمشق، مجلة علوم إنسانية، السنة السادسة، العدد (٣٨)، ٢٠٠٨م.

٣٦ – وُلِدَ (**فرديناند دي سوسير**) عام (١٨٥٧م) في جنيف.

- نشر عام (١٨٧٩م) رسالةً بعنوان (رسالات في التنظيم البدائي للصوائت في اللغات الهندوأوروبية).
- حصل عام (١٨٨٠م) على الدكتوراه بأطروحةٍ تناول فيها اللغة السنسكريتية.
- عَمِلَ حتى عام (١٨٩١م) في معهد الدروس العليا في باريس، وعاد إلى جنيف في العام نفسه.
- عمل حتى وفاته عام (١٩١٣م) – في جامعتها أستاذاً للدراسات اللغوية المُقارنة.
- قام بدراسة السنسكريتية والجرمانية واللتوانية وغيرها، ولم يهتم باللِّسَانِيَّاتِ العامَّةِ إلَّا بعد عام (١٨٩٤م)، ولم ينشر في حياتِهِ سوى عشرينَ مقالاً. تَعلَّم على أيدي النحويين أو القواعديِّينَ الشَّباب (بروغمان، أُسْتهوف، ليسكين)، وكان متحمساً لمدرسة كازان اللغوية بشكل خاص، التي كان لها الفضل في نشأة النظريات (الثَّورِيَّةِ) عنده، وعند أتباع مدرسة براغ من بعده.
- شكَّلت مُحَاضَرَاتُهُ التي ألقاها بين عامَيْ (١٩٠٦م و١٩١١م) كتابَه المُسَمَّى (محاضراتٌ في علم اللُّغَة العامِّ) الذي جمع موادَّه بعد وفاتِه تلميذاه شارل بالي، وألبرت سيشيهي. ينظر في ترجمته: ميشال زكريا، **الألسنية (علم اللغة الحديثة) المبادئ والأعلام**، بيروت، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٣، (ص ٢٢٣–٢٢٤)، و**مُحاضرات في علم اللسان العامّ**، ترجمة: عبد القادر القنيني، الدّار البيضاء، المغرب،

إفريقيا الشّرق، ٢٠٠٨م، وجوناثان كولر، **فرديناند دي سوسير (أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات)**، ترجمة: عز الدين إسماعيل، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٠م، (ص ٦٤– ٦٨).

٣٧ – ينظر: كمال بشر، **التفكير اللغوي بين القديم والجديد**، الطبعة الثانية، القاهرة، دار الهاني للطباعة والنشر، ١٩٨٩م (ص ١٠٤)، وإبراهيم، **مشكلة البنية** (ص٤٧).

٣٨ – كمال بشر، **التفكير اللغوي** (ص١٠١).

٣٩ – ينظر: فرديناند دي سوسير: "**دروس في الألسنية العامة**"، تعريب صالح القرمادي، محمد الشاوش، طرابلس، ليبيا، الدار العربية للكتاب، (ص٢٩).

٤٠ – دي سوسير، **دروس في الألسنية العامة**، (ص ٨٩).

٤١ – ينظر: عبد الرحمن حاج صالح، **مدخل إلى علم اللسان الحديث**، (مرجع سابق، حاشية ٢٥)، وصلاح فضل، **البنائية**، (ص:٣٩).

٤٢ – ينظر: عبد العزيز حمودة، **المرايا المقعرة**، الكويت، ط عالم المعرفة، ٢٠٠١م، (ص٢٠٧).

٤٣ – ينظر: جان بياجيه، **البنيوية**، ترجمة: عارف منيمنة وبشير أوبري، ط٤، بيروت، باريس، منشورات عويدات، ١٩٨٥م، (ص ٦٣).

٤٤ – ينظر: محمد وليد حافظ، **قراءة في فكر ابن جنّي من خلال (الخصائص)** (مرجع سابق).

٤٥ – ينظر: رشيد عبد الرحمن العبيدي، **البحث اللغوي وصلته بالبنيوية في اللسانيات**، بغداد، مجلة آداب المستنصرية، عدد (١٢)، ١٩٨٥م، (ص٥٥).

٤٦ – ينظر: جان بياجيه، **البنيوية** (ص٦٢، ٦٥).

٤٧ – ينظر: محمد وليد حافظ، **قراءة في فكر ابن جنّي من خلال (الخصائص)** (مرجع سابق).

٤٨ – ينظر: ليفي ستراوس، **الأنتروبولوجيا البنيوية**، ترجمة: مصطفى صالح، دمشق، منشورات وزارة الثقافة العربية السورية، ١٩٧٧م.

٤٩ – ينظر: النعيمي، **المدرسة البنيوية: قراءة في المبادئ والأعلام**، مجلة علوم إنسانية (مرجع سابق).

٥٠ – ينظر في ذلك: محمد الصغير بناني، **المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة**، الجزائر، دار الحكمة، ٢٠٠١م، عبد القادر المهيري وآخرون، **أهم المدارس اللسانية**، تونس، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، ١٩٨٦م، (ص٥)، وأحمد محمد قدّور، **مبادئ اللسانيات**، بيروت، لبنان، دار الفكر، ٩٩١٩م، (ص١١)، وميشال زكريا، **الألسنية (علم اللغة الحديثة): المبادئ والأعلام** (مرجع سابق)، وجيفري سامبسُون، **المدارس اللغوية: التطور والصراع**، ترجمة: أحمد نعيم الكراعين، ط١، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٣م.

٥١ – سابير، إدوارد (١٨٨٤ -١٩٣٩م): عالم أمريكي متخصص في علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) وعلم اللغة. بحث في العلاقة بين اللغة والثقافة والشخصية. وكانت مُساهمته في علم اللغة في دراسة التراكيب اللغوية، وتاريخ اللغات، وتحليل أوجه الشبه والاختلاف بين اللغات. حوت آثار سابير الكثير من المقالات، وكتاباً واحداً موسعاً بعنوان **اللغة: مقدمة في دراسة الكلام**. ينظر: محيي الدين محسب، **اللغة والفكر والعالم: دراسة في النسبية اللغوية بين الفرضية والتَّحقق**، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، مصر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط ١، ١٩٩٧م، وجون إي جوزيف، **أعلام الفكر اللغوي التقليد الغربي في القرن العشرين**، ترجمة: أحمد شاكر الكلابي، ط١، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠٠٦م.

٥٢ – حلمي خليل، **العربية وعلم اللغة البنيوي**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، (ص١١٩).

٥٣ – ولد (**لينار بلومفيلد**) سنة (١٨٨٧م) وتوفي سنة (١٩٤٩م)، وهو الذي أسس المجلة المتخصصة (langage) سنة (١٩٢٤م –١٩٢٥م)، كما كان أحد مؤسسي الجمعية اللسانية الأمريكية، ولم يكن مُنظِّراً في اللسانيات العامة فقط، بل كان رائداً في اللسانيات التطبيقية أيضاً. ينظر: عبد العزيز حليلي،

قضايا لسانية؛ السوسيولسانيات، التصريف، أقسام الكلام، فاس، أنفو برانت، ١٩٩٩م، (ص٥٩).

٥٤ – كمال بشر، **التفكير اللغوي**، (ص١١٣).

٥٥ – ينظر: النعيمي، ناصر إبراهيم، **المدرسة البنيوية: قراءة في المبادئ والأعلام** (مرجع سابق).

٥٦ – ينظر: المرجع السابق.

٥٧ – ينظر: صلاح كزارة، **علم اللغة الحديث: بدايات وتطور**، شبكة فصيح على شبكة المعلومات الدولية بتاريخ ٢١/١٢/٢٠٠٩م.

٥٨ – ينظر: المصدر السابق.

٥٩ – المرجع السابق.

٦٠ – محمد الصغير بناني، **المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة**، (ص ٧٦).

٦١ – لقد سبق (ز.هاريس) إلى هذه التسمية في كتابه (**مقالات في اللسانيات البنيوية التحويلية**) ١٩٧٠م. ينظر: مصطفى عراقي، **النظر النحوي في النص الأدبي**، القاهرة، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، العدد مجلد (٥٦) العدد (٣) يوليو ١٩٩٦م، حاشية (٦)، وجان بياجيه، **البنيوية** (ص٦٢).

٦٢ – ولد **نعوم تشومسكي** (Chomsky) في مدينة (فيلادلفيا) في الولايات المتحدة الأمريكية في السابع من ديسمبر سنة (١٩٢٨م). التحق بجامعة (بنسلفانيا)؛ حيث تابع دروسه في مجالات الألسنية والرياضيات والفلسفة، وتتّبع دروس أستاذه الألسني زليغ هاريز (ألسني أمريكي يُدرّس الألسنية في جامعة بنسلفانيا منذ سنة١٩٤٢م). وحصل على درجة الدكتوراه تحت عنوان (التحليل التحويلي). التحق تشومسكي بالهيئة التعليمية في معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا في عام (١٩٥٥م) (.M.I.T)، ثم عُيِّن أستاذاً كامل العضوية في قسم اللغات الحديثة واللسانيات، ويعرف اليوم بقسم اللسانيات والفلسفة في عام (١٩٦١م). صار من أهم الشخصيات الثقافية واللغوية على مستوى العالم، وأصبح المفكر الأكثر تأثيراً في العالم، وتتابعت

كتبه وأبحاثه، ومن أهمها في دراستنا هذه: (التراكيب النحوية ١٩٥٧م)، و(أوجه النظرية التحويلية ١٩٦٥م). ينظر: ميشال زكريا، **الألسنية التوليدية والتحويلية** (ص ٩-١٠) وغيره.

٦٣ - جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ترجمة وتعليق: حلمي خليل، ط١، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعيّة، ١٩٨٥م (ص ٢٩)، وينظر: جيفري سامبسُون، **المدارس اللغوية: التطور والصراع**، (ص ١٣٤).

٦٤ - عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية** (٨/ ١٩١).

٦٥ - المرجع السابق (١٩٨/٨).

٦٦ - ينظر: محمد الصغير بناني، **المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة** (ص٧٦).

٦٧ - المرجع السابق (ص٧٦).

٦٨ - ينظر: المرجع السابق (ص ٧٧).

٦٩ - المرجع السابق (ص٨١).

٧٠ - المرجع السابق (ص ٨٠-٨١).

٧١ - ينظر: بناني، **المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة** (ص ٨٠).

٧٢ - ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي١٩٩٠م (ص ١٣)، ومحمد علي الخولي، **قواعد تحويلية للغة العربية**، (ص ٢٢).

٧٣ - ينظر: أحمد مختار عمر، **محاضرات في علم اللغة الحديث**، ط١، القاهرة، عالم الكتب المصرية، ١٩٩٥م (ص١٦٣، ١٦٤).

٧٤ - ينظر: ميشال زكريا، **الألسنية التوليدية التحويلية** (ص٩).

٧٥ - ينظر: محمد علي الخولي، **قواعد تحويلية للغة العربية** (ص٤٠).

٧٦ - ينظر: جون ليونز **نظرية تشومسكي اللغوية** (ص٣٢).

٧٧ – ينظر: فائقة الصادقي، نظرية تشومسكي في القواعد العامة: مقدمة للقارئ العربي، موقع بوابة العرب على شبكة المعلومات الدولية بتاريخ ١٩/٢/٢٠٠٧م.

٧٨ – Chomsky 1976:29.

٧٩ – ينظر: عبدالقادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، بيروت، منشورات عويدات، ١٩٨٢م، (ص٥٠).

Chomsky 1981.

Chomsky 1986.

٨٢ – للاستزادة: عبدالقادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، (مرجع سابق).

- Chomsky, N (1972): Language and Mind. New York: Harcourt Brace Jovanovitch.
- Chomsky, N (1976): Reflections on Language. London: Temple Smith.
- - Chomsky, N (1981): Lectures on Government and Binding. Dordrecht:Foris.
- - Chomsky, N (1982): Some Concepts and Consequences of the Theory of Government and Binding. Cambridge, Mass.: MIT Press.
- Chomsky, N (1986): Knowledge of Language. New York: Praeger,
- Chomsky, N (1986): Barriers. Cambridge, Mass.: MIT Press.
- Cook, V.J (1988): Chomsky's Universal Grammar. Oxford: Basil Blackwell Inc.
- Lasnik, H and J.Uriagereka (1988): A Course in GB Syntax. Cambridge, Mass.:MIT Press.
- Radford, A (1997): Syntax: A Minimalist Approach. Cambridge: Cambridge University Press.

٨٣ – ينظر: عبد الله جاد الكريم، **الدرس النحوي في القرن العشرين**، ط١، القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠٠٤م (ص٢٤٨) وما بعدها.

٨٤ – صبري إبراهيم السيد، **تشومسكي: فكره اللغوي وآراء النقاد فيه**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩م (ص٢٦٥).

٨٥ – المرجع السابق (ص٢٦٦).

٨٦ – ينظر: محمد الخولي، **دراسات لغوية**، (ص٥٢).

٨٧ – ينظر: محمد علي الخولي، **قواعد تحويلية للغة العربية**، (ص٤٧).

٨٨ – عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث**، (ص١٤٢).

٨٩ – حماسة عبد اللطيف، **الأنماط التحويلية في النحو العربي** (مرجع سابق).

٩٠ – مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، دار طلاس، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

٩١ – حماسة عبد اللطيف، **الأنماط التحويلية في النحو العربي**، (ص١١).

٩٢ – عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية**، (ص٥٦).

٩٣ – محمد الحناش، **النحو التأليفي: مدخل نظري وتطبيقي**، مجلة دراسات أدبية ولسانية، العدد الأول، السنة الأولى، ١٩٨٥م، (ص ٥٨).

اَلْفَصْلُ اَلثَّانِي
فِي الْفِكْرِ الْبِنْيَوِي بَيْنَ دِي سُوسَير وَابْنِ جِنِّـــي

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

* اَلْمَبْحَثُ الأَوَّلُ : اَللُّغَةُ وَالْكَلَامُ عِنْدَ اِبْنِ جِنِّي.
* اَلْمَبْحَثُ الثَّانِي : اعْتِبَاطِيَّةُ الْعَلَاقَةِ بَيْنَ الدَّالِّ وَالْمَدْلُوْلِ عِنْدَ ابْنِ جِنِّي
* اَلْمَبْحَثُ الثَّالِثُ : مَلامحُ الْمَنْهَجِ الْوَصْفِيّ فِي خَصَائِصِ اِبْنِ جِنِّي

اَلْمَبْحَثُ الأَوَّلُ
اَللُّغَةُ وَالْكَلاَمُ عِنْدَ اِبْنِ جِنِّـــــي

لقد فرَّق **فرديناند دي سوسير** بين اللغة والكلام قائلاً : "إنَّ اللغة والكلام عندنا ليسا بشيءٍ واحدٍ، فإنَّما هي منه بمثابة قسم معين وإنْ كان أساسيّاً، والحقُّ يُقال، فهي في الآن نفسه نتاج اجتماعي لملكة الكلام ومجموعة من المواضعات يتبناها الكيان الاجتماعي ؛ ليُمكِّن الأفراد من مُمارسة هذه الملكة. وإذا أخذنا الكلام جملة بدا لنا مُتعدد الأشكال مُتباين المقومات مُوزَّعاً في الآن نفسه، إلى ما هو فردي، وإلى ما هو اجتماعي ... أمَّا اللُّغة فهي على عكس ذلك، كُلٌّ بذاته ومبدأ من مبادئ التبويب "(١).

ولقد ميَّز ابن جني أيضاً بين اللغة والكلام، ومن ذلك ما يأتي :

أولاً - اللغة عند ابن جني :

لقد درس ابن جني في الخصائص الكثير من المسائل المُتعلِّقة باللغة العربية، فعرَّفها وتعرَّض لوضعها وتطوُّرها، وقدَّم دراسات لا تزال لها فاعليتها في الثقافة اللغوية، والنَّشاط الفكري، إنْ على المستوى النَّظري المنهجيِّ أو على المستوى الإجرائي التَّطبيقي. ولذلك يُعدُّ ابن جني من أعظم العلماء الذين قدَّموا نموذجاً مُشرقاً لمباحث اللغة في التُّراث العربي المعرفي، فبدت اللغة العربية في "خصائصه" لغة لا تُدانيها لغة ؛ لما اشتملت عليه من سمات حسن تصريف الكلام، والإبانة عن المعاني بأحسن وجوه الأداء.

كما ناقش ابن جني مسألة نشأة اللغة التي كانت تشغل مكاناً مهماً في البُحوث اللغوية آنذاك، وأوضح بتعليلٍ منطقيٍّ أنَّ اللُّغة أكثرها مجازٌ صار في حكم الحقيقة، وتحدَّث عن لغات العرب وغيرهم - وقد أشرنا إلى أهم موضوعات الخصائص في الفصل السابق - ونتعرف هنا رأي ابن جني في اللغة وأهم مسائلها، وذلك على النحو الآتي :

※ **تعريف اللغة عند ابن جني**: عرَّف ابن جني اللغة، ومن ذلك قوله في (باب القول على اللغة وماهي): "أمَّا حدُّها: فإنَّها أصواتٌ يُعبِّرُ بها كُلُّ قومٍ عن أغراضهم، هذا حدُّها"[٢].

وهذا التَّعريف يتَّفق – إلى حدٍّ كبيرٍ – مع آراء الوظيفيين الغرب، كما أنَّ هذا التعريف غني بالقيم التداولية، وأهمها: أن اللغة ذات قيمة نفعية، تعبيرية؛ أي: إنَّ تعريف ابن جني للغة يتشابه مع آراء المدرسة التداولية (Pragmatique) في الدرس اللساني الغربي الحديث، وهو دراسة اللغة حالَ الاستعمال؛ أي: حينما تكون متداولة بين مستخدميها.

※ **أصل اللغة عند ابن جني**: ما يجدر ملاحظته هو أن موضوع نشأة اللغة كان من ضمن المواضيع التي أسهب عُلماء اللغة المُحدثون البحث فيها، وجدّوا في تقديم العلل الراجحة لذلك، ولقد سبقهم ابن جني إلى دراسة هذا الموضوع، وذلك في باب (القول على أصل اللغة أإلهام هي أم اصطلاح)[٣]؛ حيث ذكر ابن جني ثلاثة مذاهب لتفسير أصل اللغة، تتلخص في الآتي:

(١) **مذهب الوحي والتَّوقيف**: وهو مذهب مَنْ يرى أنَّ اللغة وضعت عن طريق الوحي والتَّوقيف، وأنَّ الله ألهم آدم – عليه السلام – أن يضع لها أسماء فوضعها، وعن ذلك يقول ابن جني: "وذلك أنَّه قد يجوز أن يكون تأويله أقدر آدم على أن واضع عليها، وهذا المعنى من عند الله – سبحانه – لا محالة"[٤]. ويقول أيضاً: "إنَّني إذا تأمّلت حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة وجدت فيها من الحكمة والدقّة والإرهاف والرقّة؛ ما يملك عليّ جانب الفكر، حتَّى يكاد يطمح به أمام غَلْوة السَّحر، فمن ذلك ما نبّه عليه أصحابنا، رحمهم الله، ومنه ما حذوته على أمثلتهم، فعرفت بتتابعه وانقياده وبعد مراميه وآماده صحّة ما وفَّقوا لتقديمه منه، ولطفَ ما أُسعدوا به، وفُرق لهم عنه، وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار المأثورة بأنَّها من عند الله – جل وعزّ – فقوي في نفسي اعتقاد كونها توفيقاً من الله سبحانه، وأنَّها وحيٌ"[٥].

ويعترض الرَّافضون لهذا المذهب بأنَّه لا يصحّ إذا كانت اللغة من عند الله تعالى وقوع التَّضاد في اللغة ؛ كـ(الجون) الذي يدلّ على الأبيض والأسود ؛ لأنَّ هذا التَّضاد تناقض يتنافى والحكمة الإلهيّة، كما أنَّها لو كانت من عند الله "لما كان للشيء الواحد أسماء متعددة، وللاسم الواحد معانٍ كثيرة "[٦]؛ ولذلك وغيره لم يؤيد **ابن جني** هذا المذهب بصورة مطلقة، وقد اتَّفق موقفه مع موقف **دي سوسير** في هذا الشأن؛ حيث يرى أنَّه لو كانت اللغة من عند الله لما كانت "عاجزة جذرياً عن الدفاع عن نفسها ضد العوامل التي تنقل من لحظة إلى أخرى العلاقة بين الدال والمدلول، وهذه إحدى نتائج اعتباطيّة العلامة "[٧].

(٢) مذهب التَّواضع والاصطلاح: وهو أنَّ اللغة قد وضعت نتيجة تواضع بين أهلها، أو أنَّ اللغة اصطلاح وتواضع يتمّ بين أفراد المجتمع، ومن ثمّ ليس لألفاظ اللغة أيّة علاقة بمسمياتها.

وعن هذا المذهب يقول ابن جني :" لنعد فلنقل في الاعتدال لمَنْ قال بأنَّ اللغة لا تكون وحياً؛ وذلك أنَّهم ذهبوا إلى أنَّ أصل اللغة لا بدّ فيه من المُواضعة، قالوا : وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً ؛ فيحتاجوا إلى الإنابة عن الأشياء المعلومات، فيضعوا لكُلِّ واحدٍ منها سِمة ولفظاً، إذا ذُكِرَ عُرِفَ به ما مسماه ؛ ليمتاز من غيره، وليُغْنَى بذكره عن إحضاره إلى مَرْآة العين "[٨].

وتابعت هذه النظرية في العصور الحديثة استمراريتها، حيث لاقت قبولاً عند الأب الرُّوحي للدراسات اللغوية الحديثة **فردينان دي سوسير**، فهو يقرّر منذ البداية أنَّ "الرَّابط الجامع بين الدال والمدلول هو اعتباطي "[٩]، ويبرّر ذلك بقوله: "وحجتنا في ذلك إنَّما هي الاختلافات القائمة بين اللغات ووجود اللغات المختلفة "[١٠]، ولكن دي سوسير ما لبث أن أقرّ بوجودِ شيءٍ من العلاقة بين الدَّال والمدلول؛ إذ يرى أنه كان "هناك بعضٌ من ملامح الرَّابط الطبيعي بين الدال والمدلول "[١١]، ثمّ يرى أنَّ الفرد ليس لديه "القدرة على تغيير أي شيء في علامة ما، وذلك عند ثبوتها وتمكُّنها في مجموعة لغوية "[١٢].

وخُلاصة موقف ابن جني من نشأة اللغة أنَّه وقف موقفاً وسطاً، فقال بالإلهام والاصطلاح معاً؛ حيث يقول: "تقدّم في أول الكتاب القول على اللغة: أتواضع هي أم إلهام. وحكينا وجوّزنا فيها الأمرين جميعاً" (١٣). ويوضّح ذلك أيضاً ما ختم به هذا الباب حيث افترض أن يكون الله تعالى قد خلق قبلنا أقواماً كانت لهم القدرة التي مكنتهم على الاصطلاح والتَّواضع في تسمية الأشياء. يقول **ابن جني** موضحاً موقفه ومعبّراً في الوقت ذاته عن حيرته بين القول بعرفية اللغة أو القول بالإلهام: " فأقف بين تين الخلتين الإلهام والعرف حسيراً، وأكاثرهما فأنكفئ مكثوراً وإن خطر خاطر فيما بعد، يعلّق الكف بإحدى الجهتين ويكفها أو يفكها عن صاحبتها قلنا به" (١٤).

(٣) مذهب المحاكاة: وملخص هذه النظرية أنَّ اللغة نشأت عن محاكاة الإنسان لأصوات الطبيعة المحيطة به، وأقدم الأقوال حول هذه النظرية كانت للفراهيدي وتلميذه سيبويه، فقد نقل لنا **ابن جني** في الخصائص ما نصّه: "قال الخليل: كأنهم توهَّموا في صوت الجندب استطالة ومدّاً، فقالوا: صرّ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعاً، فقالوا: صرصر، وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على (فَعَلان): إنَّها تأتي للاضطراب والحركة؛ نحو: النقزان والغليان، فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال" (١٥) وقَبِل ابن جني بهذا الرأي ورجَّحه بقوله: "وذهب بعضهم إلى أنّ أصل اللغات كُلّها إنَّما هو من الأصوات المسموعات؛ كدوِيّ الريح، وحنينِ الرَّعد، وخرِير الماء، وشحِيج الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزِيبِ الظبي، ونحو ذلك، ثم ولدتِ اللغات عن ذلك فيما بعد. **وهذا عندي وجه صالح ومذهب مُتقبَّل**" (١٦).

وتابعت هذه النظرية ظهورها في العصور الحديثة، فتبنّى العالم (**وتني**) ما ذهب إليه ابن جنّي بحرفيته تقريباً؛ إذ رأى "أنَّ اللغة نشأت عن طريق محاكاة الإنسان للأصوات الطبيعية التي كان يسمعها حوله" (١٧). والحقّ أنَّ هذه النظرية فيها من المبالغة ما يجاوز حدّ المعقول، فلو كانت اللغة بكاملها محاكاة للطبيعة لما تعدّدت لغات العالم، ولكان للعالم لغةٌ واحدة لا غير. إلّا أنَّ هذه النظرية تحمل شيئاً

من الصَّواب، فبعض الألفاظ هي صدى لأصوات الطبيعة؛ كالحفيف والخرير والزفير والصهيل والعواء، كما أنَّ بعض الألفاظ قد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالدلالات في بعض الحالات النفسيّة، كالكلمات التي تعبّر عن الغضب أو النُّفور أو الكُره، كما أنّه غدا معروفاً في العربية أنَّ زيادة المبنى تدلّ على زيادة المعنى، وهذا ما أشار إليه سيبويه والخليل آنفاً[١٨].

والخُلاصة : أنَّنا لا نستطيع أن نردّ كلّ ألفاظ اللغة إلى محاكاة الطبيعة، كما أنَّنا لا نستطيع أن نهمل هذه النظرية إهمالاً تامّاً، فهناك قسط لا بأس به من ألفاظ العربية يمتّ بصلة وثيقة إلى أصوات الطبيعة.

ويقول ابن جني في (**باب في هذه اللغة، أفي وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط**): "اعلم أنَّ أبا علي – رحمه الله – كان يذهب إلى أنَّ هذه اللغة – أعني : ما سبق منها ثم ما لحق به بعده – إنَّما وقع كل صدر منها في زمان واحد. وإن كان تقدم شيء منها على صاحبه فليس بواجب أن يكون المتقدم على الفعل الاسم، ولا أن يكون المتقدم على الحرف الفعل... وإنَّما يعني القوم بقولهم : "إن الاسم أسبق من الفعل" أنَّه أقوى في النفس، وأسبق في الاعتقاد من الفعل؛ لا في الزمان؛ أمَّا الزمان فيجوز أن يكونوا عند التَّواضع قدَّموا الاسم قبل الفعل، ويجوز أن يكونوا قدَّموا الفعل في الوضع قبل الاسم، وكذلك الحرف؛ وذلك لأنَّهم وزنوا حينئذ أحوالهم، وعرفوا مصاير أمورهم، فعلموا أنَّهم مُحتاجون إلى العبارات عن المعاني، وأنَّها لا بد لها من الأسماء والأفعال والحروف؛ فلا عليهم بأيّها بدؤوا؛ أبالاسم أم بالفعل أم بالحرف ؛ لأنَّهم أوجبوا على أنفسهم أن يأتوا بهن جُمَع؛ إذ المعاني لا تستغني عن واحد منهن، هذا مذهب أبي علي، وبه كان يأخذ ويفتي"[١٩].

ويقول: "فلهذا ذهب أبو علي – رحمه الله – إلى أنَّ هذه اللغة وقعت طبقة واحدة كالرقم تضعه على المرقوم والميسم يباشر به صفحة الموسوم لا يحكم لشيء منه بتقدُّم في الزَّمان؛ وإن اختلفت بما فيه من الصنعة القوة والضعف في الأحوال"[٢٠]. ويقول : "اعلم أنَّ واضع اللغة لما أراد صوغها وترتيب أحوالها هجم

بفكره على جميعها، ورأى بعين تصوره وجوه جملها وتفاصيلها"(٢١). ويرى ابن جني أنَّ العربية نشأت وتطورت بالتّدريج، وأكد ذلك بقوله: "فإنَّها لا بدّ أن يكون وقع في أوّل الأمر بعضُها ثم احتيج فيما بعد الى الزيادة عليه؛ لحضور الدَّاعي إليه فزيد فيها شيئاً فشيئاً"(٢٢). ومن ذلك قوله: "ممَّا يدلُّك على تنقُّل الأحوال بهذه اللغة، واعتراض الأحداث عليها، وكثرة تغوُّلها وتغيُّرها"(٢٣).

فبعد أن عرض ابن جني لآراء مَنْ سبقه في وضع اللغة أكَّد أنَّ اللغة وضعت بالتدريج بحسب حاجة أهلها إليها، وساق أدلته على ذلك **وأوافقه في ذلك.**

* **وضع العربية يتَّفق مع وضع غيرها من اللغات:** يرى ابن جني أنَّ تفسيره لأصل اللغة العربية ونشأتها وتطورها وتعلمها قد يتَّفق مع أصل وضع اللغات الأخرى، ومن ذلك قوله:"وكذلك لو بُدئت اللغة الفارسية فوقعت المُواضعة عليها لجاز أن تنقل ويُولَّد منها لغات كثيرة من الرومية والزنجية وغيرهما، وعلى هذا ما نشاهده الآن من اختراعات الصناع لآلات صنائعهم من الأسماء كالنَّجَّار والصَّائغ والحائك والبنَّاء وكذلك الملاح"(٢٤).

* **سبب بقاء بعض اللُّغات وعدم اندثارها:** تعرَّض ابن جني لسبب حفاظ بعض اللغات على حياتها وعدم اندثارها، وضرب مثالاً على ذلك بانتشار لغة الحجاز ولغة تميم مُقارناً بينهما؛ حيث يقول: "فإنَّ أهل كل واحدة من اللغتين عدد كثير وخلق من الله عظيم، وكُلُّ واحدٍ منهم مُحافظٌ على لغته لا يخالف شيئاً منها، ولا يُوجد عنده تعادٍ فيها، فهل ذلك إلا لأنَّهم يحتاطون ويقتاسون ولا يفرطون ولا يخلطون، ومع هذا فليس شيء ممَّا يختلفون فيه – على قلته وخفته – إلا له من القياس وجه يؤخذ به"(٢٥).

وتعرَّض ابن جني لمسألة **تعلُّم اللغة وانتقالها عبر الأجيال المتعاقبة**؛ حيث يقول: "وليس أحد من العرب الفصحاء إلا يقول إنَّه يحكى كلام أبيه، وسلفه يتوارثونه آخر عن أول وتابع عن متبع، وليس كذلك أهل الحضر؛ لأنَّهم يتظاهرون بينهم بأنَّهم قد تركوا وخالفوا كلام مَنْ ينتسب إلى اللغة العربية الفصيحة، غير أنَّ

كلام أهل الحضر مُضاهٍ لكلام فصحاء العرب في حروفهم وتأليفهم إلا أنَّهم أخلوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح، وهذا رأي أبي الحسن، وهو الصَّواب "[٢٦].

* **موقف العربي من لغات غيره**: تحدَّث ابن جني عن موقف العربي من لغات غيره، ويقول في هذا الشَّأن: "واعلم أنَّ العرب تختلف أحوالها في تلقِّي الواحد منها لغة غيره، فمنهم مَنْ يخفُّ ويسرع في قبول ما يسمعه، ومنهم مَنْ يستعصم فيقيم على لغته البتة، ومنهم مَنْ إذا طال تكرر لغة غيره عليه لصقت به ووجدت في كلامه "[٢٧]. ويقول: "آخذ إلى لغته لغة غيره قد يجوز أن يقتصر على بعض اللغة التي أضافها إلى لغته دون بعض "[٢٨]. وقوله: "بعضهم قد ينطق بحضرته بكثير من اللغات فلا يُنكرها "[٢٩].

ويُعلل ابن جني **لإتقان المتكلم لأكثر من لغة**، وذلك في (باب في العربي الفصيح ينتقل لسانه)[٣٠]؛ ويقول في موضع آخر: "وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما، ثم إنَّه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى، وطال بها عهده وكثر استعماله لها؛ فلحقت لطول المدة واتصال استعمالها بلغته الأولى، وإن كانت إحدى اللفظتين أكثر في كلامه من صاحبتها فأخلق الحالين به في ذلك أن تكون القليلة في الاستعمال هي المفادة، والكثيرة هي الأولى الأصلية، نعم، وقد يمكن في هذا أيضاً أن تكون القلىَّ منهما إنَّما قلَّت في استعماله؛ لضعفها في نفسه وشذوذها عن قياسه، وإن كانتا جميعاً لغتين له ولقبيلته "[٣١].

وتحدَّث ابن جني عن حال أصحاب اللغات مع لغاتهم، ومن ذلك قوله: "والمرويُّ عنهم في شغفهم بلغتهم وتعظيمهم لها، واعتقادهم أجمل الجميل فيها؛ أكثر من أن يورد أو جزء من أجزاء كثيرة منه، فإن قلت فإنَّ العجم أيضاً بلغتهم مشغوفون، ولها مؤثرون، ولأن يدخلها شيءٌ من العربي كارهون، ألا ترى أنَّهم إذا أورد الشاعر منهم شعراً فيه ألفاظ من العربي عيب به، وطُعن لأجل ذلك عليه، فقد تساوت حال اللغتين في ذلك فأية فضيلة للعربية على العجمية؟ قيل: لو أحسَّت العجم بلطف صناعة العرب في هذه اللغة، وما فيها من الغموض والرِّقة والدِّقة، لاعتذرت من

اعترافها بلغتها، فضلاً عن التَّقديم لها والتَّنويه منها، فإن قيل: لا. بل لو عرفت العرب مذاهب العجم في حسن لغتها وسداد تصرفها وعذوبة طرائقها لم تَبْؤ بلغتها، ولا رفعت من رؤوسها باستحسانها وتقديمها" [٣٢]. وهذا يُؤكِّد اعتزاز كل قوم بلغتهم.

كما تحدَّث ابن جني عن **اللفظ العربي وشروطه**؛ حيث يقول : " عربي لكونه في لغة العرب غير منقول إليها، وإنَّما هو وفاق وقع، ولو كان منقولاً إلى اللغة العربية من غيرها لوجب أن يكون أيضاً وفاقاً بين جميع اللغات غيرها، ومعلوم سعة اللغات غير العربية، فإن جاز أن يكون مشتركاً في جميع اللغات ما عدا العربية جاز أيضاً أن يكون وفاقاً وقع فيها. ويبعد في نفسي أن يكون في الأصل للغة واحدة، ثم نقل إلى جميع اللغات؛ لأنَّا لا نعرف له في ذلك نظيراً. وقد يجوز أيضاً أن يكون وفاقاً وقع بين لغتين أو ثلاث أو نحو ذلك، ثم انتشر بالنَّقل في جميعها. وما أقرب هذا في نفسي ؛ لأنَّا لا نعرف شيئاً من الكلام وقع الاتفاق عليه في كل لغة وعند كُلِّ أمةٍ، هذا كله إن كان في جميع اللغات هكذا، وإن لم يكن كذلك كان الخطب فيه أيسر" [٣٣].

ودرس ابن جني **أهم لغات العرب** ؛ كلغة الحجاز، ولغة تميم، وغيرهما، ومن ذلك قوله: "لغة أهل الحجاز وهي اللغة الفصحى القدمى" [٣٤]، وقوله : "وهي اللغة الحجازية القوية" [٣٥]. ومنه قوله : "من ذلك اللغة التميمية في (ما) هي أقوى قياساً ؛ وإنْ كانت الحجازية أسير استعمالاً، وإنَّما كانت التميمية أقوى قياساً من حيث كانت عندهم" [٣٦].

* اللغةُ نظامٌ عند ابن جني :

يرى ابن جني أنَّ اللغة تمتاز بالنِّظام والتَّرابط والإحكام، وهذا ما قرَّره **دي سوسير** فيما بعد – كما مرَّ – فقد لاحظ ابن جني في اللغة العربية "قوة تداخل هذه اللغة وتلاحمها، واتصال أجزائها وتلاحقها، وتناسب أوضاعها، وأنَّها لم تُقْتَعثْ اقتعاثاً[٣٧] ولا هِيلت هيلاً[٣٨]، وأنَّ واضعها عُنِي بها وأحسن جوارها، وأمدَّ بالإصابة والأصالة فيها..." [٣٩]. ويقول: "ولو كانت هذه اللغة حشواً مكيلاً وحثواً مهيلاً ؛ لكثر خلافها، وتعادت أوصافها، فجاء عنهم جرّ الفاعل ورفع المضاف إليه

والمفعول به، والجزم بحروف النصب والنصب بحروف الجزم بل جاء عنهم الكلام سدى غير محصل وغفلاً من الإعراب، ولاستغني بإرساله وإهماله عن إقامة إعرابه، والكلف الظاهرة بالمُحاماة على طرد أحكامه..." [٤٠].

وعليه، فيجب أن يكون للغة نظام. ويقول ابن جني في معرض حديثه عن الاختلاف بين لغة تميم ولغة الحجاز: "هذا القدر من الخلاف – لقلته ونزارته – غير مُحتفلٍ ولا مَعِيجٍ [٤١] عليه. وإنَّما هـو شـيء من الفروع يسير، فأمَّا الأصول وما عليه العامة والجمهور فلا خـلاف عليه. ولا مَذهَب للطاعن بِه، وأيضاً فإن أهل كلّ واحدة من اللغتين عدد كثير وخَلْق من اللّه عظيم، وكل واحد محافظ على لغته، لا يخالف شيئاً منها، ولا يوجد عنده تعادٍ منها؛ فهل ذلك إلا لأنَّهم يحتاطون ويقتاسون ولا يفرطون ولا يخلطون" [٤٢]. ويعود الفضل في اتِّساق النِّظام اللغوي في رأي ابن جني إلى القياس. يوجب أن يكون هذا النظام قائماً على حاجة الناس إلى اللغة، وعلى استعمالهم لها ؛ فاللغة ملك الجميع. كما أنَّه ليس بوسع فردٍ أو أفراد ابتكار لغة خارج نطاق المجتمع. ويجب أن يتَّصف هذا النظام بالمرونة لتلبية الحاجات المُتزايدة من الألفاظ. إنَّ الأساس الوطيد لهذه المرونة هو الاعتباط، ثم القياس.

* **تنبَّه ابن جني إلى الاشتراك بين لغات البشر** : يُفهم من كلام ابن جني والنصوص الكثيرة والطويلة التي سقناها سلفاً أنَّ لغات البشر في كل العالم تشترك في مظاهر عدة ؛ كأصل الوضع، وسبب البقاء والانتشار، وآلية التَّعلم، ووظيفة اللغة، وحفاظ أهل كل لغة وعلمائها عليها، ... إلخ. وأورد ابن جني في الخصائص حديثاً عن كثيرٍ من لغات غير العرب ؛ كالفارسية، والرومية، والتركية ... إلخ. وقد تحدَّث ابن جني عن موضع تتلاقى فيه لغات البشر وطباعهم، ومن ذلك قوله : "طريق الحسِّ موضع تتلاقى عليه طباع البشر، ويتحاكم إليه الأسود والأحمر" [٤٣].

كما يؤكِّد ابن جني أهمية دراسة لغات غير عربية بالنسبة للعربي، ودراسة غير العربي للغة العربية؛ وذلك لأنَّ "العجم العلماء بلغة العرب، وإن لم يكونوا علماء بلغة العجم، فإنَّ قواهم في العربية تُؤيِّد معرفتهم بالعجمية، وتُؤنسهم بها، وتزيد في

تنبيههم على أحوالها ؛ لاشتراك العلوم اللغوية واشتباكها، وتراميها إلى الغاية الجامعة لمعانيها "[٤٤].

واشتراك اللغات في كثير من الصفات أمرٌ تقرُّه الدراسات قديماً وحديثاً ؛ لذلك تطوَّرت البحوث اللغوية، ودرست اللغات وشجرة أنسابها، وقد درست اللغة العربية وأخواتها السامية العبرية، والفينيقية، والأكدية، والحبشية، وأثبت العلماء وجود شبه وتقارب بين هذه اللغات في كثير من الأمور الفرعية النحوية واللغوية والاشتقاقية والدلالية، فقالوا: إنَّها تنتمي إلى أسرة واحدة. ولكننا نلاحظ أنَّ ابن جني قد تعامل مع معظم مسائل اللغة **بالمنهج التاريخي**، وهذا ما عارضه أنصار المدرسة البنيوية ؛ كالحديث عن أصل اللغة وتدريجها وتطورها، ولكننا أيضاً نجد صدى لاستخدام ابن جني للمنهج الوصفي عند تعامله مع بعض مسائل اللغة، كما سنرى في المبحث الثالث من هذا الفصل. ويتَّضح لنا ممَّا سبق أنَّ ما درسه ابن جني في هذا الشأن أكثر ممَّا درسه البنيويون فيما بعد.

* الكلامُ عند ابن جني :

لقد عرَّف ابن جني الكلام في (باب القول على الفصل بين الكلام والقول)[٤٥]، وحدَّد شروطه وضوابطه ومظاهره. يقول ابن جني : "الكلام الذي لا يكون إلا أصواتاً تامَّة مُفيدة ... القول الذي قد يكون أصواتاً غير مفيدة وآراء معتقدة..." [٤٦]، وينقل عن سيبويه[٤٧] "أنَّ الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مُستقلاً بمعناه، وأنَّ القول عنده بخلاف ذلك؛ إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدَّم الفصل بينهما، ولما أراك فيه أنَّ الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها، وأنَّ القول لا يستحقُّ هذه الصفة من حيث كانت الكلمة الواحدة قولاً ؛ وإن لم تكن كلاماً" [٤٨]. ويقول : "الكلام لأنَّه وضع على الاستقلال والاستغناء عمَّا سواه. والقول قد يكون من الفقر إلى غيره" [٤٩]. ويقول : "سمُّوا ما كان من الألفاظ تامّاً مُفيداً كلاماً" [٥٠]. ويقول : "الكلام واقع على الجمل دون الآحاد ... كون الكلام

مُختصّاً بالجمل المُركَّبة، وأنَّه لا يقع على الآحاد المجردة، وأنَّ ذلك إنَّما هو القول ؛ لأنَّه فيما زعمت يصلح للآحاد والمفردات وللجمل المركبات "[٥١].

ويلخص كل ما قاله عن **الكلام والقول** في قوله :" الكلام إنَّما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المُستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تركيبها، وثبت أنَّ القول عندها أوسع من الكلام تصرفاً، وأنَّه قد يقع على الجزء الواحد وعلى الجملة ؛ وعلى ما هو اعتقاد ورأي لا لفظ وجرس "[٥٢].

وهذا يدلُّ على أنَّ حديث النفس لا يسمى في اللغة كلاماً، وعلى أنَّ القول الذي يسمعه صاحبه دون غيره – يعني ما يجريه على نفسه – لا يسمى كلاماً ؛ يعني في اللغة، أو يحرك به لسانه لا يسمى كلاماً حتى يُسمِعَ غيره. ويحدد ابن جني المقصود **بصاحب الكلام أو المتكلَّم** حيث يقول:" ألا ترى أنَّ المُتكلِّم مِنَّا إنَّما يستحقُّ هذه الصفة بكونه مُتكلِّماً لا غير لا لأنَّه أحدثه في آلة نطقه، وإن كان لا يكون مُتكلِّماً حتى يُحرِّك به آلات نطقه "[٥٣].

ويتَّفق ابن جني مع دي سوسير في أن الكلام وضع للفائدة، وأنَّ الكلمة المفردة لا تفيد معنى، ومعناها لا يظهر إلا في الجمل[٥٤]، ومن ذلك قوله:" الكلام إنما وضع للفائدة والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة وإنَّما تجنى من الجمل "[٥٥].، ويقول : "ومعلومٌ أنّ الكلمة الواحدة لا تشجو ولا تَحزُن ولا تتملك قلب السامع، إنَّما ذلك فيما طال من الكلام وأمتع سامعيه بعذوبة مستمعه ورقة حواشيه "[٥٦]. ويُقسِّمُ ابن جني الكلام أربعة أقسام؛ حيث يقول: "الكلام في الاطراد والشُّذوذ على أربعة أضرب:

– **مُطَّرد في القياس والاستعمال جميعاً** : وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة ؛ وذلك نحو «قام زيد، وضربت عمراً، ومررت بسعيدٍ» ؛ يعني : رفع الفاعل، ونصب المفعول، وجر المجرور.

- **ومُطَّرد في القياس شاذ في الاستعمال**: وذلك نحو الماضي من (يذر، ويذع، ويدع)؛ يعني أنَّ القياس يجيزهما، غير أنَّهما شاذان في الاستعمال.
- **والثالث المُطَّرد في الاستعمال الشاذ في القياس**: نحو (استصوب) و(استحوذ)، والقياس أن يقال: استصاب واستحاذ، بإعلال العين.
- **والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً**: وهو كتتميم مفعول فيما عينه واو؛ نحو: «ثوب مصوون، ومسك مدووف»، وحكى البغداديون: «فرس مقوود»، والقياس بحذف الواو الثانية منهما(٥٧). ويقول: "ولسنا ندفع أنَّ في الكلام كثيراً من الضَّعف فاشياً، وسمتاً منه مسلوكاً متطرقاً، وإنَّما غرضنا هنا أنْ نري إجازة العرب جمعها بين قوي الكلام وضعيفه في عقد واحد، وأنَّ لذلك وجهاً من النَّظر صحيحاً"(٥٨).

وفي ضوءٍ من هذا البيان تتجلى أهمية دعوة أستاذي **الدكتور أحمد كشك** إلى نحو الكلام لا نحو اللغة؛ فالكلام:" تحقيق فِعْلي حي لتلك الصورة المختزنة في ذهن الجماعة، وهذا الكلام مجاله أرحبُ وأوسعُ من مجال اللغة؛ فحيث تختزن اللغة في الذهن بعلاقة تجريدية، يبدو الكلام أمراً مركباً يحتاج على الأقل إلى مُتكلِّمٍ، ومتلق، ومشهدٍ، وموقفٍ خاص، وزمانٍ ومكانٍ، ودلالاتٍ تكون مقصودة أو مرتجلة؛ بمعنى آخر: هو مسرح وإيقاع حياة"(٥٩).

وبعد، فيذهب مجموعة من الباحثين اللسانيين، وعلى رأسهم **فرديناند دي سوسير** إلى أنَّ اللغة وظيفتها التَّواصل، فهو يرى في كتابه "**محاضرات في اللسانيات العامة**" أنَّ اللغة نسقٌ من العلامات والإشارات، هدفها التَّواصل في أثناء الدَّال والمدلول بنيوياً، أو تقاطع الصُّورة السَّمعية مع المفهوم الذِّهني. وهو ماذهب إليه **ابن جني** أيضاً في كتابه "**الخصائص**" عندما عرف اللغة بقوله: "أصواتٌ يُعبِّرُ بها كُلُّ قومٍ عن أغراضهم"(٦٠)، وكما سبق أن أشرنا إلى تفصيل ابن جني الحديث عن اللغة، ووضعها، ونشأتها، وتطورها... إلخ، كما درَّس الكلام وعرض لكثيرٍ من مسائله، وهو قول أفاض فيه علم اللغة الحديث، بل سربله برداء من الكلمات البرَّاقة الصَّعبة، على الرغم من أنَّ كُلَّ جهودِ **دي سوسير وتشومسكي** لم تزد عمَّا جاء به ابن جني في هذه النُّقطة تحديداً،

وفي هذا الشَّأن يقول **رند شبلز**: "لقد أصبح من المألوف في علم اللغة الحديث توضيح اختلاف نظام اللغة عن الاستعمال اللغوي، حيث يحشد نظام اللغة قوائم من الوحدات اللغوية والتراكيب، وعناصر الثروة اللغوية بوظائفها الافتراضية ومعانيها من مستوى الكلام؛ حيث يستعمل المتكلمون من القوائم ما يختارونه، ثم يحققونه في النشاط الفعلي" [٦١].

اَلْـمَبْحَثُ الثَّاني
اعْتِبَاطِيَّةُ الْعَلاَقَةِ بَيْنَ الدَّالّ وَالْـمدْلُوْلِ عِنْدَ ابْنِ جِنـــِّـي

تُعرَّف الإشارة اللُّغوية بأنَّها الكُلُّ المُحصَّلُ من ضَمِّ دالٍّ ومدلولٍ، "ويرتبط الدَّالُّ بالصُّورة السَّمعية، والمدلول بالتَّصور أوالمعنى المُجرَّد. وتُمثِّلُ ظاهرة التَّلفظ وظاهرة الإصغاء الجانب الفيزيويوجي – النَّفسي. وقد شبَّه سوسير العلاقة بين الدَّال والمدلول بوجهي الورقة الواحدة ؛ فكما أنَّ من المُحال تَصوُّر ورقةٍ بوجهٍ واحدٍ، فمن المُحال تصوُّر دال من دون مدلول ؛ والعكس صحيحٌ. وإذا انعدم التَّلازم بين الدال والمدلول كان لدينا تعاقب صوتي، لا يصحُّ أن نعدَّه إشارة لسانية، فتعاقب (ك ت ب) أو (ك ب ت) يعطي إشارة لسانية ؛ أمَّا تعاقب (ت ب ك) فلا يُعطي إشارة لسانية. والعلاقة بين الصيغة اللفظية وما تُحيل إليه هذه الصيغة هي علاقة اعتباطية (Arbitraire) موضوعة بالاتِّفاق أو التَّواطؤ (Convention) فليست الإشارة اللسانية من قبيل الرمز بمعناه المحدد ؛ لأنَّنا لا نستطيع التَّصرُّف بالرُّموز كما نشاء ؛ فنحن نرمز إلى العدالة مثلاً بالسيف أو الميزان، أو بهما معاً ؛ ولكن لا نرمز إليها بكتاب أو مصباح. أمَّا الإشارة اللسانية فإنَّها لا تتقيَّدُ بمثل هذه الرموز، فالإشارة اللسانية إلى (الطويل) تساوي الإشارة إلى (القصير)[٦٢].

وصيغ مصطلح الاعتباطية في الفرنسية من (Arbitre) التي تعني الحاكم المستبد أو السيد المُطلق. وفي العربية من فعل (اعتبط)، ومعناه القتل ظلماً، أو ذبح الذبيحة سمينة فتية لا علة فيها[٦٣]. وعلى هذا يلتقي المُصطلحان عند فكرة الظُّلم والتَّعسُّف. ومن الجدير بالذِّكر أنَّ اللغويين العرب القدامى استعملوا هذا المصطلح بمعنى اللاسببية[٦٤]. أو دون علاقة طبيعية. وبدهي أنَّه تستثنى من هذه العلاقة الاعتباطية الألفاظ التي لها "ارتباط طبيعي بالأشياء كالخرير والزَّقزقة، والألفاظ ذات الدلالات النفسية، مثل (أف) و(آه)، وهي محدودة في كل لغة. وعرفنا أنَّ من

أشهر أفكار **دي سوسير** اللغوية اعتقاده باعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول، وقد تجلت هذه الفكرة لدى **ابن جني**، ومن أهم مظاهر ذلك بإيجاز ما يأتي(٦٥):

أولاً – الاعتباط أحد الأسس في اختيار الأصول الثلاثية في اللغة العربية:

من خلال دراسة الخصائص لابن جني يتأكد لدينا أنَّ الاعتباط هو أهم أسس اختيار الأصول الثلاثية في اللغة العربية، ومن ذلك قوله: "اعلم أنَّ واضع اللغة لمَّا أراد صوغها وترتيب أحوالها هجم بفكره على جميعها، ورأى بعين تصوره وجوه جُملها وتفاصيلها، وعلم أنَّه لا بُدَّ من رفض ما شنع تألُّفه منها، نحو (هع) و(قج). فنفاه عن نفسه، ولم يمرره بشيء من لفظه، وعلم أنَّ ما طال وأملَّ بكثرة حروفه لا يمكن فيه من التَّصرف ما أمكن في أعدل الأصول وأخفّها وهو الثلاثي... فلمَّا كان الأمر كذلك اقتضت الصورة رفض البعض واستعمال البعض، وكانت الأصول ومواد الكلم مُعرَّضة لهم، وعارضة أنفسها على تخيُّرهم، جرت لذلك عندهم مجرى مالٍ مُلْقَى بين يدي صاحبه، وقد أجمع إنفاق بعضه دون بعضه، فميَّز رديئه وزائفه، فنفاه البتة، كما نفوا عنهم تركيب ما قبح تأليفه. ثم ضرب بيده إلى ما أطفّ له من عُرْض جيّده، فتناوله للحاجة إليه، وترك البعض لأنَّه لم يرد استعمال جميع ما بين يديه منه لما قدمنا ذكره، وهو يرى أنَّه لو أخذ ما ترك مكان ما أخذ لأغنى عن صاحبه، ولأدى في الحاجة إليه تأديته؛ ألا ترى أنهم لو استعملوا (لجع) مكان (نجع) لقام مقامه وأغنى مغناه"(٦٦).

ثانياً – الاعتباط أهم أسباب عدل بعض الكلمات دون بعضها الآخر:

تعرَّض ابن جني لدراسة ظاهرة العدل في اللغة العربية، ويؤكِّد أنَّ عدل بعض الكلمات دون بعض يقوم على الاعتباط، ومن ذلك قوله: " فقد نجد في اللغة أشياء كثيرة غير محصاة، ولا مُحصلة، ولا نعرف لها سبباً، ولا نجد إلى الإحاطة بعللها مذهباً؛ فمن ذلك إهمال ما أهمل، وليس في القياس ما يدعو إلى إهماله، ومنه أنهم عدلوا (فُعَلا) عن (فاعل) في أحرف محفوظة، وهي: ثُعَل وزُحَل وعُمَر... وما يقل تعداده، ولم يعدلوا في نحو: مالِك وحاتِم وخالد، وغير ذلك، ولسنا نعرف سبباً أوجب

هذا العدل في هذه الأسماء التي أريناكها دون غيرها "[٦٧]، وسنتحدث فيما بعد عن العدل.

ثالثاً – الاعتباط أهم أسباب ظاهرة الاستغناء:

الاستغناء من الظواهر التي درسها ابن جني في الخصائص، وما يعنينا منها هنا الكيفية التي تم بها الاستغناء ؛ فلماذا استغني عن ماضي (ذَرْ) و(دَعْ) ولم يستغن عن الماضي (وثب) إذا جرت هذه الظاهرة على الأفعال المبدوءة بالواو، ومثل هذا التساؤل في الاستغناء بجمع القلة عن جمع الكثرة أو العكس "[٦٨]، وسنتحدث فيما بعد عن الاستغناء.

رابعاً – الاعتباط أساس التَّصادفات الواقعة في اللغة أو "تلاقي اللغة" :

مَنْ يقرأ الخصائص لابن جني يجده قد درس ظاهرة التَّصادفات الواقعة في اللغة أو ما سمَّاه بـ (تلاقي اللغة)، ويرى ابن جني أنَّ هذه الظاهرة قائمة على الاعتباط، ويستشهد له باسمي العلم (سلمان) و(سلمى) حيث يقول: " ألا ترى أنَّ (فَعْلان) الذي يقاوده (فَعْلى) إنَّما بابه الصفة؛ كغضبان وغضبى، وعطشان وعطشى؛ وليس سلمان وسلمى بصفتين ولا نكرتين، وإنَّما (سلمان) من سلمى كـ (قحطان) من ليلى. غير أنَّهما كانا من لفظٍ واحدٍ فتلاقيا في عُرض اللغة من غير قصد لجمعهما، ولا إيثار لتقاودهما "[٦٩].

وممَّا سبق يتأكد لنا أنَّ ابن جني ذهب إلى أنَّ العلاقة بين الدَّال والمدلول علاقة اعتباطية، كما ذهب إلى ذلك دي سوسير فيما بعـد.

اَلْـمَبْحَثُ الثَّالِثُ
مَلامِحُ الْمَنْهَجِ الْوَصْفِي فِي خَصَائِصِ اِبْنِ جِنـــــــِّي

المنهج الوصفي : هو منهجٌ يُحاول أن يُخلِّصَ العلوم اللغوية من الوجهة التاريخية من جهة، ومن الوجهة المعيارية من جهة أخرى، ويهتم هذا المنهج بوصف النُّصوص اللُّغوية، وصفاً واقعياً للنصوص ؛ دون تدخل من الباحث بفرض اجتهادات من ذاته أو فرض قوالب معيارية موضوعة سلفاً، من خلال ملاحظات سابقة لا تصدق على ماهو أمام الباحث.

والمنهج الوصفي لايتوقَّف ليسأل: هل يجوز أن يُقال كذا أو لا يُقال؟ بل يهتم بالموجود فعلاً دون إلقاء أية أهمية للمقبول أو المردود. كما أنَّ المنهج الوصفي أيضاً لايتدخل ليفرض قوالب معينة لاتتفق مع طبيعته، ودون محاولة – أيضاً – لتقدير صيغٍ لإكمال نصٍّ، أو تأويل لنصٍّ يتَّفق مع قواعد مستنبطة سلفاً من نصوص أخرى مخالفة للنصوص الموجودة أمام الباحث، كما أنَّه لايلجأ أيضاً إلى مظاهر التعليل أو إخراج النص عن ظاهره لينسجم مع القواعد التقليدية.

ويعتبر **فرديناند دي سوسير** المؤسس الحقيقي للمنهج الوصفي – في القرن العشرين – بعد مجهوداته التي كانت علامة بارزة في تحويل البحث اللغوي من المناهج السابقة عليه وبخاصة المنهج التاريخي، الذي كان يدرس المادة اللغوية في فترات مُتعاقبة ليدلَّ على أصلها، وصورها حتى وصلت إلى ماهي عليه، وهو أمر قد يكون ضرورياً للبحث التاريخي، لكنه لا يُغني عن دراسة الظواهر اللغوية في فترة معينة لتعرّف خصائصها الحاضرة(٧٠). ويُعتبر العالم الاجتماعي **(دور كهايم)** هو المؤثِّر الحقيقي في أعمال **دي سوسير**، فاتجاه **دي سوسير** إلى المنهج العلمي نرى أنَّه كان بفضل **دور كهايم**؛ حيث تأثَّر دي سوسير بدور كهايم في ميدان العلوم الاجتماعية ؛ فذهب إلى اعتبار اللغة أيضاً واقعة اجتماعية، وهو ما جعله يختصُّ ما أسماه ميدان البحث اللغوي. وترك أيضاً طريق المنهج التاريخي إلى المنهج الوصفي ؛

لأنَّه الأساس الصحيح لبحث اللغة على أساسٍ علميٍّ. واقترح دراسة اللغة على اعتبارها نظاماً من العلامات ؛ ليتسنَّى تطبيق مبادىء البحث العلمي عليها. وجعل أيضاً علم اللغة علماً مُستقلاً بذاته ؛ على اعتبار أنَّ الدراسة الحقيقية لعلم اللغة هي دراسة اللغة لذاتها، ومن أجل ذاتها(٧١).

وسبق أن أشرت إلى أنَّ دي سوسير يرى أنَّ أفضل منهج لدراسة اللغة هو أن تحاول وصفها كما هي في فترة زمنية معينة، ومن هذا الوصف نصل إلى القواعد أو القوانين التي تحكم اللغة، ونعرف بنيتها الداخلية والخارجية. وقد اشتهر لدى اللغويين المحدثين البنيويين غرباً وشرقاً ارتباط المدرسة البنيوية التقليدية بالمنهج الوصفي، ومُجانبة المنهج التاريخي والمعياري، وقد ذكرت ذلك عند دراسة أهم الآراء اللغوية لدى المدرسة البنيوية ؛ ومنها : أنَّ دي سوسير قد ميَّز بين محورين لدراسة اللغة ؛ المحور التزامني (Synchronic) والتتابعي (Diachronic): "السنكرونية" أو (الوصفية) في مقابل "الديكرونية" أو (التاريخية)(٧٢).

ودي سوسير يختلف عن اللغويين القدماء اختلافاً كبيراً؛ فقد دعا إلى دراسة وصفية موضوعية للغة مُجرّدَة عن الاعتباراتِ المعياريّة التي نجدُها عند القدماء في تمييزهم بين الصحيح والخطأ من التّراكيب، وميّزَ بين الدّراسة الآنية السّنكرونيّة للغة والدّراسة التّطوّريّة الدّيكورنية ؛ أي : إنّ الدّارسَ اللسانيّ لكي يدرك التسلسلَ أو التعاقُبَ الزّماني في اللغة عليه أن ينظرَ إلى الظّواهرَ اللغوية من جهتينِ : جهة الثباتِ والسّكون أو السنكرونيّة وجهة الحركة، والتغيّر في الزّمان أو الدّيكرونيّة، وهذه ثنائيّة مُتمكّنة من الظّاهرة اللّغويّة(٧٣).

ويُلاحظ القارئ لكتاب الخصائص لابن جني وجود الكثير من مظاهر الوصفية وبذورها عند ابن جني ؛ أذكر طرفاً منها على النحو الآتي :

* مظاهر المنهج الوصفي عند ابن جني:

أولاً – انطلق ابن جني من منطلق وصف البنية اللغوية ؛ لأنَّ بحثه في "الخصائص" كان يدور – بشكل رئيسي – في نطاق بنية الكلمة المفردة. فعمد إلى

دراسة الأصوات التي تتألف الكلمات منها، وسعى إلى اكتشاف القوانين التي تنظم العلاقة بين الأصوات في الكلمة. فبحث في الاشتقاق وأنواعه، ودرس التقليبات الممكنة للكلمة الواحدة. وبيّن أنَّ الأمر المُشترك الذي يجمع التقليبات هو وحدة المعنى. وأفضى ذلك به إلى القول بوجود علاقة مناسبة طبيعية بين الصوت والمدلول. ويعني هذا أنَّ ابن جني لجأ إلى الوصف التَّطوري لبنية الكلمة الذي يأخذ بالاعتبار عامل الزمن.

ثانياً– منهجه في جمع اللغة: كان ابن جني يهتمُّ بجمع المادة اللغوية بمُشافهة الأعراب والاتِّصال بالمصدر البشري(٧٤)، وهي الطريقة الوصفية الحديثة في جمع اللغة؛ "فالاستقراء والتَّقعيد طريقان من طرق الوصف في دراسة اللغة" (٧٥).

ولكننا لا نزعم أنَّ المنهج الوصفي لدى المحدثين نسخة مكررة ممَّا جاء به ابن جني والنحاة القدامى، فالفارق الزمني ومعطيات التَّطور العلمي، ومكتسبات التنوع الثقافي خلال مئات السنين؛ جعل من دراسة المنهج الوصفي وتطبيقه عند المحدثين تُغاير في كثير من الأوجه ما ورد عند ابن جني، وعلى الرغم من هذه الشَّوائب التي تصوَّر الوصفيون وجودها في المنهج النحوي القديم، ومن نعتهم لغة النحاة باللاتطورية واللازمانية، فقد اكتفوا بالإشارة السطحية لمفاهيم التطور اللغوي ولم يستطيعوا طرح جوهر مشكل مادة الدراسة. يقول **الفاسي الفهري**:"حتى الوصفيون الذين انتقدوا النحاة القدامى أشدَّ ما يكون الانتقاد، وعابوا عليهم إفسادهم للنحو؛ بإدخال أدوات ومفاهيم منطقية فيه، وانتصارهم للقياس واصطناع أمثلة وتراكيب كثيرة لم تكن موجودة في اللغة ولم تسمع عن العرب؛ وإنَّما أوردوها لتزكية أصولهم – حتى هؤلاء اكتفوا بالاحتفاظ بما أتى به القدماء من مُعطيات، ولم يحاولوا وصف لغة أخرى بالاعتماد على جرد مواد جديدة انطلاقاً من نصوص شفوية أو مكتوبة" (٧٦)؛ أي: أنَّهم على الرّغم من نقدهم للمنهج النحوي ومُعطياته الدراسية، بقوا مُحافظين على مُعطيات القدامى، حيث رسخ في اعتقادهم أنَّ إشكال المُعطيات قد حُلّ في عصر التَّدوين. ولا نستطيع إنكار سبق ابن جني وريادته في

استخدام المنهج الوصفي في التعامل مع اللغة، والأمثلة على ذلك في الخصائص أكثر من أن تُحصى، وأكبر من أن تُخفى.

وفي هذا الشَّأن يؤكِّد العلماء سبق النحاة العرب – وفي مقدمتهم ابن جني – الغربيين في تحليلاتهم العميقة ومفاهيمهم الدقيقة؛ وبخاصة في مناهج الوصف البنيوي الذي تأثر بها العلماء الغربيون في القرن التاسع عشر(٧٧)، وهناك مَنْ يرى أنَّ المنهج الوصفي وُجد عند مُؤسسه ابن مضاء القرطبي أولاً، وابن جني ثانياً(٧٨).

ثالثاً – موقفه ممَّا جاء من كلام العرب:

لقد كان ابن جني في معظم تعامله مع كلام العرب مُوافقاً لهم ومُتابعاً، كما كان يحاول التعليل لكلامهم، ووصف تصرُّفهم معه، ومن أمثلة ذلك قوله: "العرب إذا شبَّهت شيئاً بشيء مكَّنت ذلك الشّبَه لهما، وعمَّرت به الحالَ بينهما"(٧٩). ومنه قوله: "العرب إذا غيَّرت كلمة عن صورة إلى أخرى اختارت أن تكون الثانيةُ مُشابهة لأصول كلامهم ومُعتاد أمثِلتهم"(٨٠). ومنه قوله: "العربُ إذا أرادت المعنى مكَّنته، واحتاطت له"(٨١).

ويقول أيضاً: "العرب إذا حذفت من الكلمة حرفاً إمّا ضرورة أو إيثاراً؛ فإنَّها تصوّر تلك الكلمة بعد الحذف منها، تصويراً تقبله أمثلة كلامها، ولا تعافه وتمجُّه؛ لخروجه عنها سواء كان ذلك الحرف المحذوف أصلاً أم زائداً"(٨٢).

رابعاً – اعتماد ابن جني على الكلام المسموع (السَّماع):

من المعروف أنَّ المنهج الوصفي لا يهتم بالكلام المكتوب، بل بالمسموع، ولقد كان **ابن جني** يعتمد على الكلام المنطوق أو المسموع؛ لأنَّ الكلام المنطوق أسبق(٨٣)، والشَّواهد على عناية ابن جني بالسَّماع، والاحتفاء به كثيرة، ومن أمثلة ذلك قوله: "فمتى سُمِعت اللفظة من هذا عُرف معنيها"(٨٤)، وقوله: "واعلم أنَّك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر، على قياسٍ غيره، فدَعْ ما كنت عليه إلى ما هم عليه"(٨٥)، ومنه أيضاً قوله: "فإن كان الرَّجل الذي

سُمعت منه تلك اللُّغة المُخالفِة للغاتِ الجماعة مضعوفاً في قوله، مألوفاً منه لحنُه وفسادُ كلامه، حُكِم عليه ولم يُسمع ذلك منه. هذا هو الوجه، وعليه ينبغي أن يكون العمل" (٨٦). ومنه قوله: "إذا تعارضا نطقْتَ بالمسموع على ما جاء عليه ولم تَقِسْه في غيره" (٨٧)، ومنه "باب في الامتناع من تركيب ما يخرج عن السَّماع" (٨٨). ومنه قوله: "واعلم أنَّ الشَّيء إذا اطَّرد في الاستعمال وشذّ عن القياس، فلا بدّ من اتباع السَّمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يُتَّخذ أصلاً يُقاس عليه غيره" (٨٩).

ولقد كان ابن جني سبَّاقاً إلى ذلك في تعريفه للغة، حيث يقول: حدُّ اللغة أصواتٌ يُعبِّرُ بها كُلُّ قومٍ عن أغراضهم، وهذا التَّعريفُ تعريفٌ دقيقٌ، يتَّفق في جوهره مع تعريف المُحدثين للغة، فهو يؤكِّد الجانب الصوتي للرموز اللغوية، ويوضِّح وظيفتها الاجتماعية في نقل الأفكار، والتَّعبير في إطار البيئة اللُّغوية، واختلاف لُغات البشر، فلكُلِّ قومٍ لغتهم التي يُعبِّرون بها عن أغراضهم، وممَّا يؤكِّد ذلك أيضاً رأيه؛ أنَّ اللُّغة نشأت عن مُحاكاة الإنسان للأصوات الطَّبيعية التي حوله. يقول ابن جني: "وذهب بعضهم إلى أنّ أصل اللغات كُلّها إنَّما هو من الأصوات المسموعات؛ كدوِيّ الرِّيح، وحنينِ الرَّعد، وخرير الماء، وشحِيج الحمار، ونعيق الغُراب، وصهيل الفرس، ونزِيبِ الظَّبي، ونحو ذلك، ثم وُلِّدتِ اللغات عن ذلك فيما بعد. **وهذا عندي وجه صالح ومذهب مُتقبَّل**" (٩٠).

خامساً – اعتماد ابن جني على كثرة الاستعمال:

مسألة جمع اللغة، وتقعيد القواعد مسألة تقوم على الإحصاء والاستقراء، وتقعيد القواعد على وفق المنهج الوصفي، وهذا في جميع اللغات، ومذهبُ كثيرٍ من الرُّواد، ولقد ظهر هذا الأمر جليّاً لدى ابن جني في (الخصائص)، ومن أمثلة ذلك قوله: "ألا ترى إلى كثرة استعمال (بل) وقلة استعمال (بَنْ)، والحكم على الأكثر لا على الأقل" (٩١). ومنه كذلك قوله: "وإن شَذّ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى" (٩٢).

وقوله: "والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام

متعالَم غير مستنكَر، فلمَّا كَثُر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له، حتى إنَّه إذا أخِّر فموضعه التقديم" (٩٣). وقوله : "وكان أبو الحسن يذهب إلى أنَّ ما غُيِّر لكثرة استعماله إنَّما تصوَّرته العرب قبل وضعه، وعلمت أنَّه لا بُدَّ من كثرة استعمالها إياه، فابتدؤوا بتغييره عِلْماً بأن لا بدّ من كثرته الدَّاعية إلى تغييره" (٩٤). وقوله : "وإذا فشا الشَّيء في الاستعمال، وقوِي في القياس، فذلك مالا غاية وراءه ؛ نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النصب، والجرّ بحروف الجرّ، والجزمِ بحروف الجزم، وغير ذلك ممَّا هو فاشٍ في الاستعمال، قويّ في القياس" (٩٥). ويقول في باب (القول على إجماع أهل العربيَّة متى يكون حُجَّة) : "... وإنَّما هو عِلْم منتَزع من استقراء هذه اللغة" (٩٦)، فالاستقراء من سمات المنهج الوصفي.

سادساً – حديث ابن جني عن بعض الوظائف التركيبية (تقوية المعاني):

وهذا النَّمط من الوصف اللغوي يتجلى في المؤلفات النحوية مع ابن جني في كتاب الخصائص. في (**باب في المُستحيل وصحة قياس الفروع على فساد الأصول**)، ويمكن أن نعتبره من أوثق الأبواب حداثة ؛ إذ هو منطلق للوصف الحسابي والمنطقي، وهو ما تتوخَّاه بعض مدارس المنطق والرياضيات ومدارس الوصف التركيبي الحسابي. ونلاحظ أنَّ ابن جني كان واعياً ذكياً بعبقريته العربية، وشجاعتها في نظام تراكيبها. ولكنَّ صاحب الخصائص كان له منطلقٌ رياضيٌّ حسابيٌّ وأتنولوجي واضح في الأمثلة التي يعتمدها. وهو يُقدِّم هذه العمليات وطرق حلولها، ثم يُعالج الأنماط التَّركيبية التي أوردها في هذا الباب.

ولعلَّ المحور الاصطلاحي هو أبرز ما في الباب؛ إذ الغاية من بسط التَّراكيب الموصوفة هي من صلب علم اللغة أو هي حسب تقسيم ابن جني تتوزع إلى "**تحصين المعاني**" و"**تحرير الألفاظ**" ثم في التفريغ الثالث، وهو يرجع إلى المعرفة والنَّشاط الذِّهني لدى النَّاظرين في مجال التَّركيب اللُّغوي، وهو التَّشجيع على مُزاولة الأغراض" (٩٧)، ثم يتقدَّم صاحب الخصائص في التَّحليل لعرضه، ويؤكِّد جوانب مفيدة في دراسة الكلام، ويُحدِّد أوجه الفحص، وهي عنده "**ذكر استقامة المعنى من**

استحالته" ثم الاستطالة على اللفظ بتحريفه والتَّلعب به"(٩٨)، وهو في عرضه حريصٌ على المظهر العقلاني التَّنظيري الشَّكلاني للأشكال الكلامية، ويتجلَّى حرصه من هدفه من هذا العرض : وهو بلورة مدارج الفكر، وتشجيع النفس، والارتياض من طرز الكلم. ويقدم ابن جني مُباشرة بعد ذلك نماذج من العمليات الذِّهنية الشَّكلانية ؛ ليبلور بها نظره في المُعطيات اللغوية.

ومظاهرُ الوصفيَّةِ وملامِحُها واضحةٌ عند ابن جني في الخصائص، ولكنَّ ذلك لا يجعله وصفياً من الطراز الأوَّل، فكثيرٌ من آراء ابن جني تُخالفُ ما يراه الوصفيون.

* ابن جني يُخالف المنهج الوصفي :

لقد ذكرت فيما سبق بعض مظاهر الوصفيَّةِ عند ابن جني، إلا أنَّ المنهج الوصفي والمنهج التحويلي (البنيوي التقليدي والبنيوي التحويلي) كلاهما لا يلجأ إلى التأويل والتعليل، ولا البحث في تاريخ اللغة، ولا المعيارية، وغير ذلك من الأمور التي ذكرها ابن جني في خصائصه.

ويُعدّ التَّأويل وسيلة من الوسائل التي عالج بها النَّحويون التَّعارض القائم بين القانون النحوي والحالة المُخالفة له في النَّصِّ. وقد ظفر التَّأويل بحظ وافر من اهتمام ابن جني، فاستفرغ جهده في استكناه وجوهه، وتفّهم مسائله؛ فشواهده كثيرةٌ وجليَّةٌ – كما عند غيره من النحاة العرب القدماء – وأمَّا التَّعليل والعلة عند ابن جني فالأمرُ فيها واضحٌ أيضاً؛ فقد قسَّم ابن جني العلل على أساسٍ من سلامة الحسِّ والذَّوق اللّغوي. فعِللُ النّحو عنده على ضربين:" أحدهما واجب لا بد منه؛ لأنَّ النَّفس لا تطيق في معناه غيره، والآخر ما يمكن تحمُّله إلا أنّه على تجشم واستكراه له "(٩٩)، ولأنَّ "العلل تُعتبر وسائل اجتهادية، تقرُّ السَّماع المقعد، ولا تُوجده، فالسَّماع هو العلّة الأولى في النَّحو العربي"(١٠٠).

ولقد اهتمَّ ابن جني اهتماماً ظاهراً بأمر التّعليل النّحوي، وأظهر حماسةً لا نظير لها في الدِّفاع عنه(١٠١)، ويرى **الدكتور مازن المبارك** أنَّه قد "وقف أمام علل

النّحو وقفة طويلة يدرس ويصف، ويحلّل ويُصنّف، فأتى من ذلك بما لم يُسبق إليه من قبل، وما لم يلحق فيه من بعد".[١٠٢] ولقد كان ابن جنّي يُعطي كُلَّ موضوع حقّه من البحث والجهد، وقد أعطى موضوع التّعليل النّحوي من كتاب (الخصائص) ومن اهتمامه قسطاً وافراً وحظّاً كبيراً، فله في ذلك ما يقرب من عشرين باباً تحت هذا العنوان[١٠٣].

وبعد، فممَّا سبق يتَّضح لنا أنَّ **ابن جني** قد سبق **دي سوسير** في كثيرٍ من أفكاره، فميَّز بين اللغة والكلام ؛ وإن كانت دراسة ابن جني حول اللغة أعمق وأشمل، وأكدت دراسة ابن جني في الخصائص اعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول، كما ذهب دي سوسير، ولكننا لانُنكر غلبة المنهج التاريخي، وكذلك النزعة المعيارية، واشتغاله بالتَّأويل والتَّعليل في الخصائص؛ ممَّا يتعارض مع أبجديات المنهج الوصفي، وعلى الرغم من ذلك فقد وجدنا استخدام ابن جني للمنهج الوصفي في كثير من المسائل اللغوية، ودلَّنا على ذلك.

هوامش الفصل الثاني

١ – دي سوسير، **دروس في الألسنية العامة**، ترجمة: مجموعة من المؤلفين التونسيين. (ص٢٩). وينظر: فرديناند دي سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف الغزي، الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، ١٩٨٦م، وكاترين فوك و بيارلي قوفيك، **مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة**، ترجمة: المنصف عاشور، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٤م، وعامر الحلواني، **في القراءة السيميائية**، الطبعة الأولى، تونس، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، ٢٠٠٥م.

٢ – الخصائص (١/ ٣٣).

٣ – المرجع السابق (١/ ٤٠) وما بعدها.

٤ – المرجع السابق (١/ ٤٠–٤١).

٥ – المرجع السابق (١/ ٤٠).

٦ – محمد الأنطاكي، **الوجيز في فقه اللغة**، الطبعة الثانية، بيروت، مكتبة دار الشرق، (ص٣٦٨).

٧ – دي سوسير، **محاضرات في الألسنيّة العامّة**، ترجمة: يوسف غازي ومجيد النصر، لبنان، دار نعمان للثقافة، دون تاريخ ودون طبعة، (ص٩٧–٩٨).

٨ – الخصائص (١/ ٤٤).

٩ – دي سوسير، محاضرات في الألسنيّة العامّة، (ص٨٩).

١٠ – المرجع السابق، (ص٩٠).

١١ – المرجع السابق (ص٩١).

١٢ – المرجع السابق (ص٩١).

١٣ – الخصائص (٢/ ٢٨).

١٤ – المرجع السابق (١/ ٤٧).

١٥ – المرجع السابق (٢/١٥٢).

١٦ – المرجع السابق (١/٤٦ – ٤٧).

١٧ – محمد الأنطاكي، **الوجيز في فقه اللغة**، (ص٦٣).

١٨ – يُنظر: إبراهيم أنيس، **الألفاظ ومعانيها كانت رموزاً لدلالاتها**، الكويت، مجلة العربي الكويتية، العدد (١٠٠)، آذار ١٩٦٧م، (ص١٣٤).

١٩ – الخصائص (٢/٣٠).

٢٠ – المرجع السابق (٢/٤٠).

٢١ – المرجع السابق (١/٦٤).

٢٢ – المرجع السابق (٢/٢٨).

٢٣ – المرجع السابق (١/٣٨٧).

٢٤ – المرجع السابق (١/٤٦ –٤٧).

٢٥ – المرجع السابق (١/٢٤٤).

٢٦ – المرجع السابق (٢/٢٩).

٢٧ – المرجع السابق(١/٣٨٣).

٢٨ – المرجع السابق (١/٣٨٠).

٢٩ – المرجع السابق (٢/٢٦).

٣٠ – المرجع السابق (٢/١٢).

٣١ – المرجع السابق (١/٣٧٢).

٣٢ – المرجع السابق (١/٢٤٢).

٣٣ – المرجع السابق (٣/٢٨٦).

٣٤ – المرجع السابق (١/٢٦٠).

٣٥ – المرجع السابق (٢/٣٣٥).

٣٦ – المرجع السابق (١/١٢٥).

٣٧ – **اقْتَعَثَها**: أَكثرها وأَقْعَثه أَكثرها له. **لسان العرب**، مادة (قعث) (٢/١٧٨).

٣٨ – **هيلاً:** هَالَ عليه التُّرابَ هَيْلاً وأَهالَه فانْهالَ وهَيَّله فتَهَيَّل، ويذمّ الرجل فيقال جُرْفٌ مُنْهالٌ. لسان العرب، مادة (هيل) (٢/١٧٨).

٣٩ – الخصائص (١/٣١٢).

٤٠ – المرجع السابق (١/٢٤٤).

٤١ – **معيج**: العَيْجُ: شبهُ الاكْتِرَاث...، وما عاجَ به عَيْجاً: لم يَرْضَه، وما أَعيجُ من كلامه بشيء؛ أَي: ما أَعبَأُ به. **لسان العرب**، مادة (عيج) (٢/٣٣٥).

٤٢ – الخصائص (١/٢٤٤).

٤٣ – المرجع السابق (١/٩٠).

٤٤ – المرجع السابق (١/٢٤٣).

٤٥ – ينظر: المرجع السابق (١/١٧).

٤٦ – المرجع السابق (١/١٨–١٩).

٤٧ – الكتاب (١/١٢٢)، حيث يقول سيبويه: "واعلم أنّ قلتُ إنّما وقعتْ فى كلام العرب على أن يُحْكى بها، وإنما تَحْكِي بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً؛ نحو: قلتُ: زيدٌ منطلقٌ؛ لأنَّه يَحسن أن تقول: زيدٌ منطلقٌ، ولا تُدخل قلت..." .

٤٨ – الخصائص (١/١٨–١٩).

٤٩ – المرجع السابق (١/٢٠).

٥٠ – المرجع السابق (١/٢١).

٥١ – المرجع السابق (١/٢٦).

٥٢ – المرجع السابق (١/٣٢).

٥٣ – المرجع السابق (٢/٤٥٤).

٥٤ – ينظر: النعيمي، **المدرسة البنيوية: قراءة في المبادئ والأعلام**، مجلة علوم إنسانية (مرجع سابق).

٥٥ – الخصائص (٢/٣٣١).

٥٦ – المرجع السابق (١/٢٧).

٥٧ – ينظر: **الخصائص** (١/٩٧–٩٨).

٥٨ – المرجع السابق (٣/٣١٥).

٥٩ – الدكتور أحمد كشك، **اللغة والكلام**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٥م، (ص١٠).

٦٠ – الخصائص (١/٣٣).

٦١ – برند شبلز، **علم اللغة والدراسات الأدبية**، ترجمة: د. محمود جاد الرب، الدار الفنية للطباعة، القاهرة، ١٩٨٧م، (ص٣٩).

٦٢ – ينظر: المبحث الثاني من الفصل الأول.

٦٣ – ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، مادة (عبط) (٧/٣٤٧).

٦٤ – ينظر مثلاً: ابن هشام، **مغني اللبيب**، الطبعة الثانية، بيروت، مطبعة دار الفكر، (ص٣٦).

٦٥ – ينظر: محمد وليد حافظ، **قراءة في فكر ابن جنّي من خلال (الخصائص) على ضوء علم اللغة الحديث**، مجلة التراث العربي، دمشق، العددان ٢٥ و ٢٦ (مرجع سابق).

٦٦ – الخصائص (١/٦٤–٦٥).

٦٧ – المرجع السابق (١/٥٢).

٦٨ – ينظر: الخصائص (١/٩٨).

٦٩ – المرجع السابق (١/٣٢٢).

٧٠ – ينظر في ذلك: أحمد مختار عمر، **محاضرات في علم اللغة الحديث** (مرجع سابق).

٧١ – ينظر في ذلك: عبده الراجحي، **فقه اللغة في الكتب العربيّة** (مرجع سابق).

٧٢ – ينظر: رشيد عبد الرحمن العبيدي، **البحث اللغوي وصلته بالبنيوية في اللسانيات**، (ص٥٥). وينظر: المبحث الثاني من الفصل الأول.

٧٣ – ينظر في ذلك: عبد الرحمن بو درع، **دي سوسير والريادة اللسانية**، موقع (منتدى اللسانيات) على شبكة المعلومات الدولية، بتاريخ ٣١/١٠/٢٠٠٨م.

٧٤ – ينظر: الخصائص (١/٢٤٢).

٧٥ – ينظر: تمام حسان، **مناهج البحث في اللغة**، القاهرة، مطبعة الأنجلو المصرية، ١٩٥٥م، (ص٢٠١).

٧٦ – عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية**، ط١، الدرار البيضاء، دار توبقال للنشر، ١٩٨٥م، (١/٥٢).

٧٧ – عبد الرحمن حاج صالح، **مدخل إلى علم اللسان الحديث**، مجلة اللسانيات، المجلد (٢)، ج١، ١٩٧٢م، (ص٩).

٧٨ – أنيس فريحة، **نظريات في اللغة**، بيروت، الشركة العالمية للكتاب، ص (١١٦، ٨٦).

٧٩ – الخصائص (١/٣٠٤).

٨٠ – المرجع السابق (٢/٦٦).

٨١ – المرجع السابق (٣ / ١٠١).

٨٢ – المرجع السابق (٣/١١٢).

٨٣ – ينظر: عبد الفتاح المصري، **الصّوتيات عند ابن جني في ضَوء الدراسات اللغوية العربية والمعاصرة**، دمشق، مجلة التراث العربي، العددان (١٥، ١٦)، السنة الرابعة، رجب وشوال ١٠٤هـ/ أبريل ويوليو ١٩٨٤م.

٨٤ – الخصائص (١/٤٤).

٨٥ – المرجع السابق (١/١٢٥).

٨٦ – المرجع السابق (١/٣٩٠).

٨٧ – المرجع السابق (١/١١٧).

٨٨ – المرجع السابق (٢/١٧).

٨٩ – المرجع السابق (١/٩٩).

٩٠ – المرجع السابق (١/٤٦ – ٤٧).

٩١ – المرجع السابق (٢/٨٤).

٩٢ – المرجع السابق (١/١٢٤).

٩٣ – المرجع السابق (١/٢٩٧).

٩٤ – المرجع السابق (٢/٣١).

٩٥ – المرجع السابق (١/١٢٦).

٩٦ – المرجع السابق (١/١٨٩).

٩٧ – المرجع السابق (٣/٣٢٨).

٩٨ – المرجع السابق (٣/٣٢٨).

٩٩ – المرجع السابق (١/٨٨).

١٠٠– حسن خميس الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، الأردن، دار الشروق، ٢٠٠٠ م (ص١١٥).

١٠١– ينظر تفاصيل أكثر عند: جاب الله يزيد، **ظاهرة التعليل في النحو عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤م.

١٠٢– مازن المبارك، **النّحو العربي؛ بحث في نشأة النحو وتاريخ العلة النحوية**، بيروت، دار الفكر، ١٩٨١ م، (ص ١٢٠).

١٠٣– ومن هذه الأبواب ما يأتي:

– باب علل العربية أكلامية هي أم فقهية، ج ١، ص ٤٨.

– باب في تخصيص العلل، ج ١، ص ١٦٦.

– باب في ذكر الفرق بين العلّة الموجبة والعلّة المجوزة، ج ١، ص ١٦٤.

– باب في تعارض العلل، ج ١،ص١٦٦.

– باب العلة وعلّة العلّة، ج١، ص ١٧٤.

– باب في حكم المعلول بعلتين، ج١، ص ١٧٤.

– باب في إدراج العلّة واختصارها، ج ١، ص ١٨١.

– باب في دور الاعتلال، ج ١، ص ١٨٣.

– باب في الرد على من اعتقد فساد علل النّحويين لضعفه هو في نفسه عن أحكام العلّة، ج١، ص ١٨٤.

- باب في أن العرب قد أرادت من العلل، والأغراض ما نسبناه لها، وحملناه عليها، ج ١، ص ٢٣٣.
- باب في بقاء الحكم مع زوال العلّة، ج ٣، ص ١٧٣.

هذه بعض الأبواب التي ذكر فيها ابن جنّي العلّة باسمها زيادة عن الفقرات الكثيرة التي بثّها في ثنايا كتابه، التي كان يتعرض فيها للعلل بين الفينة والفينة الأخرى، وإذا كان ابن جنّي لم يتعرض في كلّ هذه الأبواب إلى تحديد معنى مصطلح العلّة.

اَلْفَصْلُ اَلثَّالِثُ
فِي اَلْفِكْرِ الْبِنْيَوِي اَلتَّحْوِيْلِي بَيْنَ اِبْنِ جِنِّـــي وَتشُومِسْكِي

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

اَلْمَبْحَثُ اَلأَوَّلُ: اَلْبِنْيَةُ اَلسَّطْحِيَّةُ وَالْبِنْيَةُ الْعَمِيْقَةُ بَيْنَ اِبْنِ جِنِّي وَتشُومِسْكِي.

اَلْمَبْحَثُ اَلثَّانِي : وَسَائِلُ اَلتَّحْوِيْلِ مِنْ اَلْعَمِيْقَةِ إِلَى اَلسَّطْحِيَّةِ عِنْدَ اِبْنِ جِنِّي.

اَلْمَبْحَثُ اَلثَّالِثُ: اَلْكِفَايَةُ اَللُّغَوِيَّةُ وَالأَدَاءُ اَللُّغَوِي بَيْنَ اِبْنِ جِنِّي وَتشُومِسْكِي.

اَلْـمَبْحَثُ اَلأَوَّلُ
اَلْبِنْيَةُ اَلسَّطْحِيَّةُ وَالْبِنْيَةُ اَلْعَمِيْقَةُ
بَيْنَ اِبْنِ جِنِّــي وَتشُومِسْكِي

عرفنا فيما سبق آراء تشومسكي في البنية العميقة والبنية السَّطحية، وعرفنا أنَّ القواعد التَّحويلية التوليدية (Generative transformational grammar) تقوم على اعتبار الجملة وحدة لغوية أساسية، وعلى تمييز البنية الظاهرية للجملة (السطحية) (Surface structure) عن بنيتها العملية (العميقة) (Deep structure). وقد ميَّز تشومسكي بين نوعين من تغيير ترتيب الكلمات في الجملة: تغيير لا يؤدي إلى تبديل النظام الأساسي القواعدي للجملة ويحمل فقط طابعاً أسلوبياً سمَّاه: التَّقديم أو التَّأخير الأسلوبي (Stylistic inversion). وتغيير يُؤدِّي إلى تبديل النظام الأساسي القواعدي للجملة وتنجم عنه تحولات قواعدية سمَّاه: التقديم أو التأخير (Transformation inversion).

وكان **تشومسكي** يقول بوجود علاقة حصرية بين المحتوى الدلالي والبنية العميقة للجملة، وبأنَّ البنى النحوية للُّغات الإنسانية تنشأ عن الخصائص الفطرية للفكر الإنساني ولا ترتبط بوظيفة الاتصال التي تؤديها اللغة. ثم تطورت نظرية القواعد التحويلية التوليدية (البنيوية التحويلية) على أيدي تشومسكي وتلامذته، وأخذت تتَّجه إلى اعتبار المحتوى الدلالي للجملة أحد العوامل الأساسية في البنية النحوية؛ أي: أخذت تتَّجه إلى ربط اللغة بوظيفة الاتصال. وتسعى نظرية القواعد التحويلية التوليدية إلى عدم قصر غاية البحث اللساني على وصف الظواهر اللغوية، بل تطمح إلى أن تكون النظرية اللسانية قادرة على تقديم التَّفسيرات العلمية لجميع الظواهر اللغوية[١].

* البنيةُ السَّطحيةُ والبنيةُ العميقةُ عند ابن جنِّـي :

لقد كان ابن جني – رحمه الله تعالى – من أكثر النُّحاة واللغويين العرب الذين أولوا البنية العميقة اهتمامهم وعنايتهم الفائقة، والحقّ أنَّ دراسته لها جاءت في مظاهر شتى ؛ ولا تتطابق مع ما ذكره شومسكي، ولكن الجوهر والمضمون متفقٌ في معظمه. فكما قسَّم تشومسكي بنية الكلام إلى بنية سطحية وبنية عميقة، نجد ابن جني يقول بالظاهر والباطن، والظاهر والأصل، وغير ذلك.

وفي هذا الشَّأن يقول **ابن جني** في الخصائص: "ولا يستنكر الاعتداد بما لم يخرج إلى اللفظ ؛ لأنَّ الدليل إذا قام على شيء كان في حكم الملفوظ به ؛ وإنْ لم يجرِ على ألسنتهم استعماله ".[٢] ونفهم من كلامه أنَّ البنية العميقة أو الباطن غير موجودة في الواقع بل هي في الدِّماغ مقدَّرةٌ غير ملفوظةٍ، ويقول: "ما يقوم الدليل عليه ممَّا لم يظهر إلى النُّطق به بمنزلة الملفوظ به"[٣]. ويقول في المنصف : "لا يُنكرُ أنْ يكونَ في كلامِهِمْ – العرب – أصولٌ غيرُ مَلْفُوْظٍ بِهَا، إلا أنَّهَا مع ذلك مُقَدَّرَةٌ وهذا واسعٌ في كلامهم[٤] وهذا ما يمكننا اعتباره «**البنية العميقة**»، ويقول أيضاً في سر الصناعة : "وإذا أمكن أن تتأول اللفظة على ظاهرها لم يسغْ العدول عنه إلى الباطن إلا بدليل، والدليل هنا إنَّما يؤكِّد الظَّاهر لا الباطن، فينبغي أن يكون العمل عليه دون غيره"[٥]. ومن ذلك قوله في (**باب في العُدول عن الثَّقيلِ إلى ما هو أثقل منه لضربٍ من الاستخفاف**) :" اعلم أنَّ هذا موضع يدفع ظاهره إلى أن يعرف غوره وحقيقته، وذلك أنَّه أمرٌ يعرض للأمثال إذا ثقلت لتكريرها، فيترك الحرف إلى ما هو أثقل منه ؛ ليختلف اللفظان فيخفا على اللِّسان"[٦]. وهذا وغيره يمكننا اعتباره «**البنية العميقة (الباطن) والبنية السطحية (الظاهر)**»، وهذا يُؤكِّد إدراك ابن جني لثُنائية البنية في العربية.

ويتحدَّث ابن جني عن **اهتمام العرب بالبنية السطحية**، ويُعلِّلُ لذلك ؛ ومن ذلك قوله : "باب في الحمل على الظَّاهر ؛ وإنْ أمكن أن يكون المُرادُ غيره ... هذا يدلُّك على قوة الظَّاهر عندهم"[٧]. ويقول : "فاعرف بما ذكرته، قوة اعتقاد العرب في الحمل على الظاهر ما لم يمنع منه مانعٌ"[٨].

ويُعلل ابن جني لاهتمام العرب بالبنية السطحية؛ حيث يقول: "الدلالة اللفظية أقوى من الدلالة المعنوية".[٩] وقوله: "ولتحامي الإطالة ما أحذف أطرافاً من القول على أنَّ فيما يخرج إلى الظَّاهر كافياً".[١٠] وقوله:"وإنَّما العمل على الظَّاهر لا على المُحتمل".[١١] ويقول:" فالمعنى – إذاً – أُشيع وأسير حكماً من اللَّفظ ؛ لأنَّك في اللَّفظي متصورٌ لحال المعنوي، ولست في المعنوي بمُحتاج إلى تصور حكم اللفظي. فاعرف ذلك ... "[١٢].

وذلك لأنَّ: "الاكتفاء فيه بالمُسبب من السَّبب ؛ أي: لمَّا عرفت ذلك فكرت في إصلاحه فاكتفى بالمُسبب الذي هو العمارة من السَّبب الذي هو الفكر فيه. قيل: هذا وإنْ كان مثله ممَّا يجوز، فإنَّه ترك للظَّاهر وإبعاد في المُتناول، ومع هذا فإنَّك كيف تصرَّفتْ بك الحال إنَّما أوقعت الفكر في عمارة حاله، بعد أن عرفت ذلك منها، فوقعت العمارة إذاً بعد وقت المعرفة، فإذا كان كذلك ركبت سمت الظاهر فغُنيت به عن التَّطال والتَّطاول"[١٣]. ويؤكِّد ابن جني قوة الظَّاهر، وعلَّل لذلك بقوله: "لمَّا لم يظهر ذلك العامل ضعف حكمه، وصارت المعاملة مع هذا الظَّاهر"[١٤]. وهذا الكلام يتوافق مع ما يراه البنيويون التقليديون (الوصفيون).

ومن ذلك وغيره نفهم أنَّ البنية السطحية الظاهرة قد تغني عن البحث عن البنية العميقة إذا كان المعنى واضحاً؛ ولأنَّ التعامل مع البنية العميقة فيه ضربٌ من الحدس والتَّخمين، وهذا ممَّا أخذه العلماء على آراء البنيويين التحويليين كما مرَّ بنا[١٥].

* علاقةُ البنيةِ السَّطحيةِ بالبنيةِ العميقةِ عند ابن جني :

يرى ابن جني **أنَّ البنية العميقة أقدم من البنية السطحية؛** حيث يقول: "اعلم أنَّ واضع اللغة لمَّا أراد صوغها وترتيب أحوالها؛ هجم بفكره على جميعها، ورأى بعين تصوُّره وجوه جملها وتفاصيلها، وعلم أنَّه لا بُدَّ من رفض ما شنع تألفه منها نحو: (هع وقج وكق)، فنفاه عن نفسه، ولم يمرره بشيء من لفظه، وعلم أيضاً أنَّ ما طال وأملَّ بكثرة حروفه لا يمكن فيه من التَّصرف ما أمكن في أعدل الأصول

وأخفِّها ؛ وهو الثلاثي، وذلك أنَّ التَّصرف في الأصل وإن دعا إليه قياسٌ، وهو الاتساع به في الأسماء والأفعال والحروف" (١٦).

ويرى ابن جني أنَّ العلاقة بين البنية العميقة والسطحية علاقة عضوية قوية ؛ ولذلك يقول: "وهذا الظَّاهر مماس لذلك الباطن، كُلُّ جزءٍ منه منطوٍ عليه، ومحيط به" (١٧). ويقول : "المحذوف للدلالة عليه عندك بمنزلة الظَّاهر" (١٨). ومن ذلك قوله : "ولو أظهروا هذا الفعل هنا لما أحال معنى ولا أزال غرضاً" (١٩). وقوله : "ومن ذلك امتناعهم من إظهار الحرف الذي تعرف به أمس، حتى اضطروا لذلك إلى بنائه لتضمُّنه معناه، فلو أظهروا ذلك الحرف فقالوا مضى الأمس بما فيه لما كان خلفاً ولاخطأً" (٢٠). وهذا ما أخذ به علم لغة النص فيما بعد، فهذا نوعٌ من عناصر تماسك النَّص.

ويُفهم من كلام ابن جني أنَّ اهتمام العرب والعلماء بالظَّاهر أو البنية السطحية لم يمنعهم من معرفة العلاقة العضوية بين البنيتين السطحية والعميقة، وأنَّ المعنى يربط بينهما، وأنَّ البنية العميقة في بُؤرة عنايتهم واهتمامهم، فالبنيةُ العميقةُ والسَّطحية في نحونا العربي القديم ما هي إلا ظاهرة التَّقدير أو التَّأويل للمعنى، وذلك كثيرٌ ومشهورٌ.

ويزيد ابن جني الأمر وضوحاً حيث يقول : "فأمَّا إذا لم يظهر إلى اللفظ ؛ وكان إنَّما هو مُقدَّر في النَّفس، غير مُستكره عليه اللفظ، فإنَّه لا يقبحُ، ألا ترى أنَّ هنا أشياء مُقدَّرة لو ظهرت إلى اللَّفظ قَبُحَتْ؛ ولأنَّها غيرُ خارجةٍ إليه ما حسنت ؛ من ذلك قولهم: «اختصم زيد وعمرو» ألا ترى أنَّ العامل في المعطوف غير العامل في المعطوف عليه، فلا بد إذاً من تقديره على «اختصم زيد واختصم عمرو»، وأنت لو قلت ذلك لم يجز" (٢١). ويقول أيضاً: "يدلُّ على قوة مُراعاتهم للأصل المُغيَّر، وأنَّه عندهم مُراعي مُعتدٌّ مُقدَّرٌ " (٢٢).

* مظاهرُ اهتمامِ ابن جنّي بالبنيةِ العميقةِ والسَّطحيَّةِ في الخصائص :

يظهر اهتمام ابن جني بثنائية البنية في مظاهر ومسائل كثيرة، من أهمها دراسته للآتي :

أولاً – دراسة الأصل والفرع : الأصل في الجمل والمفردات هو البنية العميقة، والفرع هو البنية السطحية في عُرف البنيويين التحويليين، وللعلماءِ العربِ – ومنهم ابن جني – موقفٌ من مسألة الأصل والفرع، قد يتَّفق في مُعظمه مع رأي اللُّغويين المُحدثين، فإنَّ الأصل هو ما يوجد ويستمر في جميع فروعه، وهو ما لا يحتاج إلى علامة. وهو بذلك مستغنٍ عن فروعه، وإنَّه ما يبنى عليه.

ولقد أولى ابن جني مسألة الأصل والفرع عناية فائقة، ومن ذلك قوله : "ومن إصلاح اللفظ قولهم : «كأن زيداً عمرو» اعلم أنَّ أصل هذا الكلام «زيد كعمرو» ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه (إنَّ) فقالوا : «إنَّ زيداً كعمرو» ثم إنَّهم بالغوا في توكيد التشبيه : فقدَّموا حرفه إلى أول الكلام، عنايةً به، وإعلاماً أنَّ عقد الكلام عليه، فلمَّا تقدَّمت الكاف وهي جارة لم يجز أن تباشر (إنَّ) ؛ لأنَّها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل، فوجب لذلك فتحُها، فقالوا : «كأنَّ زيداً عمرو» "(٢٣) ؛ على أنَّ (زيداً) مبتدأ، وأنَّ النَّصبة حركة اقتضاءٍ. ويرى ابن جني أنَّ (كأنَّ) مركَّبة من الكاف و(أنَّ)، والدليل على ذلك قوله : "كأنَّ ولعلَّ ... وهما مركَّبتان لأن الكاف زائدة واللام زائدة "(٢٤).

ومَنْ يقرأ كلام ابن جني السابق عن التحويلات والإضافات التي يمكنها أن تلحق الجملة السابقة وأمثالها، يحسُّ بوشائج جلية بين كلامه، وما يذهب إليه البنيويون التحويليون، كما يتوافق مع ما يراه علم السيميائية من دراسة ما يُؤثِّر في الدلالة للكلمة أو الجملة، ويتوافق مع التداولية أيضاً، وعلم لغة النصِّ، والمدرسة الوظيفية، وغير ذلك من المناهج اللغوية الحديثة.

ويقول في ذلك أيضاً:" كما أنَّ التأنيث لمَّا كان معنى طارئاً على التَّذكير احتاج إلى زيادة في اللفظ علماً له ؛ كـ (تاء) طلحة وقائمة وألفي بشرى وحمراء وسكرى، وكما أنَّ التعريف لما كان طارئاً على التَّنكير احتاج إلى زيادة لفظ به ؛ كـ (لام التعريف) في الغلام والجارية، ونحوه "(٢٥).

فممَّا سبق يتأكَّد لدينا أنَّ ابن جني قد أولى مسألة الأصل والفرع عناية فائقة،

وأنَّه وصف كيفية تحوُّل الجمل أو المفردات من الأصل إلى الفرع ؛ وبعبارة أخرى من البنية العميقة إلى البنية السطحية، والأمثلة على ذلك كثيرةٌ في خصائصه. ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله : " لأنَّ لهذه اللغة أصولاً وأوائل قد تخفى عنَّا، وتقصر أسبابها دوننا ؛ كما قال سيبويه : أو لأنَّ الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر " (٢٦).

ويؤكِّد ذلك بقوله : " أفلا ترى إلى الصنعة كيف تحيل لفظاً إلى لفظٍ، وأصلاً إلى أصلٍ، وهذا ونحوه إنَّما الغرض فيه الرياضة به، وتدرُّب الفكر بتجشُّمه، وإصلاح الطَّبع لما يعرض في معناه وعلى سمته " (٢٧). ومثل ذلك الأمر من الصنعة "قد يكون الأصلُ واحداً وفروعه متضعفة ومتصعِّدة، ألا ترى أنَّ الاشتقاق تجد له أصولاً ثم تجد لها فروعاً، ثم تجد لتلك الفروع فروعاً صاعدة عنها " (٢٨). ويقول : "وأمَّا الاشتقاق الأكبر: فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنىً واحداً تجتمع التراكيب الستة، وما يتصرف من كُلِّ واحدٍ منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصَّنعة والتَّأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد... " (٢٩).

ولكن الحديث عن الأصل والفرع، والتكهن بالأصل فيه لجوءٌ إلى المنهج التاريخي الذي يأباه الوصفيون ؛ وخاصة إذا تعلَّق الأمر بأصل المفردات، ولكن الموقف مغايرٌ تماماً عند التحويليين التوليديين وخاصة إذا تعلَّق الأمر بأصل الجمل والتراكيب.

وليس هذا الأمرعلى إطلاقه – الأصل والاشتقاق – بل له ضوابطه وشروطه التي يجب أن تُراعى، ومن ذلك عند ابن جني "فأمَّا أن يتكلَّف تقليب الأصل ووضع كُلِّ واحدٍ من أحنائه موضع صاحبه ؛ فشيء لم يعرض له ولا تضمن عُهدته " (٣٠). ويزيد ابن جني هـذا الأمر وضوحاً حيث يقول : " العربُ إذا غيَّرت كلمةً عن صورةٍ إلى أخرى اختارت أن تكـون الثانية مُشابهة لأصـول كلامهم ومُعتاد أمثلتهم " (٣١). وقد نصَّ النُّحاة على أنَّ مُخالفة الأصل لا تكون إلا لغرضٍ، وخصَّص **ابن جني** باباً لهذه المسألة سمَّاه (**إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول ما لم يدعُ داعٍ إلى التَّرك والتَّحوُّل**)(٣٢).

والتَّحول عن الأصل مقبولٌ لدى النُّحاة لكنهم لا يُفرِّطون في تأويله بغير داعٍ، ويرفض النُّحاة التَّعسُّف في التَّأويل ؛ من أجل هذا أوصى **ابن جني** بالمُلاطفة في التَّعامل مع الصُّور المُتغيرة عن الأصل حيث يقول: "وذلك أن ترى العرب قد غيَّرت شيئاً من كلامها من صورةٍ إلى صورةٍ، فيجب حينئذ أن تتأتى لذلك وتلاطفه، لا أن تخبطه وتتعسَّفه" (٣٣).

ولقد عرض البنيويون التحويليون لمسألة الأصل والفرع في مواضع مختلفة – كما مرَّ – منها أيضاً : "بحثهم للألفاظ ذات العلامة (mark) وتلك التي بلا علامة (un mark)، وقرَّروا أنَّ الألفاظ غير المُعلَّمة هي الأصل، وهي أكثر دوراناً في الاستعمال، وأكثر تجرداً، ومن ثمَّ أقرب إلى البنية العميقة... فالمفرد غير المعلم (book-boy) والجمع تلحقه (s) (boy – books)، والمفردُ أصلٌ، والجمعُ فرعٌ" (٣٤).

ثانياً – دراسة العُمَد والفَضْلات : لقد حدَّد النُّحاة العرب البنية العميقة للجمل العربية في نمطين: الجملة الاسمية (المبتدأ + الخبر) والجملة الفعلية (الفعل + الفاعل)(٣٥)، وهم يُسمُّون هذه الأشياء الأربعة (العُمَد) وما سواهم (فضلات) أو مُكمّلات الجملة كـ"المفعول به، والتحذير، والإغراء، والاختصاص، والمنادى، والمندوب، والاستغاثة، والترخيم، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمستثنى، والحال، والتمييز، ونواصب المضارع" (٣٦). ومن ذلك تأكيدهم أهمية الفاعل؛ لأنَّ الفاعل عمدة فلا يحذف(٣٧).

ويرى ابن جني كغيره من النُّحاة العرب أنَّ بالعربية نوعين من الجمل – الاسمية والفعلية – وعماد الاسمية (المبتدأ والخبر) وعماد الفعلية (الفعل والفاعل)، وما زاد على ذلك سمَّوه بالفَضْلاتِ التي تلزم البنية السَّطحية، ومن ذلك قوله: "وكان صاحب الجملة التي هي (الفعل والفاعل) إنَّما هو الفاعلُ، وإنَّما جِيء بالفعل له ومن أجله، وكان أشرف جزأيها وأنبهها" (٣٨). ومن ذلك قوله : "(الفعل والفاعل) قد تنزلا باثني عشر دليلاً منزلة الجزء الواحد" (٣٩). ومن ذلك قوله : "وكذلك القول على المفعول أنَّه إنَّما ينصب إذا أسند الفعل إلى الفاعل فجاء هو فضلة" (٤٠). وقوله :

"(زيد) من قولك : «ضّربت زيداً» إنَّه إنَّما انتصب لأنَّه فضلة ومفعول به، فالجواب قـد استقل بقولك ؛ لأنَّه فضلة، وقولك من بعد ومفعول به تأنيس وتأييد لا ضرورة بك إليه" (٤١).

ويتحدَّث عن الفَضْلاتِ قائلاً : "ألا ترى أنَّ الفضلات كثيرةٌ ؛ كالمفعول به، والظرف والمفعول له، والمفعول معه، والمصدر، والحال، والتَّمييز، والاستثناء" (٤٢)، ويقول : "وإنَّما كلامنا على حذف ما يحذف وهو مراد، فأمَّا حذفه إذا لم يرد فسائغ لا سؤال فيه ؛ وذلك كقولنا: «انطلق زيدٌ» ألا ترى هذا كلاماً تاماً ؛ وإن لم تذكر معه شيئاً من الفضلات، مصدراً ولا ظرفاً ولا حالاً ولا مفعولاً له ولا مفعولاً معه، ولا غيره، وذلك أنَّك لم ترد الزيادة في الفائدة بأكثر من الإخبار عنه بانطلاقه دون غيره" (٤٣). وهذا الكلام لايُقلل من أهمية الفضلات في الجمل، فهي تأتي لمعنى أو زيادة في معنى، ومن ذلك قوله : "وبعد فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني ثم زيد فيها شيء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به" (٤٤).

وقد اهتم البنيويون التحويليون أيضاً بدراسة مثل هذه الظواهر، ويمكننا أن نرمز إلى ذلك عند البنيويين التحويليين بما يأتي : **التمدد والتوسع** : (أ) – (ب + ج)(٤٥).

ثالثاً – الحَمْلُ على المعنى والحملُ على الظَّاهر : من المسائل التي أولاها ابن جني عنايةً خاصَّةً، والأمثلةُ على ذلك كثيرة في الخصائص ؛ فقد أفرد ابن جني **فصلاً للحمل على المعنى**، يقول في مستهله : "اعلم أنَّ هذا الشَّرج غورٌ من العربية بعيدٌ، ومذهبٌ نازحٌ فسيحٌ، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً ؛ كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول؛ أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً، وغير ذلك" (٤٦). ومن ذلك قوله : "والحمل على المعنى واسعٌ في هذه اللغة جدّاً" (٤٧). ومن ذلك قوله: "وباب الحمل على المعنى بحرٌ لا ينكش ولا يفثج ولا يؤبى، ولا يغرض ولا يغضغض، وقد أرينا وجهه، ووكلنا الحال إلى قوة النظر وملاطفة التَّأوُّل، ومنه باب من هذه اللغة واسعٌ لطيفٌ طريفٌ" (٤٨). ومنه قوله : "فقد رأيت بما أوردناه غلبة

المعنى للفظ، وكون اللفظ خادماً له مشيداً به، وأنَّه إنَّما جيء به له ومن أجله، وأمَّا غير هذه الطريق من الحمل على المعنى وترك اللفظ ؛ كتذكير المؤنث وتأنيث المذكر، وإضمار الفاعل لدلالة المعنى عليه، وإضمار المصدر لدلالة الفعل عليه، وحذف الحروف والأجزاء التَّوامّ والجمل وغير ذلك ؛ حملاً عليه وتصوراً له، وغير ذلك ممَّا يطول ذكره ويمل أيسره ؛ فأمرٌ مستقرٌ ومذهبٌ غيرُ مستنكرٍ "(٤٩).

ويمكننا تلمُّس وشائج بين كلام ابن جني السابق، وما يتبناه البنيويون التحويليون التوليديون من تحويلات تلحق بالمفردات والجمل، كما يتعلق الأمر بالبنية العميقة والسطحية، أمَّا علم السيمائية فما قاله ابن جني إلا محور عمله الرئيس؛ ألا وهو البحث عن المعنى وتوضيحه، والأمر نفسه بالنسبة إلى علم لغة النَّصِّ وعناصر التماسك النصي، والتداولية، وغير ذلك من المناهج اللغوية البنيوية الحديثة.

وعن الحمل على الظاهر يقول ابن جني في (باب في الحمل على الظَّاهر ؛ وإنْ أمكن أن يكون المُراد غيره): "اعلم أنَّ المذهب هو هذا الذي ذكرناه، والعملُ عليه والوصية به، فإذا شاهدت ظاهراً يكون مثله أصلاً أمضيت الحكم على ما شاهدته من حاله، وإنْ أمكن أن تكون الحال في باطنه بخلافه "(٥٠)، ويقول: "فحمل أول الكلام على اللفظ، وآخره على المعنى، والحمل على اللفظ أقوى "(٥١).

ويُؤدِّي المعنى دوراً مهماً بين الحمل على المعنى والحمل على اللفظ، فكما يقول ابن جني : "قدرُ المعنى عندهم أعلى وأشرفُ من قدرِ اللَّفظِ "(٥٢). ويقول : "واعلم أنَّ القياس اللَّفظي إذا تأملته لم تجده عارياً من اشتمال المعنى عليه "(٥٣). ويقول: "تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو مالا غاية وراءه، وإنْ كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحَّحت طريق تقدير الإعراب ؛ حتى لا يشذ شيء منها عليك، وإيَّاك أن تسترسل ؛ فتفسد ما تُؤثر إصلاحه "(٥٤).

وبعد، فقد ظهر مبكراً احتفاء النُّحاة واللُّغويين العرب بالمعنى في تراثهم اللغوي(٥٥)، ورأينا ذلك جلياً عند المدرسة التوليدية التحويلية(٥٦) بعد أن أحجم قبلها

(بلومفيلد) عن دراسته – كما هو معروف – ففي نهاية المطاف تصدَّرت دراسة المعنى دراسات اللغويين الغرب ومناهجهم ؛ كعلم السيميائية مثلاً، والحمل على المعنى قد يُمثِّل (البنية العميقة)، والحمل على اللفظ يمثل (البنية السَّطحية)، وعليه فإنَّ ابن جني وعلماء العرب قد فطنوا لدراسة مثل هذه المسائل قبل مئات السنين!!

رابعاً – إصلاح اللفظ : من مظاهر اهتمام ابن جني بدراسة البنية السطحية والبنية العميقة دراسته لمسألة إصلاح اللفظ؛ فقد عقد لذلك فصلاً سمَّاه (باب في إصلاح اللفظ)، يقول في مستهله : "اعلم أنَّه لمَّا كانت الألفاظ للمعاني أزمّةً، وعليها أدلَّةٌ، وإليها مُوصِّلةٌ، وعلى المُراد منها مُحصِّلةٌ، عُنيت العربُ بها، فأولتها صدراً صالحاً من تثقيفها وإصلاحها"[٥٧]. ومن ذلك قوله : "ومن إصلاح اللفظ قولهم : «كأن زيداً عمرو» اعلم أنَّ أصل هذا الكلام «زيد كعمرو»، ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه (إنَّ) فقالوا : «إنَّ زيداً كعمرو»، ثم إنَّهم بالغوا في توكيد التَّشبيه، فقدَّموا حرفه إلى أول الكلام ؛ عنايةً به، وإعلاماً أنَّ عقد الكلام عليه، فلمَّا تقدَّمت الكاف وهي جارَّةٌ لم يجز أن تُباشر (إنَّ) ؛ لأنَّها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل، فوجب لذلك فتحُها فقالوا: «كأنَّ زيداً عمرو»"[٥٨]. ومن ذلك قوله : "وطريق إصلاح اللفظ كثيرٌ واسعٌ، فتفطَّن له، ومن ذلك أنَّهم لمَّا أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة، كما وصفوا بها النكرة، ولم يجزْ أن يجروها عليها ؛ لكونها نكرة أصلحوا اللَّفظ بإدخال (الذي) ؛ لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة ؛ فقالوا : «مررت بزيد الذي قام أخوه»، ونحوه"[٥٩]. ويُحدد ابن جني شروطاً لهذا الإصلاح ؛ يقول عن بعضها :" فالتَّأتِّي والتَّلطُّفُ في جميع هذه الأشياء، وضمُّها وملاءمةُ ذات بينها هو خاصُّ اللُّغةِ، وسرُّها، وطلاوتها الرَّائقة، وجوهرُها، فأمَّا حفظها ساذجةً، وقمشها[٦٠] محطوبةً[٦١] هرجةً[٦٢]، فنعوذ بالله منه"[٦٣].

ومسألة إصلاح اللفظ ليتوافق مع ما يحمله من معنى، شغلت فيما بعد بال أصحاب المدرسة التوليدية التحويلية التوليدية، وكذلك أصحاب المدرسة الوظيفية، والتداولية، والسيميائية، وعلم لغة النَّصّ، وغيرهم ؛ لأنَّ هذا الإصلاح يُساعد اللغة

على أداء وظيفتها ودورها المنوط بها من نقل الشحنات الإعلامية وغير ذلك، وقد فطن ابن جني واللغويون العرب لذلك قبل الجميع ؛ نظراً لسبقهم التاريخي، وأمَّا البنيويون التقليديون (الوصفيون) فلم يأبهوا لمثل هذا الأمر.

خامساً – دراسة الكلمات المنقولة والمشتقة : ومن مظاهر اهتمام النحاة بالبنية العميقة أيضاً دراستهم لِمَا يُسمَّى بالكلمات المنقولة والمُشتقَّةِ، وابن جني لم يخرج عن هذا الاهتمام. ومن أمثلة ذلك لدى ابن جني دراسته للاشتقاق أو ما يُسمِّيه (صناعة الاشتقاق)[٦٤] أو (طريق الاشتقاق)[٦٥]؛ حيث يقول: "الاشتقاقُ عندي على ضربين كبير وصغير؛ فالصغيرُ ما في أيدي الناس وكتبهم، كأنْ تأخذ أصلاً من الأصول فتتقراه، فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كتركيب (س ل م) فإنَّك تأخذ منه معنى السَّلامة في تصرُّفه ؛ نحو (سلم، ويسلم، وسالم، وسلمان، وسلمى، والسَّلامة) والسَّليم اللَّديغ ؛ أُطلق عليه تفاؤلاً بالسلامة، وعلى ذلك بقية الباب ... وأمَّا الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه السِّتة معنى واحداً تجتمع التَّراكيب الستة، وما يتصرَّف من كُلِّ واحدٍ منها عليه، وإنْ تباعد شيء من ذلك عنه رُدَّ بلُطف الصَّنعة والتَّأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التَّركيب الواحد"[٦٦]. ومنه قوله: "الاشتقاق تجد له أصولاً ثم تجد لها فروعاً، ثم تجد لتلك الفروع فروعاً صاعدة عنها"[٦٧]. ويقول: "وأيضاً فإنَّ كثيراً من الأفعال مشتقٌ من الحروف ؛ نحو قولهم : «سألتك حاجةً فلوليت لي» ؛ أي: قلت لي : لولا"[٦٨].

وتحدَّث ابن جني عن منفعة الاشتقاق قائلاً : "منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشكُّ فيها، فإذا رأى الاشتقاق قابلاً لها أنس بها وزال استيحاشه منها"[٦٩].

والاشتقاق والتَّوليد أمرٌ يهمُّ البنيويون التوليديون لا البنيويون التقليديون (الوصفيون).

سادساً – دراسة الضَّمائر : من المعروف أنَّ الضميرَ هو اسمٌ مُختصرٌ، والبنية السَّطحية المنطوقة للضمير يكمن تحتها بنية عميقة، كما أنَّ جانباً كبيراً من

هذه الضمائر لا يظهر في البنية السطحية للكلام ؛ أي : يستتر جوازاً أو وجوباً، ودراسة الضمير جلية في الخصائص ؛ ومن ذلك قول ابن جني : "المُضمر المُتصل وإن كان أضعف من الضمير المُنفصل، فإنَّه أكثر وأسير في الاستعمال منه"(٧٠)، وقوله "فأفرد الضمير مع قدرته على جمعه، وهذا يدلُّك على قوة اعتقادهم أحوال المواضع"(٧١). ودراسة ابن جني والنحاة العرب للضمائر ظاهرة جلية في تراثهم اللغوي. ويدرك ابن جني أهمية الضمير، ومن ذلك قوله :"ألا ترى أنَّك إذا قلت: «قام» وأخليته من ضمير، فإنَّه لا يتمُّ معناه الذي وضع في الكلام عليه وله ؛ لأنَّه إنَّما وُضع على أن يُفاد معناه مُقترِنا بما يُسند إليه من الفاعل، و«قام» هذه نفسها قول، وهي ناقصة مُحتاجة إلى الفاعل، كاحتياج الاعتقاد إلى العبارة عنه"(٧٢).

وقد اهتمَّ البنيويون التوليديون أيضاً بدراسة الضمائر ؛ لأهمية الضَّمائر في تحقيق التَّماسك الشَّكلي والدِّلالي. فتشكيل المعنى و إبرازه يعتمد على وضع الضمائر داخل النص، وأكَّد علماء النَّصِّ أنَّ للضمير أهمية في كونه :" يحيل إلى عناصر سبق ذكرها في النص... وأنَّ الضمير له ميزتان؛ الأولى: الغياب عن الدائرة الخطابية، والثانية: القدرة على إسناد أشياء معينة، وتجعل هاتان الميزتان من هذا الضمير موضوعاً على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية في دراسة تماسك النصوص"(٧٣). وعليه، فإنَّ دراسة ابن جني للضمير تشبه دراسات الباحثين المحدثين لعناصر التَّماسك النصِّي، وعلم لغة النصِّ.

سابعاً – دراسة التَّرخيم :التَّرخيم : التَّليين، وقيل : الحذف، ومنه ترخيم الاسم في النداء؛ وهو أن يحذف من آخره حرف أو أكثر، كقولك إذا ناديت حارثاً : يا حارُ، ومالكاً : يا مالُ؛ سمي ترخيماً لتليين المنادي صوته بحذف الحرف"(٧٤)، ومن ذلك قول ابن جني:" وعليه قولهم في المثل : «أطرق كرا» إنَّما هو عندنا ترخيم (كروان) على قولهم : «يا حارُ» ..."(٧٥)وقوله : "ومثله ترخيم (برثن ومنصور) فيمن قال : «يا حار» إذا قلت : «يا برث ويا منص» ..."(٧٦). كما تحدَّث ابن جني عن بعض مسائل التَّرخيم ؛ ومن ذلك قوله :" يضعف تحقير التَّرخيم ؛ لأنَّ فيه حذفاً "(٧٧).

ثامناً – دراسة الكلمات المركبة : من فرط اهتمام النحاة العرب بالبنية العميقة أو أصل الكلمة أو الكلام اهتمامهم بأصل الكلمات المنطوقة (السطحية) ومعرفة بنيتها العميقة (الأصلية)؛ ولذلك نجد عندهم الحديث عن التَّركيب الذي ينتج لنا كلمة مكونة من كلمتين (التركيب المزجي – الإسنادي – الإضافي)، فالمزجي مثل : حضر موت، فأصلها (حضر) و(موت)، والإسنادي مثل: (جاد الحقُّ) فأصلها (جاد) و(الحقُّ)، والإضافي : مثل : (عبد الله) فأصلها (عبد) و(الله) .. إلخ. وكذلك تحليلهم للكلمات مثل (مهما، كأنما، كذا، كأين، هذا، ها هنا، كذلك وهنالك، ربما، ممَّا، .. إلخ)، فمثل هذه الكلمات لها بنية عميقة أصلية غير المنطوقة السطحية بيد أنَّ التَّشابه بين البنيتين جلي. ومن ذلك قول ابن جني : "ومنها (هلمَّ) وهو اسم ائت وتعال، قال الخليل : هي مركبة، وأصلها عنده (ها) للتنبيه، ثم قال : لم ؛ أي : لم بنا، ثم كثر استعمالها، فحذفت الألف تخفيفاً، ولأنَّ اللام بعدها وإن كانت متحركة فإنها في حكم السكون" (٧٨). ومنه قوله : "(لولا) فاشتقُّوا الفعل من الحرف المركب من (لو) و(لا) " (٧٩).

تاسعاً – دراسة الإعلال والإبدال: وهي ظاهرتان لغويتان صرفيتان درسهما علماء العربية، ومنهم ابن جني، وهما – بلا شك – تسهمان بدور مباشر أو غير مباشر في التَّحويل من البنية العميقة إلى البنية السَّطحية، أو تسهم في تفسير البنية السَّطحية، ويُشير ابن جني إشارة عامة إلى شرط وقوع مثل هذه الظَّواهر اللُّغوية في العربية بقوله : "ولا تقدمنَّ على أمر من التَّغيير إلا لعذر فيه وتأت له ما استطعت، فإنْ لم تجنِ على الأقوى كانت جنايتك على الأضعف " (٨٠)وأسوق هنا أمثلة من أقوال ابن جني حول هذه الظواهر، وذلك على النحو الآتي :

(١) الإعلال: هو تغيير حرف العلة للتَّخفيف، وذلك بقلبه أو إسكانه أو حذفه، وقد درسه ابن جني في الخصائص، ومن ذلك قوله : " الحذف ضرب من الإعلال، والإعلال إلى السواكن لضعفها أسبق منه إلى المتحركات لقوتها" (٨١). وقوله : "وأمَّا أبو بكر فذهب في إعلال ثيرة إلى أنَّ ذلك؛ لأنَّها منقوصة من ثيارة، فتركوا الإعلال في

العين أمارة لما نووه من الألف "[٨٢]. ويقول أيضاً : "وكذلك باب أقام وأطال واستعاذ واستزاد ممَّا يسكن ما قبل عينه في الأصل؛ ألا ترى أنَّ أصل أَقَامَ أَقْوَمَ، وأصل استعاذ استعوذ، فلو أخلينا وهذا اللفظ لاقتضت الصورة تصحيح العين لسكون ما قبلها، غير أنَّه لمَّا كان منقولاً ومخرجاً من معتل هو قام وعاذ أجرى أيضاً في الإعلال عليه"[٨٣]. ويقول: "باب الفعل إذا كانت عينه أحد الحرفين أن يجيء معتلاً إلا ما يستثنى من ذلك ؛ نحو: طاول وبايع وحول وعور واجتوروا واعتونوا"[٨٤]. ومن ذلك قوله : "الإعلال بالزَّائد أولى منه بالأصل"[٨٥]. ومن ذلك قوله : "تراهم يُعلُّون المصدر لإعلال فعله"[٨٦].

(٢) الإبدال : هو التَّغيير الذي يلحق أي حرف هجائي ؛ سواء أكان (صحيحاً أم معتلاً)؛ بحيث يتحول إلى حرف صحيح آخر سوى الهمزة، وموضع الإبدال صيغة (افتعل) ومشتقاتها. وقد تعرَّض ابن جني لدراسة الإبدال في الخصائص، ومن ذلك قوله : "وكذلك استغنوا بـ (أينق) عن أن يأتوا به والعين في موضعها، فألزموه القلب أو الإبدال، فلم يقولوا (أنوق) إلا في شيءٍ شاذٍّ حكاه الفراء، وكذلك استغنوا بـ (قسي) عن (قووس) فلم يأتِ إلا مقلوباً"[٨٧]. وقوله : "وهم قد أبدلوا الحييان إلى الحيوان"[٨٨]. وقوله : "ومن ذلك قولهم «عمبر» أبدلوا النون ميماً في اللَّفظ ؛ وإن كانت الميم أثقل من النون فخففت الكلمة، ولو قيل «عنبر» بتصحيح النون لكان أثقل"[٨٩].

وهذا أيضاً من المسائل التي لا يأبه بها البنيويون التقليديون (الوصفيون).

عاشراً – دراسة القلب والإدغام : وهما من الظَّواهر الصَّرفية المشهورة في اللغة العربية، وقد اعتنى ابن جني بدراستهما، ومن أمثلة ذلك ما يأتي :

(١) القلب المكاني : هو: تقديم بعض الحروف أو تأخيرها داخل الكلمة الواحدة ؛ نحو: أشياء، يقولون : أصلها : شيئاء، وجاه، أصلها : وجه، .. إلخ. ويرى النُّحاةُ العربُ أنَّ القلب "يعرف بأصله ؛ كناء يناء مع النأي، كالجاه والحادي والقسي، وبصحته ؛ كأيس، وبقلة استعماله ؛ كآرام و آدر، وبأداء تركه إلى همزتين

عند الخليل نحو : جاء أو إلى منع الصرف بغير علة على الأصحِّ ؛ نحو: أشياء ؛ فإنها لفعاء، و قال الكسائي: أفعال، وقال الفراء : أفعاء، وأصلها أفعلاء "[٩٠]. ومن ذلك قوله : "الأول: وهو ما لا بُدَّ للطَّبع منه قلب الألف واواً للضمة قبلها، وياءً للكسرة قبلها، أمَّا الواو فنحو قولك في سائر (سويئر)، وفي ضارب (ضويرب)، وأمَّا الياء فنحو قولك في نحو تحقير قرطاس وتكسيره (قريطيس) و(قراطيس)، فهذا ونحوه ممَّا لا بُدَّ منه، من قِبَل أنَّه ليس في القُوة ولا احتمال الطبيعة وقوع الألف المدة الساكنة بعد الكسرة ولا الضمة، فقلب الألف على هذا الحد علته الكسرة والضمة قبلها، فهذه علةٌ برهانيَّةٌ، ولا لبس فيها، ولا توقُّف للنَّفس عنها، وليس كذلك قلب واو (عصفور) ونحوه ياء إذا انكسر ما قبلها ؛ نحو (عصيفير وعصافير)، ألا ترى أنَّه قد يمكنك تَحمُّل المشقَّة في تصحيح هذه الواو بعد الكسرة "[٩١].

وذكر ابن جني أغراض القلب وأهدافه ؛ حيث يقول : "الغرض في هذا القلب إنَّما هو طلبٌ للخِفَّةِ، فمتى وجدوا طريقاً أو شُبهةً في الإقامةِ عليها، والتَّعلُّلِ بخفَّتها سلكوها واهتبلوها "[٩٢]. كما أكَّد أنَّ القلب له شروطه وضوابطه، فلا يكون القلب على إطلاقه، ومن ذلك قوله : "متى وجدت مندوحة عن القلب لم ترتكبه "[٩٣].

وهذا أيضاً من المسائل التي لا يأبه بها البنيويون التقليديون (الوصفيون).

(٢) الإدغام : وهو إدخال حرف في حرف آخر من جنسه ؛ بحيث يكونان حرفاً واحداً مُشدِّداً، ولقد خصَّص ابن جني له فصلاً في الخصائص، ومن ذلك قوله : "الإدغام المألوف المعتاد إنَّما هو تقريبُ صوتٍ من صوتٍ، وهو في الكلام على ضربين :

أحدهما : أن يلتقي المثلان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام، فيُدغم الأول في الآخر، والأول من الحرفين في ذلك على ضربين: ساكنٌ ومُتحرِّكٌ، فالمُدغمُ السَّاكن الأصل ؛ كطاء (قطَّع)، وكاف (سكَّر)، والمُتحرك نحو دال (شدَّ) ولام (معتلّ).

والآخر: أن يلتقي المُتقاربان على الأحكام التي يُسوَّغُ معها الإدغامُ، فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتُدغمه فيه، وذلك مثل (ودَّ) في اللُّغة التَّميمية و(امَّحى،

وامَّاز، واصَّبر، واثَّاقل عنه)، والمعنى الجامع لهذا كله تقريبُ الصَّوتِ من الصَّوتِ" (٩٤). ومنه قوله : "ومن الأمر الطبيعي الذي لا بُدَّ منه، ولا وعي عنه ؛ أن يلتقي الحرفان الصحيحان، فيُسكَّن الأول منهما في الإدراج ؛ فلا يكون حينئذٍ بُدٌّ من الإدغام(٩٥). وقوله : "قالوا: إنَّ علة (شدَّ، ومدَّ) ونحو ذلك في الإدغام إنَّما هي اجتماع حرفين مُتحركين من جنسٍ واحدٍ" (٩٦).

وهذا أيضاً من المسائل التي لا يأبه بها البنيويون التقليديون (الوصفيون).

حادي عشر – بناء الفعل للمجهول (للمفعول) : من الأبواب المشهورة، ويُعدُّ مظهراً من مظاهر اهتمام النُّحاة العرب بالبنية العميقة؛ لدراستهم بناء الفعل للمفعول (للمجهول) ودراستهم للتغيرات التي تحدث لبنية الفعل وكذلك بنية الجملة؛ **فالماضي** يُضم أوله ويُكسر ما قبل الآخر، **والمضارع** يُضم أوله ويُفتح ما قبل الآخر، وقد تحدث بعض التغيرات الخاصة لبعض الأفعال كالفعل الأجوف؛ نحو : (قال) تصبح (قيل).. إلخ، فجملة : (كُسِرَ الزُّجَاجُ) بنية سطحية، وبنيتها العميقة (كَسَرَ الولدُ الزجاجَ)، وجملة (يُصَامُ رمضانُ) بنيتها العميقة (يصوم المسلمون رمضانَ). وفي هذا الشَّأن يقول ابن جني : "إنَّ العرب لمَّا قوي في أنفسها أمر المفعول حتى كاد يلحق عندها برتبة الفاعل وحتى قال سيبويه فيهما: «وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم»(٩٧) خصُّوا المفعول إذا أسند الفعل إليه بضربين من الصنعة:

أحدهما : تغيير صورة المثال مُسنداً إلى المفعول عن صورته مُسنداً إلى الفاعل، والعُدَّةُ واحدةٌ ؛ وذلك نحو : ضَرَبَ زيدٌ وضُرِبَ، وقَتَلَ وقُتِلَ، وأَكْرَمَ وأُكْرِمَ، ودَحْرَجَ ودُحْرِجَ.

والآخر : أنَّهم لم يرضوا ولم يقنعوا بهذا القدر من التَّغيير حتى تجاوزوه، إلى أن غيَّروا عدة الحروف مع ضم أوله، كما غيَّروا في الأول الصُّورة والصِّيغة وحدها، وذلك نحو قولهم : أحببته وحُبَّ، وأزكمه الله وزُكِمَ، وأضأده الله وضُئِدَ، وأملاه الله ومُلِئَ. قال أبو علي : فهذا يدلُّك على تمكُّن المفعول عندهم وتقدُّم حاله في أنفسهم إذ

أفردوه بأن صاغوا الفعل له صيغة مخالفة لصيغته وهو للفاعل، وهذا ضرب من تدريج اللغة عندهم"(٩٨).

وقد عرف البنيويون التحويليون بناء الجملة للمجهول، فهو أمرٌ مشهورٌ في اللغة الإنجليزية مثلاً، ويرى بعض العلماء – كما سنرى – أنَّ مبدأ (التحويل) أخذه تشومسكي من النحو العربي والعبري من أجل تطوير نمطه التوليدي الذي يعجز عن تفسير جملة المبني للمجهول، نحو: ضربُ زيد. فهل زيد ضارب أو مضروب؟ هذا بالنسبة إلى بناء الجملة، أمَّا بناء الفعل وما يلحقه من تغييرات فلا يدخل معها نظراً لاختلاف اللُّغات.

ثاني عشر – دراسة الإلحاق والتَّعويض: لقد اهتمّ النحاة العرب بدراسة ظاهرة الإلحاق وظاهرة التعويض اهتماماً بالغاً؛ وذلك حرصاً منهم على معرفة البنية العميقة وتقديرها، وذلك "لأنَّهم قصدوا التَّعويض رعاية للأصل"(٩٩)، "ولأنَّ الغرض من التَّعويض تكميل الكلمة، وأين كملت حصل غرض التَّعويض"(١٠٠)، "وهذا التَّعويض نوعان: تعويض جواز وتعويض وجوب"(١٠١). ومن أمثلة دراسة ابن جني لهاتين الظاهرتين ما يأتي:

(١) الإلحاق: لقد درس ابن جني الإلحاق في خصائصه، ومن ذلك قوله: "الإلحاق إنَّما هو صناعة لفظية"(١٠٢)، وقوله: "صنعة اللفظ وهي الإلحاق"(١٠٣)، ويقول: "كان الإلحاق طريقاً صناعيّاً لفظياً"(١٠٤). ويقول: "وقال أبو عثمان في الإلحاق المُطَّرد: إنَّ موضعه من جهة اللام؛ نحو: (قعدد، ورمدد، وشملل، وصعرر)، وجعل الإلحاق بغير اللام شاذّاً لا يقاس عليه"(١٠٥). ومن ذلك قوله: "فلمَّا كانت هذه الزوائد في هذه المثل إنَّما جيء بها للمعاني؛ خشوا إن هم جعلوها ملحقة بذوات الأربعة أن يقدَّر أنَّ غرضهم فيها إنَّما هو إلحاق اللفظ باللفظ؛ نحو: (شملل، وجهور، وبيطر) فتنكبوا إلحاقها بها؛ صوناً للمعنى، وذبّاً عنه أن يستهلك ويسقط حكمه، فأخلوا بالإلحاق لما كان صناعة لفظية ووقَّروا المعنى"(١٠٦). ومن ذلك قوله: "إنَّهم لا يلحقون الزَّائد من أول الكلمة إلا أن يكون معه زائدٌ آخرٌ، فلذلك جاز الإلحاق

بالهمزة والياء في (ألندد، ويلندد) لما انضم إلى الهمزة والياء النون "[١٠٧]. ومن ذلك قوله: "ومن ذلك أيضاً أنَّهم لا يُلحقون الكلمة من أولها إلا أن يكون مع الحرف الأول غيره "[١٠٨].

واللَّواحق والزوائد أمرٌ يعرفه معظم اللغات أيضاً، ومع ذلك لا يدخل ذلك الأمر في دراسات الوصفيين.

(٢) التَّعويض : درس ابن جني كثيراً من مسائله في الخصائص، ومن ذلك قوله : "ومثله في التَّعويض لا الفرق قولهم : تقى وتقواء، ومضى على مضوائه، وهذا أمرٌ ممضوٌّ عليه، ونحوه في الإغراب قولهم : عَوَى الكلبُ عوَّةً، وقياسه عيَّة "[١٠٩]. وقوله : "ومثله الضّواة والحواة، فأمَّا (آية وغاية) وبابهما فشاذٌّ، وكأنَّ فيه ضرباً من التَّعويض ؛ لكثرة اعتلال اللام مع صحة العين إذا كانت أحد الحرفين "[١١٠]. ومن ذلك قوله : "وعلى ذلك أيضاً عوَّضوا في المصدر ما حذفوه في الفعل، فقالوا: أكرم يكرم، فلمَّا حذفوا الهمزة في المضارع أثبتوها في المصدر فقالوا: الإكرام "[١١١]. ومنه قوله : "ألا تراهم لمَّا حذفوا ياء (فرازين) عوَّضوا منها الهاء في نفس المثال، فقالوا : فرازنة، وكذلك لمَّا حذفوا فاء (عِدَّة) عوَّضوا منها نفسها التاء، وكذلك (أينق) في أحد قولي سيبويه فيها، لمَّا حذفوا عينها عوَّضوا منها الياء "[١١٢].

وهذا أيضاً من المسائل التي لا يأبه بها البنيويون التقليديون (الوصفيون).

ثالث عشر – دراسة العدل والإهمال : وهما ظاهرتان مشهورتان في الدرس اللغوي العربي، وقد درسهما ابن جني في الخصائص، ومن أمثلة ذلك ما يأتي :

(١) العَدْلُ : هو : تحويل الاسم من حالة إلى حالة أخرى مع بقاء المعنى الأصلي، أو خروج الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى[١١٣]. وهو تحويل اللَّفظ من هيئةٍ إلى أخرى لغير قلب أو تخفيف أو إلحاق[١١٤]. وقيل : ومعنى العَدْلِ أن يشتق من الاسم النكرة الشائع اسمٌ ويغير بناؤه، إمَّا لإزالة معنى إلى معنى، وإمَّا لأن يُسمى به[١١٥]. وقيل : معنى العدل أن تلفظ ببناء وأنت تريد بناء آخر ؛ نحو: عمر وأنت تريد عامراً، وزفر وأنت تريد زافراً[١١٦]، والعدل إنَّما هو أن تلفظ ببناءٍ وتريد

الآخر[١١٧] قال الرضي: "العدل إخراج الاسم عن صيغته الأصلية بغير القلب، لا للتخفيف، ولا للإلحاق، ولا لمعنى، فقولنا:(بغير القلب)، ليخرج نحو: أيس، في يئس، وقولنا: (لا للتخفيف) احتزار عن مقام، ومقول، وفخذ، وعنق، وقولنا (ولا للإلحاق)، ليخرج ؛ نحو: كوثر، وقولنا: (ولا لمعنى) ليخرج نحو: رجيل ورجال ... ويقال : اسم معدول؛ أي : مصروف عن بنيته، والعدول : الانصراف والخروج"[١١٨].

وقد درس **ابن جني** ظاهرة العدل في اللغة العربية في الخصائص، ومن ذلك قوله : "فإن قلت : إنَّ العدلَ ضربٌ من التَّصرُّف، وفيه إخراجٌ للأصل عن بابه إلى الفرع، وما كانت هذه حالة أقنع منه البعض، ولم يجب أن يشيع في الكُلِّ"[١١٩]. ومن ذلك قوله : "قد يؤلّف العدل ؛ نحو: أُحاد وثُناء وثُلاث ورُباع، وكذلك إلى عُشار"[١٢٠]. ومن ذلك قوله : "وذلك أنَّه كثيراً ما يُعدَل عن أصول كلامهم ؛ نحو : عُمَر، وزُفَر، وجُشَم، وقُثَم، وثُعَل، وزُحَل"[١٢١]. وهذه المسألة يسيطر على دراستها المنهج التاريخي والتأويل، وهذا يتناقض مع أسس البنويين التقليديين (الوصفيين).

(٢) الإهمال: هو ضد الاستعمال، وقد يكون الإهمال مقصوداً به عدم استعمال اللفظ، وقد يُقصد به إهمال عمل بعض العوامل، وهو ظاهرة كبيرة في الدرس اللغوي العربي، وقد درسها ابن جني في خصائصه، ومن ذلك قوله : "فإن قلت: فقد نجد في اللغة أشياء كثيرة غير محصاةٍ ولا محصلةٍ ؛ لا نعرف لها سبباً، ولا نجد إلى الإحاطة بعللها مذهباً، فمن ذلك إهمال ما أهمل، وليس في القياس ما يدعو إلى إهماله، وهذا أوسعُ من أن يحوج إلى ذكر طرف منه ..."[١٢٢]. ومن ذلك قوله : "أمَّا إهمال ما أهمل ممَّا تحتمله قسمة التَّركيب في بعض الأصول المُتصوَّرة أو المُستعملة، فأكثرُه متروكٌ للاستثقال، وبقيته ملحقةٌ به، ومقفَّاةٌ على إِثْرِهِ، فمن ذلك ما رُفض استعماله لتقارُب حروفه ؛ نحو: (سص، وطس، وظث، وثظ، وضش، وشض) وهذا حديث واضحٌ ؛ لنفور الحِسِّ عنه، والمشقَّة على النفس لتكلُّفه"[١٢٣].

ويقول : "إنَّهم لمَّا أمسُّوا الرباعي طرفاً صالحاً من إهمال أصوله، وإعدام حال التمكن في تصرُّفه ؛ تخطوا بذلك إلى إهمال بعض الثُّلاثي، لا من أجل جفاء

تركبه بتقاربه ؛ نحو (سص، وصس)، ولكن مِنْ قِبَلِ أنَّهم حذوه على الرُّباعي، كما حذوا الرُّباعي على الخُماسي، ألا ترى أنَّ (لجع) لم يترك استعماله لثقله من حيث كانت اللام أخت الراء والنون ..." (١٢٤). ومنه قوله : "سبب إهمال ما أهمل إنَّما هو لضربٍ من ضروبِ الاستخفاف، لكن كيف، ومن أين، فقد تراه على ما أوضحناه، فهذا الجواب عن إهمالهم ما أهملوه من مُحتمل القسمة لوجوه التَّراكيب، فاعرفه ولا تستطله، فإنَّ هذا الكتاب ليس مبنيّاً على حديث وجوه الإعراب، وإنَّما هـو مقام القول على أوائل أصول هـذا الكلام، وكيف بدئ وإلام نحى..." (١٢٥). وكلام ابن جني السابق يتعارض تماماً مع البنيويين الوصفيين.

ويناقش ابن جني مسائل عدة ذات صلة بظاهرة الإهمال حيث يقول: "فإنَّ أحداً لم يتكلَّف الكلام على علة إهمال ما أهمل واستعمال ما استعمل. وجماع أمر القول فيه والاستعانة على إصابة غروره ومطاويه لزومك محجة القول بالاستثقال والاستخفاف، ولكن كيف، وعلام، ومن أين، فإنَّه باب يحتاج منك إلى تأن وفضل بيان وتأت، وقد دقَّقت لك بابه بل خرقت بك حجابه، ولا تستطل كلامي في هذا الفصل أو ترينَّ أنَّ المُقنع فيه كان دون هذا القدر، فإنَّك إذا راجعته وأنعمت تأمله ؛ علمت أنَّه منبهة للحِسِّ مُشجِّعة للنفس" (١٢٦).

وبعد، فإنَّنا قد لا نجد صدىً لدى البنيويين التقليديين، والتحويليين (التوليديين)، لكثيرٍ من الظَّواهرِ اللُّغوية السَّابقة، ولم يدرسوها بالمنظور الذي جاء عند ابن جني في الخصائص ؛ كدراسة الضمائر، والتَّرخيم، والمركب المزجي، والإعلال، والإبدال، والإلحاق، والإدغام، والقلب، والتعويض، والكلمات المشتقة، والكلمات المنقولة ... إلخ؛ وذلك لاختلاف اللغات، فهذا من باب اختلاف الألسنة، فبعض هذه الظَّواهر لا تعرفها اللغات الأعجمية، وقد يكون ذلك دليلاً على سعة العربية، ومرونتها وتنوُّعها، كما تدلُّ دراسة ابن جني لهذه المسائل والأبواب على تفحُّصه للغة العربية وتراكيبها، وسبره لأغوارها.

رابع عشر – دراسته لأسلوب التَّعجب : دراسة ابن جني لأسلوب التَّعجب تشي بأنَّ في هذا الأسلوب تحولاً من بنية إلى أخرى، ومن دلالة إلى أخرى، وللإيجاز

أسوق بعض عبارات ابن جني في الخصائص التي تدلُّ على ذلك، ومنها قوله : "وكذلك نعتقد نحن أيضاً في الفعل المبنيّ منه فِعْلُ التعجب أنه قد نُقِل عن فَعَل وفَعِل إلى فَعُلَ، حتى صارت له صفةُ التَّمكّن والتَّقدّم، ثم بُني منه الفعل، فقيل : ما أفعلـه، نحو ما أشعره ؛ إنَّما هو من شَعُر ... وكذلك ما أقتله وأكفره : هو عندنا من قَتُل وكَفُر تقديراً، وإن لم يظهر في اللَّفظ استعمالاً ، فلمَّا كان قولهم : كارمني فكرمته أكرمه، وبابه صائراً إلى معنى فَعُلت أفعُل أتاه الضمّ من هناك. فاعرِفه "(١٢٧).

وفي (باب في نقض الأوضاع إذا ضامّها طارئ عليها) يقول : "من ذلك لفظ الاستفهام إذا ضامّه معنى التعجّب استحال خبراً. وذلك قولك : مررتُ برجلٍ أيّ رجلٍ. فأنت الآن مُخبرٌ بتناهي الرُّجل في الفضل، ولست مستفهِماً. وكذلك : مررت برجل أيِّما رجل ؛ لأنَّ (ما) زائدة. وإنَّما كان كذلك ؛ لأنَّ أصل الاستفهام الخبر، والتعجّبُ ضربٌ من الخبر. فكأنَّ التعجّب لمّا طرأ على الاستفهام إنَّما أعاده إلى أصله : من الخبريّة "(١٢٨).

خامس عشر – دراسة العامل : العامل من الأمور التي اهتم بدراستها ابن جني مُشاركاً النُّحاة العرب في هذا الشَّأن، ولا داعي لإطالة الحديث عن نظرية العامل، وما يهمنا هنا دراسة ابن جني في هذا الشَّأن، ومن ذلك قوله : "رتبة المعمول أن يكون بعد العامل فيه "(١٢٩). ويقول عبارته الرَّائدة الذَّكية : "فالعملُ من الرفع والنصب والجر والجزم ؛ إنَّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنَّما قالوا لفظي ومعنوي لمَّا ظهرت آثار فعل المُتكلِّم بمُضامَّة اللَّفظ للَّفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضحٌ "(١٣٠).

ومنه قوله : "ما يُحدثه التَّركيب من الحركة ليس بأقوى ممَّا يُحدثه العامل فيها، ونحن نرى العامل غير مؤثر في المبنى ؛ نحو: من أين أقبلت، وإلى أين تذهب، فإذا كان حرف الجر على قوته لا يُؤثِّر في حركة البناء..."(١٣١). وقوله : "الحرف العامل وإن كان زائداً فإنَّه لابدَّ عاملٌ "(١٣٢). ومن ذلك قوله : "قولنا في المعطوف: إنَّ العامل فيه غير العامل في المعطوف عليه "(١٣٣). وقوله : " البدل العامل عندك فيه هو غير العامل في

المُبدل منه" (١٣٤). وقوله : "العامل في الحال هو غير العامل في صاحب الحال" (١٣٥). وقوله : "وأقوى أحوال حرف العطف أن يكون في قوة العامل قبله، وأن يلي من العمل ما كان الأول يليه" (١٣٦). ومنه قوله : "ومن الاحتياط إعادة العامل في العطف والبدل، فالعطف نحو: «مررت بزيد وبعمرو»، فهذا أوكد معنى من «مررت بزيد وعمرو»، والبدل كقولك: «مررت بقومك بأكثرهم»، فهذا أوكد معنى من قولك: «مرت بقومك أكثرهم»، ووجوه الاحتياط في الكلام كثيرة، وهذا طريقها فتنبَّه عليها" (١٣٧).

وممَّا سبق وغيره نستطيع أن نقول إنَّ أبا الفتح كان يرى أنَّ العوامل ثلاثة : العامل اللفظي، والعامل المعنوي، والعامل اللّفظي المعنوي. ويرى أنَّ العوامل اللّفظية في الحقيقة معنوية، وهي جميعها ترجع إلى المتكلم أولاً وآخراً، فإّنه العامل الحقيقي. ومن ذلك رأيه في تقديم الأقوى من المتقاربين قال : "وأنا أرى أّنَّهم إنَّما يُقدِّمون الأقوى من المُتقاربين من قبل أن جمع المُتقاربين يثقل على النَّفس، فلمَّا اعتزموا النُّطق بهما قدَّموا أقواهما لأمرين؛ أحدهما: أنَّ رتبة الأقوى أبداً أسبق وأعلى، والآخر: أّنَّهم إنَّما يُقدِّمون الأثقل ويؤخرون الأخفَّ، من قِبَلِ أنَّ المتكّلم في أول نُطقه أقوى نفساً وأظهر نشاطاً، فقدَّم أثقل الحرفين، وهو على أجمل الحالين، كما رفعوا المبتدأ لتقدُّمه فأعربوه بأثقل الحركات وهي الضمة، وكما رفعوا الفاعل لتقدُّمه، ونصبوا المفعول لتأخُّره، فإنَّ هذا أحد ما يحتجّ به المبتدأ أو الفاعل" (١٣٨). ويقول : "وكان أبو الحسن يذهب إلى أنَّ ما غُيِّر لكثرة استعماله إنَّما تصوَّرته العرب قبل وضعه، وعلمت أّنَّه لابد من كثرة استعمالها إياه، فابتدأوا بتغييره، علماً بأنه لابد من كثرته الداعية إلى تغييره" (١٣٩).

إذن، فالأمرُ عند ابن جنّي يسير. إذ يلجأ إلى الّتمثيل، ويُكثر منه، موضحاً دقة طبع العربي، وخفّة لسانه، وسلامة ذوق، ورهافة حسِّه، وليس أدلّ على هذا الطَّبع المُتأصِّل، ونبذ اللّفظ المستوحش الغريب، من سؤال ابن جنّي لأبي عبد الله محمد بن العسَّاف العقيلي الجوثي التَّميمي، فقال له : "يا أبا عبد الله، كيف تقول ضربتُ أخاك ؟ فقال : كذاك. فقلت: أتقول: ضربت أخوك ؟ فقال : لا أقول (أخوك) أبداً. فقلت

كيف تقول : ضربني أخوك ؟ فقال : كذاك. فقلت : ألست زعمت أنّك لا تقول أخوك أبداً ؟ فقال : إيش ذا ! اختلفت جهتا الكلام. فهل هذا إلا أدل شيء على تأملهم مواقع الكلام، وإعطائهم إياه في كل موضع حقه، وحصته من الإعراب عن مِيزة وعلى بصيرة، وأنَّه ليس استرسالاً ولا ترجيماً" (١٤٠).

ودرس ابن جني تأثير تغيُّر العامل في المعنى، ومن ذلك ما سقناه سلفاً، قوله في الخصائص : "ومن إصلاح اللفظ قولهم : «كأن زيداً عمرو» اعلم أنَّ أصل هذا الكلام «زيد كعمرو» ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه (إنَّ) فقالوا : «إنَّ زيداً كعمرو» ثم إنَّهم بالغوا في توكيد التشبيه : فقدَّموا حرفه إلى أول الكلام، عنايةً به، وإعلاماً أنَّ عقد الكلام عليه، فلمَّا تقدَّمت الكاف وهي جارة لم يجز أن تباشر (إنَّ) ؛ لأنَّها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل، فوجب لذلك فتحُها، فقالوا : «كأنَّ زيداً عمرو» " (١٤١). بيد أنَّ ابن جني في الخصائص لم يخصص أبواباً لكثير من العوامل ؛ كالأفعال الناسخة، والحروف الناسخة، وغير ذلك، وقد فعل ذلك في باقي كتبه التي تخرج عن نطاق هذه الدراسة.

وبعد، فإنَّ العامل عند علماء العربية هو: محور التركيب ؛ أي : المهيمن، باعتباره نواة الكلام، زيادة على الأصل ذات وظيفة تركيبية. والعامل سبب الحركة الإعرابية ؛ أي: هو سبب الآثار الصوتية التي تعكس الحالات الإعرابية، فهو، إذاً، سبب بناء الكلام، ومن دونه لا يكون ؛ أي: الكلام، وتنعدم الفائدة. إذاً، هناك علاقة رياضية تحكمه.

أمَّا العامل عند تشومسكي فهو تركيبي، ولذلك نجده ؛ أي : تشومسكي، يركِّز فيه على تحديد وظيفته داخل التركيب ؛ أي: بيان العناصر التي يتحكَّم فيها مكونيّاً. ولقد تفطَّن تشومسكي إلى مفهوم العامل النحوي، كما تفطَّن إلى أهميته في المنهج التحويلي على صورة لا تبتعد كثيراً عن تلك التي جاءت في النحو العربي(١٤٢). ففكرة القواعد العامة عند تشومسكي اعتمدت في البدء على نظرية العامل والإحكام الربطي (government and binding theory) أو "العامل والرَّبط الإحالي" (١٤٣) التي ظهرت أولاً في كتاب محاضرات حول العامل والإحكام الرَّبطي (Lectures on Government and Binding)(١٤٤).

ممَّا يؤكِّد أنَّ دراسة العامل كانت مَحطَّ اهتمام تشومسكي وأتباعه، ولكن يرى كثيرٌ من الباحثين؛ أنَّ تفسير محرك التَّوليد نسخة من نظرية العامل، وتشومسكي صنع نظرية العامل في الثمانينيات، وهي النقل الأمين لنظرية العامل عند النحاة العرب، ومنهم ابن جني. وللأسف بدأ اللغويون العرب المُعاصرون ينشرون العاملية (عاملية تشومسكي)، وهي نفسها عاملية سيبويه، ابن جني، وعبد القاهر الجرجاني، وغيرهم، وهم بذلك قد يجهلون حقيقة أنَّ "القواعد التَّحويلية ليست بديلاً عن القواعد التَّقليدية، وإنَّما هي مُكمِّلةٌ لها"(١٤٥).

وهناك مبدأٌ لسانيٌّ ارتبط وتداخل مع نظرية العامل؛ وهو نمط التَّبعية النَّحوية - الذي استغلته اللسانيات الحاسوبية أيّما استغلال(١٤٦)، وهو مبنيٌّ على فكرة أساسية، مفادها أنَّ جميع الألفاظ البشرية تابعةٌ لما قبلها أو متبوعة "فهذه النظرية - أي: التَّبعية - هي أقرب بكثير إلى نمط النُّحاة العرب، وخاصة إلى مفهوم العمل"(١٤٧). فالفعل تابعٌ للفاعل، والصفة للموصوف، والخبر للمبتدأ، وهكذا دواليك. ونظراً لأهمية هذا المبدأ، فقد أدخله تشومسكي في نظريته الجديدة - الرَّبط العاملي - من أجل تقديم تفسير صوري رياضي للتَّراكيب اللغوية، واستثمره لأجل تجاوز العقبات التي تظهر مع بعض الجمل المُتداخلة المُركَّبة(١٤٨).

وبعد، فالعامل كمفهوم موجودٌ في التُّراث اللساني العربي والغربي، على حدٍّ سواء؛ إلا أنَّه يتمايز فيهما بناء؛ قانوناً ودلالةً(١٤٩)؛ لتمايز البيئة والحضارة ومنهج المعالجة. فللنُّحاةِ الأولين حجتهم وآراؤهم العاملية. وللسانيات الغربية التشومسكية مذهبها. ويتأكَّد لنا أنَّ نظرية تشومسكي تتقاطع مع النظرية اللسانية العربية في منهجها، وهو العمل والربط الإحالي، وفي التَّحويل، وغيرهما من المفاهيم اللِّسانية المحورية(١٥٠).

سادس عشر - اللَّفظ والمعنى: من المسائل التي شغلت العلماء واللغويين قديماً وحديثاً، شرقاً وغرباً، **يقول عبد العزيز حمودة**: "وتكاثفت الجهود في تحديد النِّظام اللُّغوي الذي يحكم نظام العلامات اللغوية، واحتلت ثنائية اللفظ والمعنى مكان

الصَّدارة في الدراسة والجدل المُستمر، وهكذا ننطلق إلى دراسة الأركان التي نرى أنَّها أسَّست ما يُمكن أن نُسميه نظرية لغوية عربية "[١٥١]. ودراسة مسألة اللفظ والمعنى ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بدراسة البنية العميقة والبنية السطحية، ولابن جني في مسألة اللفظ والمعنى آراءٌ رائدةٌ، وخاصة بعد انقسام اللغويين العرب القدماء إلى فريقين : فريق يُغلِّب اللفظ على المعنى، وآخر يغلِّب المعنى على اللفظ. وقد غلَّب ابن جني جانب المعنى على اللفظ، كما سنرى.

ولقد تناول ابن جني في كتابه الخصائص عرض العلاقة بين اللفظ والمعنى، والعلاقة بين اللفظ واللفظ، وأفرد لذلك أبواباً من ذلك (**باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني**)، حيث عرض فيه لاشتراك الأسماء في المعنى الواحد، وردَّه لوجود تقارب دلالي بين تلك الأسماء، يقول في مُستهلِّ هذا الباب:" هذا فصلٌ من العربية حسنٌ كثير المنفعة، قويُّ الدلالة على شرف هذه اللغة، وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كل اسم منها، فتجده مُفضي المعنى إلى معنى صاحبه، وفي ذلك إشارة إلى وقوع التَّرادف في اللغة، وما اشتهر به صاحب الخصائص هو إبراز لظاهرة لغوية تتمثل في تقارب الدلالات لتقارب حروف الألفاظ، وهو ما سمَّاه (**تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني**) سجَّل فيه أنَّ مخارج حروف اللفظ التي تقترب من مخارج حروف لفظ آخر، هما متقاربان دلالياً لتقاربهما فنولوجياً، وتلك خاصية من خصائص اللغة العربية[١٥٢].

ولقد قدَّم ابن جني تعليلاً بديعاً، يفسر العلاقة الطبيعية بين الصوت ودلالته، فينقل قول الخليل: "كأنَّهم توهَّموا في صوت الجندب استطالة ومداً فقالوا : صرّ. وتوهموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا : صرصر. ويقول سيبويه في المصادر التي جاءت على وزن فعلان أنَّها تأتي للاضطراب والحركة ؛ نحو: القفزان والغليان، والغثيان، فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال"[١٥٣] وهذا ما أدرجه ابن جني في باب (**إمساس الألفاظ أشباه المعاني**)؛ إذ التأليف الصُّوري للفظ يرسم القيمة الدلالية للمعنى الذي يقابله، وإن كان ذلك صعباً تطبيقه على كل عناصر النِّظام

اللُّغوي، إلا أنَّ ذلك يبقـى طرحاً جريئاً من قِبَلِ ابن جني، له قيمته العلمية وسبقه المعرفي في عصره(١٥٤).

وكلام ابن جني السابق في معظمه يتفق مع كثير من مسائل علم السيميائية، والتداولية، والمدرسة الوظيفية، علم لغة النصِّ، وغيرها من المناهج اللغوية الحديثة، وخاصة اهتمام ابن جني بالمعنى.

وقد غلَّب ابن جني المعنى على اللفظ، والأمثلة على ذلك كثيرةٌ في الخصائص، ومنه قوله : "فقد رأيت بما أوردناه غلبة المعنى للفظ، وكون اللفظ خادماً له، مشيداً به، وأنَّه إنَّما جيء به له ومن أجله"(١٥٥). ويقول : "ويدلُّك على تمكُّن المعنى في أنفسهم وتقدُّمه للفظ عندهم ؛ تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة، وذلك لقوة العناية به، فقدَّموا دليله ليكون ذلك أمارة لتمكُّنه عندهم"(١٥٦). ويقول : "الإخلال باللفظ في جنب الإخلال بالمعنى يسيراً سهلاً وحجماً محتقراً"(١٥٧). ويقول في هذا الشَّأن أيضاً : "فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسَّنوها وحموا حواشيها، وهذَّبوها وصقلوا غروبها وأرهفوها، فلا ترينَّ أنَّ العناية إذ ذاك إنَّما هي بالألفاظ بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني، وتنويه بها وتشريف منها، ونظير ذلك إصلاح الوعاء وتحصينه وتزكيته وتقديسه، وإنَّما المبغيُّ بذلك منه الاحتياط للموعى عليه وجواره بما يعطر بشره ولا يعر جوهره، كما قد نجد من المعاني الفاخرة السامية ما يهجنه ويغض منه كدرة لفظه وسوء العبارة عنه"(١٥٨).

ويتحدَّث عن العرب في هذا الشأن قائلاً : "سبب إصلاحها ألفاظها وطردها إياها على المثل والأحذية التي قننتها لها، وقصرتها عليها، إنَّما هو لتحصين المعنى وتشريفه، والإبانة عنه وتصويره.... زينة الألفاظ وحليتها، لم يُقصد بها إلا تحصين المعاني وحياطتها، فالمعنى – إذاً – هو المُكرم المخدوم، واللَّفظ هو المُبتذل الخادم"(١٥٩).

ويرى ابن جني أنَّ العرب والنحاة قد جعلوا المعنى محور دراستهم ؛ كدراسة الإعراب، والحذف، والتقديم والتأخير ... إلخ، "فالمعنى قطبٌ مهمٌّ في دراسة بناء الجملة، ويعتبر المعنى مكمِّلاً للنحو العربي الذي يدرس وظائف المفردات في

الجملة "(١٦٠)، وينبع الاهتمام بالمعنى لدى النحاة واللغويين العرب ومنهم ابن جني، من إيمانهم بأنَّ "النحو ليس مجرَّد قاعدة تُطبَّق، بل بحث في معاني التَّراكيب وأسرار حسنها وقوتها، وإن كان النحو ينطلق من المباني للوصول إلى غايته من المعاني "(١٦١). ومن ذلك عند ابن جني قوله : "إنَّما عقدنا فساد الأمر وصلاحه على المعنى "(١٦٢). ويقول: "تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو مالا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مُخالفاً لتفسير المعنى، تقبَّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحَّحت طريق تقدير الإعراب "(١٦٣).

ويرى ابن جني أنَّ المعنى ثابت واحد يجب إدراكه بوضوح أو البحث عنه إن لم يكن واضحاً، ولابد من اتِّخاذ الوسائل الكفيلة لإيضاحه، والمعنى مرتبطٌ بالبنية العميقة – على حد تعبير البنيويين التحويليين – ومن ذلك قوله : "فأمَّا المعنى فواحدٌ، فقد ترى إلى سعة طريق اللفظ، وضيق طريق المعنى "(١٦٤). ويقول : "اعلم أنَّ العرب إذا أرادت المعنى مكَّنته واحتاطت له، فمن ذلك التوكيد ..."(١٦٥). ويقول : "واعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ "(١٦٦)؛ وذلك لأنَّ "قدر المعنى عندهم أعلى وأشرف من قدر اللَّفظ "(١٦٧).

وركَّز ابن جني على العلاقة العضوية التي تربط اللفظ بالمعنى، وعقد أبواباً عدة في خصائصه، ومن ذلك (**باب في إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد**)؛ حيث يقول : "اعلم أنَّ هذا موضع قد استعملته العرب واتبعتها فيه العلماء، والسَّببُ في هذا الاتِّساع أنَّ المعنى المُراد مُفاد من الموضعين جميعاً، فلمَّا آذنا به وأدَّيا إليه سامحوا أنفسهم في العبارة عنه، إذ المعاني عندهم أشرف من الألفاظ "(١٦٨). ومنه (**باب في التفسير على المعنى دون اللفظ**)؛ حيث يقول : "اعلم أنَّ هذا موضع قد أتعب كثيراً من الناس، واستهواهم ودعاهم من سوء الرأي وفساد الاعتقاد إلى ما مذلوا به وتتايعوا فيه، حتى إنَّ أكثر ما ترى من هذه الآراء المختلفة والأقوال المستشنعة إنَّما دعا إليها القائلين بها تعلُّقهم بظواهر هذه الأماكن دون أن يبحثوا عن سرِّ معانيها ومعاقد أغراضها "(١٦٩).

ومنه (**باب في قوة اللفظ لقوة المعنى**)؛ حيث يقول :" هذا فصلٌ من العربية حسنٌ ؛ منه قولهم: «خشن واخشوشن» فمعنى (خشن) دون معنى (اخشوشن) لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو، ومنه قول عمر – رضي الله عنه –: «اخشوشنوا وتمعددوا» أي: اصلبوا وتناهوا في الخشنة، وكذلك قولهم: «أعشب المكان» فإذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا: «اعشوشب» "(١٧٠).

ويقول: "وبعد، فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني ثم زيد فيها شيء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به"(١٧١). ويقول: "ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول عن مُعتاد حاله، وذلك (فعَّال) في معنى (فعيل)؛ نحو: (طوَّال) فهو أبلغ معنى من (طويل)، و(عرَّاض) فإنَّه أبلغ معنى من (عريض)، وكذلك (خفَّاف) من (خفيف) و(قلَّال) من قليل، و(سرَّاع) من سريع"(١٧٢).

ومنه (**باب في المستحيل وصحة قياس الفروع على فساد الأصول**)؛ حيث يقول : "اعلم أنَّ هذا الباب وإن ألانه عندك ظاهر ترجمته، وغضَّ منه في نفسك بذاذة سمته، فإنَّ فيه، ومن ورائه تحصيناً للمعاني، وتحريراً للألفاظ وتشجيعاً على مُزاولة الأغراض، والكلام فيه من موضعين: **أحدهما** : ذكر استقامة المعنى من استحالته، **والآخر** : الاستطالة على اللفظ بتحريفه والتَّلعب به ؛ ليكون ذلك مدرجة للفكر، ومشجعة للنفس، وارتياضاً لما يرد من ذلك الطُّرز ..."(١٧٣).

وكما مرَّ فإنَّ المعنى يلعب دوراً رئيساً في عملية التَّحول من صورة إلى صورة، وفـي هذا الشَّأن يقول **عبد القاهر**: "واعلم أنَّ الفائدة تعظم إذا أنت أحسنت النَّظر فيما ذكرت لك، من أنَّك تستطيع أن تنقل الكلام في معناه عن صورة إلى صورة، من غير أن تُغيِّر من لفظه شيئاً، أو تُحوّل كلمة عن مكانها إلى مكانٍ، وهو الذي وسع مجال التَّأويل والتَّفسير، حتى صاروا يتأوَّلون في الكلام الواحد تأويلين أو أكثر، ويفسرون البيت الواحد عدة تفاسير"(١٧٤).

ولقد كان تشومسكي وتلاميذه مقتنعين "بأنَّ معنى الجمل يجب أن يخضع لنفس الخطوات التحليلية التي يخضع لها التحليل النحوي، وأنَّ الدلالة ينبغي أن

تدخل في هذا التحليل كعنصر يتكامل مع التحليل النحوي للغات الإنسانية ... فالجملة :(اشتعلت النار في المنزل) صحيحة نحويّاً، والجملة (اشتعل الثلج في الماء) غير صحيحة نحويّاً، ويرجع انحراف الجملة الثانية عن الصِّحة أنَّ المكون الدلالي للفعل (اشتعل) لا يتركَّب مع المكون الدلالي للفاعل (الثلج)"[١٧٥]. "والبحث الحديث هدفه دراسة التركيب الشكلي لعناصر الجملة ؛ وسيلة للتعبير عن معنى، ومن ثمّ يعتبر المعنى قطباً مهماً في دراسة بناء الجملة "[١٧٦].

وبعد، فقد تأكَّد لنا تشابه آراء ابن جني ودراساته حول المعنى مع أحدث الدراسات لدى السيميائيين، والوظيفيين، والتداوليين، والبنيويين التحويليين، وعلم لغة النصّ، وغيرهم، فالمعنى قطب الدراسات اللغوية شرقاً وغرباً، قديماً وحديثاً.

سابع عشر – دراسة تأثير الإشارة وحركات الوجه في دلالة الكلام: من الأمور المُهمَّة ذات العلاقة بالبنية السطحية والبنية العميقة دراسة ابن جني للإشارة أو الحركات في أثناء تأدية الكلام، وقد تعرض اللغويون العرب لدراستها وتحليلها، ومن هؤلاء الجاحظ المتوفى (٢٥٥هـ) الذي درسها في كتابيه (البيان والتبيين) و(الحيوان)، ومن أقوال الجاحظ في هذا الشَّأن : "فأمّا الإشارة فأقربُ المفهومِ منها : رَفْعُ الحواجبِ، وكسرُ الأجفان، وليُّ الشِّفاهِ، وتحريك الأعناق، وقبْض جلدةِ الوجه. وأبعدُها: أن تلوى بثوبٍ على مقطع جبل تُجاهَ عينِ النَّاظر..."[١٧٧]. ومنه قوله أيضاً : "ولا بدَّ لبيان اللسانِ من أمور : منها إشارة اليد، ولولا الإشارةُ لَمَا فهموا عنك خاصَّ الخاصِّ"[١٧٨]. وقوله : "وكلما كانت الدلالة أوضح وأفصح، وكانت الإشارة أبين وأنور، كان أنفع وأنجع"[١٧٩]، فدراسة الجاحظ في هذه المسألة أسبق وأشمل ممَّا ذكره ابن جني عنها، وكلامهما عنها أسبق بطبيعة الحال عمَّا جاء لدى العلماء المحدثين.

وما يهمنا هنا هـو دراسة ابن جني لها، ومن ذلك قوله : "... وإن لم يكن ذا جارحة بأن يُحدث في جسم من الأجسام خشبةً أو غيرها ؛ إقبالاً على شخصٍ من الأشخاص وتحريكاً لها نحوه، ويسمع في نفس تحريك الخشبة نحو ذلك الشخص صوتاً يضعه اسماً له، ويُعيد حركة تلك الخشبة نحو ذلك الشَّخص دفعات... فتقوم

الخشبة في هذا الإيماء وهذه الإشارة مقام جارحة ابن آدم في الإشارة بها في المُواضعة، وكما أنَّ الإنسان أيضاً قد يجوز إذا أراد المواضعة أن يشير بخشبة نحو المُراد المُتواضع عليه، فيقيمها في ذلك مقام يده لو أراد الإيماء بها نحوه" (١٨٠). ومن ذلك قوله أيضاً : " ... وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق. قلت: «سألناه وكان إنساناً» وتزوى وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك : «إنساناً لئيماً أو لحزاً(١٨١) أو مبخلاً أو نحو ذلك" (١٨٢).

وأمَّا حركات الوجه فقد اهتم ابن جني بدراستها، ومن ذلك أيضاً قوله : "فلو قال حاكياً عنها: «أبعلي هذا بالرَّحى المُتقاعس» من غير أن يذكر صكَّ الوجه، لأعلمنا بذلك أنَّها كانت متعجبة منكرة، لكنه لمَّا حكى الحال فقال : «وصكت وجهها» علم بذلك قوة إنكارها، وتعاظم الصورة لها، هذا مع أنَّك سامع لحكاية الحال غير مُشاهدٍ لها، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف، ولعظم الحال في نفس تلك" (١٨٣). ويقول أيضاً : "وقد قيل : «**ليس المُخبر كالمُعاين**» ولو لم يُنقل إلينا هذا الشّاعر حال هذه المرأة بقوله : «وصكت وجهها» لم نعرف به حقيقة تعاظم الأمر لها، وليست كل حكاية تُروى لنا، ولا كل خبر يُنقل إلينا يشفع به شرح الأحوال التَّابعة له المُقترنة كانت به. نعم، ولو نُقلت إلينا لم نفد بسماعها، ما كنا نفيده لو حضرناها" (١٨٤).

ودراسة الإشارة وحركات الوجه عند ابن جني تُخالف تعريفه للغة بأنَّ حدَّها أصوات، وتتعارض مع دراسة البنيويين التقليديين (الوصفيين) للغة، فهم يدرسون الكلام المسموع، ولا يهتمون بما هو خارج عن اللغة، كما مرَّ بنا، وكذلك فهذا لا يتطابق مع دراسة البنيويين التحويليين التوليديين للكلام المسموع أو المكتوب، كما لا يحفل بذلك علم لغة النَّصِّ، ولكنه قد يهتم بدراسته السيميائيون؛ لأنهم يهتمون بكل ما من شأنه إيضاح الدلالة أو المعنى.

ثامن عشر – دراسة التَّنغيم والنَّبر وأثرهما في دلالة الكلام : التَّنغيم (Intonation): عبارة عن تنويعات صوتية تُكسب الكلمات نغمات موسيقية مُتعدِّدة. أو هو رفع الصَّوت وخفضه في أثناء الكلام ؛ للدلالة على المعاني المختلفة للجملة

الواحدة. أو هو الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السِّياق. وتتَّفق هذه التَّعريفات جميعها على أنَّ التَّنغيمَ عنصرٌ صوتيٌّ، تراوح شدَّتُه بين الارتفاع والانخفاض، وذلك على مستوى الحدث الكلامي. ولقد فرَّق بعض اللغويين بين مصطلحين أساسيين هما: النَّغمة (Ton)، والتَّنغيم (Intonation)، فأمَّا النَّغمة فتكون على مستوى الكلمات المُفردة، في مثل: نعم، لا، ولد،... إلخ. وأمَّا التَّنغيم فيكون على مستوى الجملة(١٨٥). وذهب كارتشيفسكي (ت١٩٣١م) إلى أنَّ التَّنغيم هو الذي يتحكَّم في التَّركيب، وأنَّ بناء الجملة بناء إيقاعي في أصله (نَفَسي – فيزيزلزجي). ويتَّفق جميع علماء اللغة المُحدثين – على اختلاف مدارسهم – على أنَّ النَّبر يقوم بدورٍ دلاليٍّ في بعض اللغات؛ كالصِّينية، واليابانية، والإنجليزية، والفرنسية، فإنَّ النبر فيها ذو وظيفة دلالية. ففي الإنجليزية – مثلاً – نجد أنَّ النَّبر إذا وقع على المقطع الأول كانت الكلمة اسماً، أمَّا إذا وقع على المقطع الثاني فتكون الكلمة فعلاً(١٨٦)، ويزعم بعض العلماء أنَّ التنغيم لا يقوم بمثل هذه الوظيفة في بعض اللغات الأخرى؛ كالعربية مثلاً، كما يزعمون أنَّ قُدامى اللغويين العرب لم يُسجلوا هذه الظاهرة في كتبهم؛ لأنَّها ليست ذات قيمة صرفية أو نحوية.

وتُثير مسألة التَّنغيم في التُّراث العربي خلافاً كبيراً بين الدَّارسين المُعاصرين، حيث انقسمت آراؤهم في ذلك إلى قسمين؛ فذهب قسمٌ من الباحثين إلى أنّ العرب لم يتناولوا هذه الظاهرة، ولم يدرسوها ولم يلتفتوا إليها؛ ومنهم **الأستاذ الدكتور تمّام حسّان** على ما عُرِف عنه من دقّةٍ وتمهّل في الحكم، عندما ذهب في كتابه "**مناهج البحث في اللّغة**" إلى القول: "إنّ العربيّة الفُصحى لم تعرف هذه الدراسة في قديمها، وإنّ القدماء لم يُسجلوا لنا شيئاً عن هذه الظاهرة"(١٨٧)، مستخدماً أسلوب النفي الجازم، وهي مسألة لنا فيها وجهة نظر أخرى.

ويذهب **براجشتراسر** في كتابه "**التطور النحوي**" إلى مثل ذلك، ولكنّه يقصر نفيَه، في تناول هذه الظاهرة في التُّراث، على النَّحويين والمُقرئين القدماء، دون أهل التجويد والأداء، حيث يقول: "إنّنا نعجب كلَّ العجب من أنّ النحويين والمقرئين

القدماء لم يذكروا النغمَة ولا الضغط أصلاً، غير أنّ أهل الأداء والتجويد رمزوا إلى ما يُشبه النغمة "[١٨٨] والأستاذ محمد الأنطاكي ينفي إشارة النُّحاة في كتبهم إلى هذا الجانب عندما يقول: "إنَّ قواعد التَّنغيم في العربية قديماً مجهولة تماماً ؛ لأنّ النُّحاة لم يُشيروا إلى شيءٍ من ذلك في كتبهم "[١٨٩].

والقسم الثاني من الآراء التي تناولت مسألة التَّنغيم في التُّراث، هي آراء لباحثين معاصرين ترى أنَّ القدماء أدركوا هذا الجانب، إذ تُوجد إشارات في كتبهم تُوحي إلى ذلك، وإنْ لم يكن لها حاكم من القواعد، ومِنْ مُمثلي هذا القسم **الدكتور أحمد كشك** في كتابه "**من وظائف الصَّوت اللغوي**" فقد خصَّص فصلاً في كتابه المذكور لدراسة التنغيم على أنّه ظاهرة نحوية[١٩٠]، يقول فيه : "وقدامى العرب، وإنْ لم يربطوا ظاهرة التَّنغيم بتفسير قضاياهم اللغويّة، وهم وإنْ تاه عنهم تسجيل قواعد لها، فإنّ ذلك لم يمنع من وجود خطرات ذكيّة لمَّاحة تعطي إحساساً عميقاً ؛ بأنّ رفض هذه الظاهرة تماماً أمرٌ غير واردٍ، وإنْ لم يكن لها حاكمٌ من القواعد..."[١٩١].

ويذهب **الدكتور عبد الكريم مجاهد** في ثنايا حديثه عن الدلالة الصوتيّة والصرفيّة عند ابن جني، إلى أنّ ابن جنّي قد أدرك هذا الجانب، ويرى أنَّه "بذلك يظهر فضل ابن جنّي بجلاءٍ ووضوحٍ، ويُثبت أنّه قد طرق باب هذه الموضوعات التي تُعتبر من مُنجزات علم اللغة الحديث، وبذلك تحفظ له أصالته ومساهمته "[١٩٢].

والمُلاحظ في قول **الدكتور مجاهد** أنّه جعل من التَّنغيم أحدَ مُنجزات علم اللغة الحديث، وهذا أمرٌ مخالفٌ لطبيعة اللغة؛ إذ لا يمكن أن تكون الظَّاهرة اللُّغوية منجزاً يُخترع في عصر ما، بل هي نتاج تطوّرٍ زمنيٍّ طويلٍ، لا يمكن أن يُحدَّ بعصرٍ معيَّنٍ. فالتَّنغيمُ ظاهرةٌ موجودةٌ في اللُّغة، ثم جاءت اللسانيات الحديثة لتوصّفها. ودليلنا على ذلك أنَّ الحديث عمَّا نسميه حديثاً بالتنغيم، الذي جعل **الدكتور مجاهد** "ابن جني" مُساهماً فيه، موجودٌ عند غير ابن جني، ولا سيما لدى سيبويه ولدى الفلاسفة، لذلك يمكن القول : إنَّ ظاهرة التنغيم قد شغلت في علم اللسانيات حيّزاً

درسيّاً مُستقلاً، وأُفردت لها أبحاثٌ خاصّةً بها، ولم تُكتشف أو تُنجز فجأةً، مع الإشارة إلى أنّ الفضل في ذلك يرجع إلى تلك الإرهاصات البحثية التي نجدها عند الأقدمين من علماء العربيّة(١٩٣).

وعليه، فإنَّ التنغيم من الظواهر اللغوية التي يراعيها العرب فـي لغتهم، وتابعهم العلماء بدراستهما(١٩٤)، والنَّبر والتنغيم يُؤثِّران في تغيير البنية السطحية، ويُشير ابن جني إشاراتٍ لطيفةً إلى التَّنغيم والنَّبر وأثر حركات الوجه أثناء تأدية الكلام عندما عرض لكلام العرب : «سير عليه ليلٌ» بقوله : "وكأنَّ هذا إنّما حُذفت فيه الصفة، لمّا دلَّ من الحال على موضعها؛ وذلك أنَّك تحسُّ في كلام القائل لذلك من التَّطويح والتطريح (التطويل) والتضخيم والتعظيم، ما يقوم مقام قوله (طويل) أو نحو ذلك. وأنت تحسُّ هذا من نفسك إذا تأملته، وذلك أنَّك تكون في مدح إنسانٍ والثَّناء عليه، فتقول: «كان والله رجلاً»، فتزيد في قوة اللفظ (والله) وتتمكّن من تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها ؛ أي : رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك. وكذلك تقول : «سألناه فوجدناه إنساناً !»، وتمكّن الصوت بِـ (إنسان) وتفخّمه فتستغني بذلك عن وصفه ؛ بقولك : إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك"(١٩٥). ألا تدلُّ هذه الأمثلة من كلام ابن جني على أهمية النَّبر والتَّنغيم في تغيُّر البنية السطحية، وخير دليل قول ابن جني السابق : "فتزيد في قوة اللفظ بـ (الله) وتتمكَّن في تمطيط اللام، وإطالة الصوت بها وعليها"، هو نطق الكلمة منغمة.

من هنا كانت إشارات ابن جني الذكية تدلُّ على أهمية التنغيم، فقد بين أنَّ "...لفظ الاستفهام إذا ضامَّه معنى التَّعجب استحال خبراً. وذلك قولك : مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ. فأنت الآن مُخبـرٌ بتناهي الرَّجل في الفضل، ولست مُستفهماً"(١٩٦). والذي يدلُّ على ذلك إنَّما هو التَّنغيم الذي يجعل المُتحدِّث يمد صوته، عندما يقول: أي رجل، مستخدماً النَّغمة العالية المُنتهية بالمُنحدرة. ويظهر التَّنغيم جلياً عند التَحدُّث والنُّطق، وبالأخص عند إنشاد الشِّعر. فالأصلُ في اللغة أن تكون مُتحدَّثة ومنطوقة ؛ لأنَّ النُّطق يأتي أولاً، والكتابة تمثل المرحلة الثانية؛ لأنَّها ما هي إلا صدى ومحاولة لرسم ما

نطق. والكتابة غالباً ما تخفي بعض طرق النطق ؛ كالنبر والتنغيم ؛ لذا لجأ العلماء إلى وضع علامات ورموز عند الكتابة يسترشدون بها إلى النطق الصحيح.

كذلك يظهر أثر البناء المنطوق فى التفسير الدلالي عند دخول النبر أو التنغيم، وهما من وسائل البناء المنطوق الدلالية، فقد يُحوِّل التنغيم الجملة من الخبر إلى الاستفهام، وقد يتوقَّف فهم الجملة على ذلك التنغيم، "ويصبحُ التَّنغيمُ – وهو قرينةٌ صوتيةٌ – كاشفاً عن البنية العميقة "(١٩٧). والتنغيم – كما رأينا – لا ينشئ علاقات نحوية ليست موجودة، ولكنه يختار بعض العلاقات النحوية القابعة تحت السطح المنطوق، ويظهر تأثيرها في التفسير.

والنَّبر أيضاً قد أشار إليه ابن جني بمعنى تطويل بعض حركات الكلمة، وسمَّاه «مطل الحركة» ؛ قال : "وحكى الفراء عنهم : أكلت لحماً شاة، فمطل الفتحة، فأنشأ عنها ألفاً. ومن إشباع الكسرة ومطلها ما جاء عنهم من الصياريف، والمطافيل والجلاعيد "(١٩٨). ويقول في موضع آخر: "وذلك قولهم عند التَّذكر مع الفتحة في قمت: قمتا، أي : قمت يوم الجمعة، ونحو ذلك، ومع الكسرة : أنتي، أي: أنت عاقلة، ونحو ذلك، ومع الضمة : قمتو، في قمت إلى زيد ونحو ذلك "(١٩٩). وقد عرفنا أنَّ المعنى لا يختلف بين البنية العميقة والبنية السطحية، وهذا يظهر هنا، فالمعنى قبل النبر والتنغيم هو المعنى نفسه بعدهما، وهذا يُعدُّ في نظر **الدكتور إبراهيم أنيس** ميزة في اللغة العربية؛ حيث يقول: "ولحسن الحظ لا تختلف معاني الكلمات العربية، ولا استعمالها باختلاف موضع النَّبر فيها "(٢٠٠).

وبعد، فحديث ابن جني عن النَّبر والتَّنغيم، ومن قبل تعبيرات الوجه، يدلُّ على أنَّه أدرك بفكره الثَّاقب أنَّ التَّنغيم والنَّبر وتعبيرات الوجه التي تُصاحب قول القائل تلعب دوراً دلالياً مُهمّاً، وكذلك قد تجعل البنية السطحية عميقة، وتخلق منها بنية سطحية جديدة، من دون اختلاف المعنى، ويمكن للنبر والتنغيم توليد بنى سطحية كثيرة، وأعتقد أنَّه لا أحد يُنكر أنَّ مصطلحات: التَّطويح، والتَّطريح، والتَّفخيم، والتَّعظيم، والتَّمطيط، كُلَّها وسائلُ تنغيميَّةٌ تصدر عن المُتكلِّم، وأيُّ واحدٍ من هذه

المصطلحات يُمكن أن يُقابل مصطلح التَّنغيم في علم اللغة الحديث. وقد درس البنيويون التحويليون التنغيم، وذلك في نظرية العامل والإحكام الرَّبطي عند تشومسكي، من خلال دراستهم لمكوِّن الصيغة الصوتية : (The Phonetic Form Component (PF)) : الذي يقوم بتأويل البنية السطحية صوتياً (التنغيم والنبر).

تاسع عشر – دراسة المقام أو الحال (السياق) : دراسة المقام الذي قيل فيه الكلام، ومعرفة الحال، من المسائل التي شغلت ابن جني كثيراً، فمعرفة المقام أوالحال الذي قيلت فيه البنية السطحية يوصلنا إلى بنيتها العميقة، حيث يقول ابن جني في هذا الشَّأن : "ألا ترى إلى قول سيبويه : أو لعلَّ الأولَ وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر ؛ يعني: أن يكون الأولُ الحاضرُ شاهدَ الحال، فعرف السَّبب الذي له ومن أجله ما وقعت عليه التَّسمية، والآخر لبُعده عن الحال لم يعرف السَّبب للتَّسمية" (٢٠١). ويقول : "فليت شِعرِي إذا شاهد أبو عمرٍو، وابن أبي إسحاق، ويونس، وعيسى بن عُمر، والخليل، وسيبويه، وأبو الحسن، وأبو زيد، وخَلَف الأحمر، والأصمعيّ، ومَن في الطبقة والوقت من علماء البلدين ؛ وجوهَ العرب فيما تتعاطاه من كلامها، وتقصد له من أغراضها، أَلَا تستفِيد بتلك المُشاهدة وذلك الحضور، مالا تؤدّيه الحكاياتُ ولا تضبِطه الروايات، فتُضطرّ إلى قُصود العرب وغوامض ما في أنفسها، حتَّى لو حلف منهم حالِف على غرض دلّته عليه إشارة لا عبارة، لكان عند نفسه وعند جميع من يَحضُر حاله صادقاً فيه، غير متَّهَمِ الرأي والنَحِيزة والعقل" (٢٠٢).

ويسوق ابن جني الشواهد والأمثلة ؛ ليؤكِّد أثر المقام أو الحال في التَّحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية، ومن ذلك قوله : "وقد حذفت الصفة، ودلَّت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: «سير عليه ليل» وهم يريدون: ليل طويل، وكأنَّ هذا إنَّما حذفت فيه الصِّفة لمَّا دلَّ من الحال على موضعها، وذلك أنَّك تحسُّ في كلام القائل لذلك" (٢٠٣). ويقول : "ومن ذلك ما أُقيم من الأحوال المُشاهدة مقام الأفعال النَّاصبة ؛ نحو قولك إذا رأيت قادماً : خير مقدم ؛ أي : قدمت خير مقدم، فنابت الحال المُشاهدة مناب الفعل الناصب" (٢٠٤). ويقول ابن جني : "... «كلَّم هذا

هذا فلم يُجبه» لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت ؛ لأنَّ في الحال بياناً لما تعني، وكذلك قولك : «ولدت هذه هذه» من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة " (٢٠٥).

ويدرس ابن جني أثر الحال في الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية، ومن ذلك قوله : "فإذا شاهدت ظاهراً يكون مثله أصلاً، أمضيت الحكم على ما شاهدته من حاله، وإن أمكن أن تكون الحال في باطنه بخلافه " (٢٠٦). ومن ذلك قوله : "... دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به، وكذلك قولهم لرجل مُهْوٍ بسيفٍ في يدِه : «زيداً» أي: اضرب زيداً. فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به، وكذلك قولك للقادم من سفر: «خير مقدم» أي : قدمت خير مقدم. وقولك : «قد مررت برجلٍ إن زيداً وإن عمراً» ؛ أي : إن كان زيداً وإن كان عمراً، وقولك للقادم من حجِّه: مبرور «مأجورٌ» ؛ أي : أنت مبرور مأجور، و«مبروراً مأجوراً» ؛ أي : قدمت مبروراً مأجوراً " (٢٠٧). ومنه قوله : "وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنَّما هو متى قام الدليل عليه أو شهدت الحال به، وكلَّما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث " (٢٠٨).

ويقول : "فعلى هذا وما يجرى مجراه تُحذف الصفة، فأمَّا إن عُرِّيت من الدلالة عليها من اللَّفظ أو من الحال، فإنَّ حذفها لا يجوز " (٢٠٩). ومن ذلك أيضاً قوله : "وكأنَّ يقول السَّاجع : فرسك هذا إذا سما بغرنه كان فجراً ؛ وإذا جرى إلى غايته كان بحراً، ونحو ذلك، ولو عُرِّي الكلام من دليلٍ يوضح الحال، لم يقع عليه (بحر) ؛ لما فيه من التَّعجرف في المقال، من غير إيضاحٍ ولا بيانٍ، ألا ترى أنه لو قال : «رأيتُ بحراً» وهو يريد الفرس لم يعلم بذلك غرضه، فلم يجز قوله ؛ لأنَّه إلباس وإلغاز على الناس " (٢١٠).

وسيطول بنا المقام لو أردنا تتبُّع كل مظاهر اهتمام ابن جني بدراسة المعنى وعلاقته باللفظ، وهذا أمرٌ واضحٌ في الخصائص يمكن الاطِّلاع عليه. وما سقناه من أمثلة وغيرها على دراسة ابن جني للمقام أو السياق يؤكد أنَّ كثيراً من آراء ابن جني

في هذه المسألة تُخالف ما ذهب إليه الوصفيون (البنيويون التقليديون) ؛ لأنَّهم كانوا يُنادون بدراسة اللغة بمعزل عن العوامل الخارجة عنها، وهذا ما ثبت صعوبته فيما بعد عند التوليديين (البنيويين التحويليين)؛ فهم يُنادون بدراسة السِّياق أو المقام للجملة، والأمر نفسه عند السيميائيين، وعلم لغة النصِّ، أمَّا الوظيفيون فيرون أنَّه من الصُّعوبة الفصل بين اللُّغة والسِّياق، فهم شكَّكوا في إمكانية دراسة الجملة بعيداً عن السياق، وخاصة روبين لاكوف، وهذا ما أكَّدته مدرسة براغ، وعليه فإنَّ دراسة السياق أو المقام لدى ابن جني ومَنْ سبقه من اللغويين العرب يعدُّ سبقاً يتشابه مع رأي الوظيفيين والتوليديين التحويليين وغيرهم من المُحدثين.

وممَّا سبق أيضاً يتَّضح لنا وجود وشائج بين آراء ابن جني **وعلم لغة النص** (Text Linguistics)؛ فهو لا يقف أمام النصوص عند مجرد نحوها وصرفها وبلاغتها فحسب، إنَّما ينفذ إلى دلالات النص المعرفية والنفسية والاجتماعية والعقلية، باعتبار النصِّ جزءاً فعلياً من الواقع بدمه ولحمه، وينظر ابن جني إلى النص باعتباره مُترابطاً من حيث الدلالة، وقد ظهر الأمر جلياً فيما بعد عند عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) في نظرية النظم، وظهر أيضاً لدى البنيويين التحويليين الغرب فيما بعد. فقد عُني علم اللغة النَّصيِّ في دراسته لنحو النص بظواهر تركيبية مختلفة، منها : علاقات التَّماسك النَّصيِّ النَّحويِّ، وأبنية التَّطابق والتَّقابل، والتَّراكيب المحورية، والتَّراكيب التَّابعة، والتَّراكيب المُجتزأة، وحالات الحذف، والجمل المُفسِّرة، والتَّحويل إلى الضمير، والتَّنويعات التَّركيبية، وتوزيعاتها في نصوص فردية، وغيرها من الظَّواهر التَّركيبية التي تخرج عن إطار الجملة المُفردة، والتي لا يُمكن تفسيرها تفسيراً كاملاً دقيقاً إلا من خلال وحدة النَّصِّ الكُليَّةِ(٢١١).

اَلْـمَبْحَثُ اَلثَّاني
وَسَائِلُ اَلتَّحْوِيْلِ مِن اَلْعَمِيْقَةِ إِلَى اَلسَّطْحِيَّةِ عِنْدَ اِبْنِ جِنـِّـي

عرفنا أنَّ القواعد التحويلية عند البنيويين التحويليين – تشومسكي وتلاميذه – تنقسم إلى قسمين: اختيارية (جوازاً)، وإجبارية (وجوباً)(٢١٢). ومن أهم القواعد التَّحويلية لديهم: الحذف، والتعويض، والتمدد والتوسع، والتقلص أو الاختصار، والإضافة أو الزيادة، وإعادة الترتيب أو التبادل (التقديم والتأخير)(٢١٣). وعرفنا أنَّ ابن جني والعرب قد اهتموا بالبنية السطحية، وهذا الاهتمام بالسطحية لم يشغلهم عن البنية العميقة، ولقد بحث ابن جني في مسألة تحويل البنية العميقة إلى السطحية، والتحول من البنية العميقة إلى السطحية لا يعني – بالضرورة – جودة السطحية وتدني العميقة، ومن ذلك قوله في (**باب في العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف**): "اعلم أنَّ هذا موضع يدفع ظاهره إلى أن يعرف غوره وحقيقته، وذلك أنَّه أمر يعرض للأمثال إذا ثقلت لتكريرها، فيترك الحرف إلى ما هو أثقل منه؛ ليختلف اللفظان فيخفا على اللسان"(٢١٤).

ويؤكِّد ابن جني أنَّ الاستغناء عن بعض مفردات البنى العميقة من صنع العرب وعن قصد منهم؛ "لأنَّه لا يُستنكر الاعتداد بما لم يخرج إلى اللفظ؛ لأنَّ الدليل إذا قام على شيء في حكم الملفوظ به، وإن لم يَجْرِ على ألسنتهم استعماله"(٢١٥).

ويتحدَّث ابن جني عن أهم أسباب التَّحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية، حيث يقول: "سبب إهمال ما أهمل، إنَّما هو لضربٍ من ضروب الاستخفاف"(٢١٦)، وأنَّ "الجنوح إلى المُستخف، والعُدول عن المُستثقل، وهو أصلُ الأصولِ"(٢١٧).

ولقد تحدَّث ابن جني عن بعض وسائل التحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية في (**باب في شجاعة العربية**) حيث يقول: "اعلم أنَّ مُعظم ذلك إنَّما هو: الحذف، والزيادة، والتَّقديم والتَّأخير، والحمل على المعنى، والتَّحريف..."(٢١٨)، ولقد

درس ابن جني الوسائل التي يتحوَّل بها العربي من البنية العميقة إلى السَّطحية أكثر ممَّا درسه التحويليون الجُدد، وقد درس ابن جني وسائل للتَّحويل أكثر ممَّا ذكره البنيويون التحويليون كما سنرى، وتفصيل ذلك على النحو الآتي :

أولاً – الحذف : درس ابن جني ظاهرة الحذف في العربية، والسُّلوك اللُّغوي للمُتكلِّم والسَّامع حيالها ؛ ومن ذلك قوله : "ثم تجاوزوا ذلك إلى أن قالوا «**ربَّ إشارةٍ أبلغُ من عبارةٍ**» ؛ نعم"[٢١٩]. ويقول ابن جني : "قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليلٍ عليه، وإلا كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته"[٢٢٠]، وتحدَّث ابن جني عن أنواع الحذف بإسهابٍ؛ كحديثه عن : حذف الحركة، وحذف الحرف، وحذف الكلمة، وحذف الجملة، ومن أمثلة ذلك ما يأتي :

(١) حذف الحركة: يقول عنه : "فنظيرُ حذف هذه الحروف للتخفيف ؛ حذف الحركات"[٢٢١]. ويقول : "حذف الحركة من قاف المخترق، وهذا إن شئت قلبته، فقلت : إنَّ الحرف أُجري فيه مجرى الحركة ؛ وجعلت الموضع في الحذف للحركة، ثم لحق بها فيه الحرف، وهو عندي أقيسُ"[٢٢٢].

(٢) حذف الحرف : يقول ابن جني في باب (حذف الحرف) : "قد حذف الحرف في الكلام على ضربين : **أحدهما** : حرف زائد على الكلمة ممَّا يجيء لمعنى، **والآخر** : حرف من نفس الكلمة"[٢٢٣]. ويؤكد ابن جني أنَّ حذف الحرف الزَّائد أولى من الحرف الأصلي ؛ حيث يقول : "فإذا جاز حذف الأصول فيما أرينا وغيره ؛ كان حذف الزَّوائد التي ليست لها حُرمة الأصول أحجى وأحرى"[٢٢٤].

وعلَّل ابن جني حدوث العكس ؛ أي : حذف الحرف الأصلي ؛ قائلاً : "وكأنَّهم إنَّما أسرعوا إلى حذف الأصلي للزَّائد ؛ تنويهاً به، وإعلاءً له، وتثبيتاً لقدمه في أنفسهم، وليعلموا بذلك قدره عندهم، وحرمته في تصوُّرهم، ولحاقه بأصول الكَلِم في مُعتقدهم، ألا تراهم قد يُقرُّونه في الاشتقاق، ممَّا هو فيه إقرارهم الأصول"[٢٢٥].

وعن ضوابط حذف الحرف يقول ابن جني : "وإن لم تبلغ الزِّيادة على

الأصول فَحُشَ الحذفُ "[٢٢٦]. ويقول: "حذف الزِّيادة أولى "[٢٢٧]. ومن أمثلة حذف الحرف عنده قوله: "يحذف حرف الجر لدلالة ما قبله عليه"[٢٢٨].

وعن قياسية حذف الحرف واطراده يقول ابن جني: "أخبرنا أبو علي – رحمه الله – قال: قال أبو بكر: حذف الحروف ليس بالقياس؛ قال: وذلك أنَّ الحروف إنَّما دخلت الكلام لضربٍ من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مُختصراً لها هي أيضاً، واختصار المُختصر إجحافٌ به"[٢٢٩]. ويقول: "حذف الحروف لا يُسوِّغه القياس لما فيه من الانتهاك والإجحاف، وأمَّا زيادتها فخارجٌ عن القياس أيضاً"[٢٣٠]. ويقول: "هذا هو القياس، ألا يجوز حذف الحروف، ولا زيادتها"[٢٣١].

(٣) حذف الكلمة (الاسم والفعل): لقد درس ابن جني حذف الكلمة (الاسم والفعل والحرف) حيث يقول: "وأمَّا حذف المفرد فعلى ثلاثة أضرب: اسم، وفعل، وحرف "[٢٣٢]، وقد سبق الحديث عن حذف الحرف. وحذف الاسم على أضرب ...، **وقد حذف المبتدأ** تارة؛ نحو: هل لك في كذا وكذا؛ أي: هل لك فيه حاجة أو أرب ...، **وقد حذف الخبر**؛ نحو قولهم في جواب: من عندك؟ زيد. أي: زيد عندي. **وقد حذف المضاف**، وذلك كثيرٌ واسعٌ، ومنه قوله – عزَّ اسمه –: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [سورة يوسف، الآية (٨٢)]؛ أي: أهلها، وحذفُ المُضافِ ضربٌ من الاتِّساع، والخبرُ أولى بذلك من المبتدأ؛ لأنَّ الاتِّساعَ بالأعجاز أولى منه بالصُّدور[٢٣٣].

وقد **حذف المضاف إليه**؛ نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [سورة الروم، الآية (٤)]؛ أي: من قبل ذلك ومن بعده، وقولهم: «ابدأ بهذا أول»؛ أي: أول ما تفعل، وإن شئت كان تقديره: أول من غيره ...، وقد **حذف الموصوف** وأُقيمت الصِّفة مقامه... وقد **حذفت الصفة** ودلَّت الحال عليها؛ وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: «**سير عليه ليل**» وهم يُريدون: ليل طويل...[٢٣٤]، وقد **حذف المفعول به**؛ نحو قول الله تعالى: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [سورة النمل، الآية (٢٣)]؛ أي: أوتيت منه شيئاً، وعليه قول الله – سبحانه –: ﴿فَغَشَّىٰهَا مَا غَشَّىٰ﴾ [سورة النجم، الآية (٥٤)]؛ أي: غشَّاها إيَّاه، **فحذف المفعولين** جميعاً.

وقد **حذف الظَّرف**؛...، **وقد حذف المعطوف تارة والمعطوف عليه** أخرى، وقد **حذف المستثنى**؛ نحو قولهم: «جاءني زيد ليس إلا وليس غير»؛ أي: ليس إلا إياه وليس غيره... **وقد حذف أحد مفعولي ظننت**؛ وذلك نحو قولهم: «أزيداً ظننته منطلقاً»، ألا ترى أنَّ تقديره: ظننت زيداً منطلقاً ظننته منطلقاً، فلمَّا أضمرت الفعل فسَّرته بقولك: «ظننته»، وحذفت المفعول الثاني من الفعل الأول المُقدَّر؛ اكتفاءً بالمفعول الثاني الظَّاهر في الفعل الآخر، وكذلك بقية أخوات ظننت... **وقد حذف خبر كان**...، **وقد حذف المنادى**...، وقد **حُذف المُميِّز**، وذلك إذا عُلم من الحال حكم ما كان يُعلم منها به؛ وذلك قولك: «**عندي عشرون، واشتريت ثلاثين، وملكت خمسة وأربعين**»، فإنْ لم يُعلم المُراد لزم التَّمييز إذا قصد المُتكلِّم الإبانة، فإنْ لم يرد ذلك وأراد الإلغاز، وحذف جانب البيان، لم يوجب على نفسه ذكر التَّمييز، وهذا إنَّما يُصلحه ويُفسده غرض المتكلم، وعليه مدار الكلام، فاعرفه"(٢٣٥).

- **ويقول عن حذف الفعل**: "حذف الفعل على ضربين: أحدهما: أن تحذفه والفاعل فيه ....، والآخر: أن تحذف الفعل وحده"(٢٣٦).

وممَّا سبق يتَّضح اهتمام ابن جني بظاهرة الحذف، ولكن الحذف ليس على حد سواء، فمنه الكثيرُ ومنه القليلُ، ومن ذلك قوله: "حذف المُضاف الذي قد شاع واطَّرد"(٢٣٧)، ويقول: "حذف المضاف أوسع وأفشى وأعمُّ وأوفى"(٢٣٨). ويقول: "حذف المضاف الذي قد شاع عند الخاص والعام"(٢٣٩). ومنه قوله: "حذف المضاف قد كَثُرَ، حتَّى إنَّ في القرآن - وهو أفصح الكلام - منه أكثر من مائة موضعٍ، بل ثلاثمائة موضعٍ، وفي الشِّعر منه ما لا أُحصيه"(٢٤٠).

وقد يمتنع الحذف أو لا يحسن كما يرى ابن جني، ومن ذلك قوله: "الفاعل لا يحذف"(٢٤١). ومنه قوله: "وحذف الحال لا يحسن؛ وذلك أنَّ الغرض فيها إنَّما هو توكيد الخبر بها، وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف؛ لأنَّه ضد الغرض ونقيضه"(٢٤٢).

(٤) **حذف الجملة**: يقول ابن جني: "قد حذفت العرب الجملة والمفرد

والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليلٍ عليه، وإلا كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته، فأمَّا الجملة فنحو قولهم في القسم: «والله لا فعلت، وتالله لقد فعلت»، وأصله: أقسم بالله. فحذف الفعل والفاعل وبقيت الحال - من الجار والجواب - دليلاً على الجملة المحذوفة، وكذلك الأفعال في الأمر والنَّهي والتَّحضيض؛ نحو قولك: «زيداً» إذا أردت «اضرب زيداً» أو نحوه، ومنه «إياك» إذا حذرته؛ أي: احفظ نفسك ولا تضعها، و«الطريق الطريق، وهلا خيراً من ذلك»، وقد حذفت الجملة من الخبر؛ نحو قولك: «القرطاس والله»؛ أي: أصاب القرطاس، و«خير مقدم»؛ أي: قدمت خير مقدم، وكذلك الشَّرط في نحو قوله: «**النَّاسُ مَجزيُّونَ بأَعمالهم، إنْ خيراً فخيراً، وإنْ شرّاً فشرّاً**»؛ أي: إن فعل المرء خيراً جُزي خيراً، وإن فعل شراً جزي شراً"[٢٤٣]. ويقول: "تحذف الجملة من الفعل والفاعل لمشابهتها المفرد"[٢٤٤]، ويقول: "حذف الفعل على ضربين: أحدهما: أن تحذفه والفاعل فيه، فإذا وقع ذلك فهو حذف جملة، وذلك نحو «زيداً ضربته»؛ لأنَّك أردت: ضربت زيداً، فلمَّا أضمرت «ضربت» فسَّرته بقولك «ضربته»"[٢٤٥].

وتحدَّث ابن جني عن **أغراض الحذف وعلله** في مواضع كثيرة في خصائصه، ومن ذلك قوله: "والعنايةُ إذاً في الحذف إنَّما هي بإصلاح اللَّفظ"[٢٤٦]. وقوله: "الحذف هنا إنَّما الغرض به التَّخفيف"[٢٤٧]. ويقول: "وقد يحذفون بعض الكلم استخفافاً"[٢٤٨].

وتحدَّث ابن جني **عن مكان وقوع الحذف**: يؤكِّد ابن جني عدم عشوائية الحذف، ولذلك درس مكان وقوع الحذف، ومن ذلك قوله: "الحذفُ اتِّساعٌ، والاتِّساعُ بابه آخر الكلام وأوسطه، لا صدره وأوله"[٢٤٩].

- **كما تحدَّث ابن جني عن بعض ضوابط الحذف وشروطه**، ومن ذلك قوله: "باب في أنَّ المحذوف إذا دلَّت الدلالةُ عليه كان في حكم الملفوظ به، إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه"[٢٥٠]، وقوله: "فإنْ لم يُعلم المُرادُ لزم التَّمييز، إذا قصد المُتكلِّمُ الإبانة، فإن لم يرد ذلك وأراد الإلغاز، وحذف جانب البيان لم يُوجب

على نفسه ذكر التَّمييز، وهذا إنَّما يُصلحه ويُفسده غرض المُتكلِّم، وعليه مدار الكلام، فاعرفه، وحذف الحال لا يحسن؛ وذلك أنَّ الغرض فيها إنَّما هو توكيدٌ الخبر بها، وما طريقه طريق التَّوكيد غير لائق به الحذف ؛ لأنَّه ضد الغرض ونقيضه"(٢٥١). ومن ذلك قوله : "وحذف الموصوف إنَّما هو متى قام الدليل عليه أو شهدت الحال به، وكُلَّما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث"(٢٥٢). وقوله : "وكأنَّ هذا إنَّما حُذفت فيه الصِّفة لمَّا دلَّ من الحال على موضعها؛ وذلك أنَّك تُحسُّ في كلام القائل لذلك من التَّطويح، والتَّطريح، والتَّفخيم، والتَّعظيم، ما يقوم مقام قوله : طويل، أو نحو ذلك، وأنت تحسُّ هذا من نفسك إذا تأملته"(٢٥٣). ويقول: "وكان رؤبة إذا قيل له : كيف أصبحت ؟ يقول : خير عافاك الله ؛ أي : بخير، يحذف الباء؛ لدلالة الحال عليها بجري العادة والعرف بها"(٢٥٤). ويقول: "قيل تلك مواضع كثر استعمالها فعرفت أحوالها فجاز الحذف فيها"(٢٥٥). ومن ذلك قوله : "من ذلك أن يقول قائل : إذا كان الفعل قد حذف في الموضع الذي لو ظهر فيه لما أفسد معنى، كان ترك إظهاره في الموضع الذي لو ظهر فيه لأحال المعنى وأفسده أولى وأحجى، ألا ترى أنَّهم يقولون : «الذي في الدار زيد»، وأصله «الذي استقرَّ أو ثبت في الدار زيد»، ولو أظهروا هذا الفعل هنا لما أحال معنى ولا أزال غرضاً"(٢٥٦). ومن ذلك قوله : "نحو : هندات وزينبات، إنَّما يلحقان ما يدخلان عليه من عجزه وبعد تمام صيغته، فإذا أنت حذفت شيئاً من ذلك فإنَّك لم تعرض لنفس الصِّيغة بتحريفٍ، وإنَّما اخترمت زيادة عليها واردة بعد الفراغ من بنيتها، فإذا أنت حذفتها، وجئت بغيرها ممَّا يقوم مقامها ؛ فكأن لم تُحدث حدثاً، ولم تستأنف في ذلك عملاً"(٢٥٧).

والحذف "ظاهرةٌ مشتركةٌ في اللُّغات الإنسانية، حيث يميل المتكلِّم إلى حذف العناصر المكررة، أو التي يمكن فهمها من السِّياق، والطريقة التي يُقدِّمُها المنهج التحويلي الحديث في تفسير ظاهرة الحذف هي التي قدَّمها النحو العربي"(٢٥٨)، ويرمز إلى وسيلة الحذف عند البنيويين التحويليين : **الحذف** : (أ + ب) – (ب)(٢٥٩).

وقد اهتم البنيويون التحويليون بدراسة ظاهرة الحذف، و"يعتبر الحذف

واحداً من العوامل التي تحقق التَّماسك النصي، وهو من الظَّواهر العالمية في اللغات، فقد لقيت هذه الظاهرة عناية كبيرة من لدن العلماء قديماً وحديثاً "[٢٦٠]. ويتحقق التَّماسك النَّصِّي عن طريق الحذف من خلال عدة جوانب: الأول: تكرار اللفظ نفسه بعد إعادة المحذوف وتقديره، والثاني: وجود دليل على المحذوف[٢٦١].

وبعد، فقد وقفنا على بعض جوانب دراسة ابن جني لظاهرة الحذف التي من شأنها تحويل البنية العميقة إلى البنية السطحية، وذلك على مستوى الحركة والحرف والكلمة والجملة، ولا يمكن لباحث أن يجزم أن ما جاء به التحويليون الجدد أكثر ممَّا جاء به ابن جني، إن لم يحكم بالغلبة لابن جني، رحمه الله. وممَّا سبق يتَّضح لنا أنَّ ابن جني درس ظاهرة الحذف بصورة أعمق وأشمل من دراسة البنيويين لها.

ثانياً – الإيجاز والاختصار:

وهما من الظواهر اللغوية ذائعة الصيت عند اللغويين العرب والغرب، وهما ترتبطان بظاهرة الحذف، لذلك آثرت الحديث عنهما هنا.

– **الإِيْجَازُ فِي الاصْطِلاحِ**: "هو الجَمْعُ للمعاني الكثيرةِ بالأَلْفَاظِ القَلِيْلَةِ[٢٦٢]"، وقيل: "الإيجازُ دلالةُ اللَّفْظِ عَلَى المَعْنَى مِنْ غَيْرِ أَنْ يَزِيْدَ عَلَيْهِ[٢٦٣]". وهو يُشبه كثيراً تعريفَ الاختصارِ، ولذلك يربطُ جمهورُ العلماءِ وبخاصةٍ علماءَ البلاغةِ بين الاختصارِ والإيجازِ، ويعُدُّونهما وجهين لعملةٍ واحدةٍ، فالإيجازُ والاختصارُ عندهم مصطلحان لظاهرةٍ لُغَوِيَّةٍ واحدةٍ، وقد اهتمَّ البلاغيون العرب بدراسةِ ظاهرة الإيجاز في اللغة العربية، وقد ربط كثيرٌ من العلماء بين الإيجاز والاختصار في أبحاثهم، حتى قيل: الإيجازُ والاختصارُ بمعنى واحدٍ[٢٦٤].

وغلب مصطلح الإيجاز في كلام البلاغيين، وغلب مصطلح الاختصار في كلام النُّحَاةِ. وجماعة من العلماء فرَّقوا بينهما – الإيجاز والاختصار – وفي هذا الشَّأن يقول **ابن سيده**: بين الإِيجاز والاختصار فرق مَنْطِقِيٌّ؛ ولذلك قال بعضهم: "الاختصار خاصٌّ بحذف الجمل فقط بخلاف الإيجاز"[٢٦٥]، فالإيجاز: تجريد

المعنى من غير رعاية للفظ الأصل بلفظ يسير، و**الاختصار** : تجريد اللفظ اليسير من اللفظ الكثير مع بقاء المعنى[٢٦٦].

ومن ذلك قول ابن جني : "واعلم أنَّ العرب مع ما ذكرنا إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد، ألا ترى أنَّها في حال إطالتها وتكريرها، مُؤذنة باستكراه تلك الحال وملالها، ودالَّة على أنَّها إنَّما تجشمتها لما عناها هناك وأهمَّها، فجعلوا تحمُّل ما في ذلك على العلم بقوة الكلفة فيه ؛ دليلاً على إحكام الأمر فيما هم عليه "[٢٦٧]. ويقول ابن جني عن العرب :" إنَّهم إذا كانوا في حال إكثارهم وتوكيدهم مُستوحشين منه مُصانعين عنه، عُلِمَ أنَّهم إلى الإيجاز أميل، وبه أعنى وفيه أرغب، ألا ترى إلى ما في القرآن وفصيح الكلام من كثرة الحذوف ؛ كحذف المضاف، وحذف الموصوف، والاكتفاء بالقليل من الكثير ؛ كالواحد من الجماعة، وكالتَّلويح من التَّصريح، فهذا ونحوه ممَّا يطول إيراده وشرحه ؛ ممَّا يزيل الشَّك عنك في رغبتهم فيما خفَّ وأوجز، عمَّا طال وأملَّ، وأنَّهم متى اضطروا إلى الإطالة لداعي حاجة أبانوا عن ثقلها عليهم، واعتدوا بما كلفوه من ذلك أنفسهم، وجعلوه كالمنبهة على فرط عنايتهم، وتمكُّن الموضع عندهم، وأنَّه ليس كغيره ممَّا ليست له حرمته، ولا النفس معنية به "[٢٦٨]. ويقول : "وغنوا بذلك عن الإطالة والإسهاب فيما ينوب عنه الاختصار والإيجاز..."[٢٦٩]. ويقول : "فإذا قلت : «هل عند أحد ؟» أغناك ذلك عن أن تقول : هل عندك زيد، أو عمرو، أو جعفر، أو سعيد، أو صالح، فتُطيل، ثم تُقصر إقصار المُعترف الكليل، وهذا وغيره أظهر أمراً، وأبدى صفحةً وعنواناً. فجميع ما مضى، وما نحن بسبيله، ممَّا أحظرناه، أو نبهنا عليه فتركناه، شاهدٌ بإيثار القوم قوة إيجازهم، وحذف فضول كلامهم "[٢٧٠]. ويؤكد بعد ذلك أنَّ العرب كانوا يميلون في تعليلاتهم إلى الإيجاز، ويبتعدون عن الإطالة المملّة. حيث يقول ابن جنّي : "وقيل لأبي عمرو : أكانت العرب تطيل ؟ فقال : نعم لتبلغ. قيل : أفكانت توجز ؟ قال : نعم ليحفظ عنها. واعلم أنَّ العرب – مع ما ذكرنا – إلى الإيجاز أميَل، وعن الإكثار أبعد "[٢٧١].

والإيجازُ والاختصارُ من الظَّواهر اللُّغوية التي اهتم التوليديون التحويليون

بدراستها، وهم يرمزون إلى ذلك بالآتي : **التقلص أو الاختصار**: (أ+ب) – (ج)[٢٧٢].. وفي علم اللغة الحديث ما يسمَّى بقانون المجهود الأدنى[٢٧٣] – ظهر في صورة النظرية التقليصية (minimalist theory) في منتصف التسعينيات عند التحويليين الجدد[٢٧٤]. وهو أن "تنزع اللغة إلى إبلاغ أكثر عدد من الشُّحنات الإخبارية؛ أي : أكبر عدد من المعلومات بأقل ما يُمكن من الجهد العضلي، ومن أمثلته في العربية تحوُّل اللُّغة العربية إلى لهجات والوقوف على ساكن"[٢٧٥]، وقد ركَّز ابن جني على ظاهرة الخِفَّة ودفع الثِّقل، والميل للإيجاز والاختصار، والوصول إلى المعنى بأقلِّ الكلام، وهذا يتَّفق مع قانون المجهود الأدنى أو النظرية التقليصية، وفي الأقوال الكثيرة والمُطولة لابن جني التي سُقناها بصورةٍ ضافيةٍ، ما يُؤكِّد سبق ابن جني، وريادته في هذه المسألة.

ثالثاً – الزِّيادة : مجيء كلمة في البنية السطحية للتركيب من دون أن يكون لها أثرٌ في معنى البنية العميقة، ولكن فائدتها في التَّركيب التَّوكيد، والرَّبط وتقوية المعنى، ويُسميه اللغويون الجدد (**الزيادة والإقحام والإضافة**) ويرمزون إليه بما يأتي : (أ) – (أ + ب)[٢٧٦].

يقول ابن جني: "الزيادة حادثة طارئة على الأصل الذي هو الفاء والعين واللام"[٢٧٧]. ولقد درس ابن جني الزيادة في الخصائص بصورةٍ لافتةٍ، ومن ذلك (باب في زيادة الحروف وحذفها)[٢٧٨]، وفي (باب في الزيادة)[٢٧٩]؛ حيث يقول ابن جني: "وزيادة الحروف كثيرة"[٢٨٠]. وعن أغراض الزيادة يقول ابن جني : "فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني ثم زيد فيها شيء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به"[٢٨١]. ومن ذلك قوله : "ومن ذلك أيضاً قولهم: رجلٌ جميلٌ ووضيءٌ، فإذا أرادوا المُبالغة في ذلك قالوا: وضَّاء وجمَّال، فزادوا في اللفظ هذه الزيادة ؛ لزيادة معناه"[٢٨٢].

وعن **ضوابط الزِّيادة وشروطها** يقول ابن جني: "لما أرادوا ألا يخلوا ذوات الخمسة من الزيادة كما لم يخلوا منها الأصلين اللذين قبلها حشواً بالزيادة تقديماً

لها ؛ كراهية أن يُنتهى إلى آخر الكلمة على طولها ثم يتجشَّموا حينئذٍ زيادةً هناك، فيثقلَ أمرها، وَيَتَشَنَّع عليهم تحمُّلها"[٢٨٣].

ويربط ابن جني بين ظاهرتي الحذف والزيادة في (**باب في زيادة الحرف عوضاً من آخر محذوف**) حيث يقول: "اعلم أنَّ الحرف الذي يُحذف ؛ فيُجاء بآخر عوضاً منه على ضربين: أحدهما أصلي، والآخر زائد"[٢٨٤]، ويقول: "وإن لم تبلغ الزِّيادة على الأصول فحش الحذف"[٢٨٥]، ويؤكِّد أنَّ "حذف الزيادة أولى"[٢٨٦]. ويسوق ابن جني مثالاً للزيادة، ويُعلِّل قائلاً : "ومن ذلك أنَّهم لمَّا أجمعوا الزيادة في آخر بنات الخمسة ؛ كما زادوا في آخر بنات الأربعة، خصُّوا بالزيادة فيه الألف ؛ استخفافاً لها، ورغبة فيها هناك، دون أختيها الياء والواو، وذلك أنَّ بنات الخمسة لطولها لا ينتهى إلى آخرها إلا وقد مُلَّت، فلمَّا تحمَّلوا الزيادة في آخرها طلبوا أخفَّ الثَّلاث ؛ وهي الألف فخصُّوها بها، وجعلوا الواو والياء حشواً في نحو (عضرفوط)"[٢٨٧]. ودرس ابن جني زيادة الحرف، وزيادة الكلمة، ومن ذلك :

– **زيادة الحرف** : يقول ابن جني : "زيادة الميم آخراً أكثر منها أولاً"[٢٨٨]. ويقول عن موضع الزيادة وغرضها : "أصل زيادة الميم في الأول إنَّما هي لمعنى"[٢٨٩]. ومنه قوله : "وكأنَّهم زادوا الواو وشدَّدوها لتشديد معنى القوة، كما قالوا للسيئ الخلق (عذوّر) فضاعفوا الواو الزائدة لذلك"[٢٩٠]. ويقول: "وذلك أنَّ العرب زادت هذه النون الثالثة الساكنة في موضع حروف اللين أحقّ به وأكثر من النون فيه، ألا ترى أنَّك إذا وجدت النون ثالثة ساكنة فيما عدته خمسة أحرف قطعت بزيادتها ؛ نحو (نون) جحنفل، وعبنقس، وجرنفس، وفلنقس، وعرندس. عرفت الاشتقاق أو لم تعرفه حتى يأتيك ثبت بضده"[٢٩١].

وتحدَّث عن موضع زيادة الحروف في بعض حالاتها؛ حيث يقول : "أصل الزيادة في أول الكلمة"[٢٩٢]. ومن ذلك زيادة (لام الابتداء)، حيث يقول عنها ابن جني : "ومن ذلك قولهم : «إنَّ زيداً لقائمٌ»، فهذه لام الابتداء، وموضعها أول الجملة وصدرها، لا آخرها وعجزها، فتقديرها أول «لئن زيداً منطلقٌ»، فلمَّا كره تلاقي حرفين لمعنى واحدٍ – وهو التَّوكيد – أُخِّرت اللام إلى الخبر فصار «إنَّ زيداً لمنطلقٌ»"[٢٩٣].

وأمثلة الزِّياة عند ابن جني كثيرة، منها ما يؤثّر في المعنى، ومنها ما يؤكِّده، ومن ذلك زيادة **حروف الجر،** حيث يقول عنها : "ألا ترى أن (الباء) في نحو : مررت بزيد، معاقبة لهمزة النقل في نحو: أمررت زيداً. وكذلك قولك : أخرجته وخرجت به، وأنزلته ونزلت به. فكما أنَّ همزة أفعل مصوغة فيه كائنة من جملته، فكذلك ما عاقبها من حروف الجرّ ينبغي أن يعتدّ أيضاً" (٢٩٤). ويقول : "وبهذا أيضاً نفسه يستدلّ على شدّة اتصال حروف الجرّ بما تدخل عليه من الأفعال ؛ لِتقوِّيه فتعدِّيه ؛ نحو : مررت بزيدٍ" (٢٩٥).

وفي (باب في التقديرين المخِتلفين لمعنيين مختلفين) يقول : "هذا في كلام العرب كثير فاشٍ، والقياس له قابل مُسوَّغٌ، فمن ذلك قولهم : مررت بزيد، وما كان نحوه، ممَّا يلحق من حروف الجرّ مَعُونة لتعدِّي الفعل، فمن وجهٍ يُعتقَد في (الباء) أنَّها بعض الفعل من حيث كانت مُعدّية ومُوصِّلة له، كما أنَّ همزة النَّقل في (أفعلت) وتكريرَ العين في (فَعَّلت) يأتيان لنقل الفعل وتعديته ؛ نحو: قام وأقمته وقوّمته، وسار وأسَرته وسيرته، فلمَّا كان حرفُ الجرّ الموصلُ للفعل معاقِباً لأحد شيئين، كلّ واحدٍ منهما مَصُوغ في نفس المثال، جرى مَجراهما، في كونه جزءاً من الفعل أو كالجزء منه، فهذا وجه اعتدادِه كبعض الفعل" (٢٩٦).

ـ **زيادة الكلمة** : درسها ابن جني، ومن ذلك قوله : "واحتملوا ما لا يُؤمن معه من اللَّبس؛ لأنَّهم إذا خافوا ذلك زادوا كلمة أو كلمتين، فكان ذلك أخفّ عليهم من تجشمهم اختلاف الإعراب واتِّقائهم الزَّيغ والزَّلل فيه" (٢٩٧). ويجوز أن نعدَّ كثيراً من الظواهر التي درسها ابن جني، نعدها من باب الزيادة، كالتَّوكيد اللفظي، وظاهرة التكرار ؛ كتكرار (إلا) أو (لا) النافية، وكذلك ظاهرة (تعدد النعت، تعدد الخبر، تعدد المفعول، تعدد الحال) ؛ .. إلخ.

ومن ذلك قوله عن التوكيد اللفظي في (**باب في الاحتياط**) : "اعلم أنَّ العرب إذا أرادت المعنى مكَّنته واحتاطت له، فمن ذلك التَّوكيد، وهو على ضربين : أحدهما : تكرير الأول بلفظه ؛ وهو نحو قولك : «قام زيدٌ قام زيدٌ»، و«ضربت زيداً ضربت»،

و«قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة»، و«الله أكبر الله أكبر» .... وهذا الباب كثير جدّاً، وهو في الجمل والآحاد جميعاً" (٢٩٨).

وعند التحويليين الغربيين نجدهم يشيرون إلى "أنَّ هناك تركيبات نظمية تدخل فيها كلمات لا تدلُّ على معنى في العمق، وإنَّما تفيد وظيفة تركيبية، وقد تُعدُّ لوناً من ألوان الزَّخارف، ويمثلون لذلك بكلمات نحو (there - It) وغيرهما ومثاله (It is raining) (٢٩٩).

وممَّا سبق يتَّضح لنا أنَّ ابن جني درس ظاهرة الزيادة بصورة أعمق وأشمل من دراسة البنيويين والسيمائيين لها. وهناك بعض العوامل والزيادات التي يتغيَّر الإعراب والمعنى بسببها، وذلك عن طريق زيادة بعض الكلمات على التركيب الأصلي للجملة، ولكن ابن جني لم يدرسها بصورة لافتة في الخصائص، ومن المؤكد أنه درسها في كتبه الأخرى، ومن ذلك: الاستثناء، والجمل المصدرة بالحروف الناسخة، و(كان) وأخواتها، و(ظن) وأخواتها.

رابعاً – الاعتراض أو الفصل : الاعتراض موضوع ذو صلة بسابقه – الزيادة – وهو أيضاً من الوسائل التي تتحول بها البنية العميقة إلى البنية السَّطحية، وقد درسه ابن جني في خصائصه وخصص له باباً (**باب في الاعتراض**)، ويقول عنه : "والاعتراضُ في هذه اللغة كثيرٌ حسنٌ، ونحن نفرد له باباً" (٣٠٠).

ويقول :"اعلم أنَّ هذا القبيل من هذا العلم كثير قد جاء في القرآن، وفصيح الشِّعر، ومنثور الكلام، وهو جارٍ عند العرب مجرى التَّأكيد، فلذلك لا يُشنع عليهم، ولا يُستنكر عندهم أن يُعترض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك ممَّا لا يجوز الفصل فيه بغيره إلا شاذاً أو متأولاً" (٣٠١). ومن ذلك قوله : "والاعتراض للتَّسديد قد جاء بين الفعل والفاعل، وبين المبتدأ والخبر، وبين الموصول والصِّلة، وغير ذلك مجيئاً كثيراً فـي القرآن وفصيح الكلام" (٣٠٢). ويقول: "فأكثر ما في هذا الاعتراض بين الفعل والفاعل" (٣٠٣). ومن شواهد ذلك لديه ؛ قوله : "قال الله – سبحانه وتعالى – : ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ

عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾[٣٠٤]. فهذا فيه اعتراضان: أحدهما: قوله «**وإنَّه لقسم لو تعلمون عظيم**»؛ لأنَّه اعتراض به بين القسم؛ الذي هو قوله «**فلا أقسم بمواقع النجوم**» وبين جوابه؛ الذي هو قوله «**إنَّه لقرآن كريم**». وفي نفس هذا الاعتراض اعتراض آخر بين الموصوف الذي هو «**قسم**» وبين صفته التي هي «**عظيم**»، وهو قوله: «**لو تعلمون**»، فذانك اعتراضان كما ترى، ولو جاء الكلام غير معترض فيه لوجب أن يكون «**فلا أقسم بمواقع النجوم، إنه لقرآنٌ كريمٌ، وإنه لقسمٌ عظيمٌ لو تعلمون**»..."[٣٠٥]. ويقول:" ومن الاعتراض قولهم «**زيدٌ – ولا أقول إلا حقاً – كريمٌ**»[٣٠٦].

ويأتي الاعتراض أو الفصل لتأدية وظائف في المعنى؛ كتأكيد المعنى أو توضيحه أو تفسيره، وأمَّا مع الإعراب فلا موقع له، "وذلك أن الاعتراض لا موضع له من الإعراب، ولا يعمل فيه شيء من الكلام المعترض به بين بعضه وبعض"[٣٠٧]. ويؤكِّد ابن جني أنَّ الفصل أو الاعتراض لا يكون على إطلاقه بل منه المُمتنع، ومن ذلك قوله: "كما أنَّك لو قلت: «إنَّك على صومك لقادر شهر رمضان» وأنت تريد: «إنَّك على صومك شهر رمضان لقادر» لم يجز شيء من ذلك للفصل، وما أكثر استعمال الناس لهذا الموضع في محاوراتهم، وتصرُّف الأنحاء في كلامهم"[٣٠٨].

ويُمكننا القول إنَّ البنيويين والسيميائيين، والوظيفيين، وعلم لغة النص، والتداولية، يعتبرون الاعتراض من باب الزيادة؛ فزيادة المبنى تجلب زيادةً في المعنى، كما يرى علماء العربية أيضاً، وهذا من الأمور المشتركة بين اللغات.

خامساً – التَّقديم والتَّأخير: درس ابن جني هذه الوسيلة في الخصائص في (**فصل في التقديم والتأخير**) حيث يقول: "وذلك على ضربين؛ **أحدهما**: ما يقبله القياس، **والآخر**: ما يسهله الاضطرار"[٣٠٩]. ويقول عنه: "انتقالك في المادة الواحدة من تركيب إلى تركيب؛ أعني به: حال التقديم والتأخير"[٣١٠]. ويرى ابن جني أن التقديم والتأخير يقع في المفردات والجمل؛ وذلك على النحو الآتي:

(١) **تحدَّث ابن جني عن التقديم والتأخير في الكلمة الواحدة**؛ حيث يقول:

"التَّقديم والتَّأخير نحو: اضمحل وامضحل، وطأمن واطمأن، والأمر واسع" (٣١١).
ويقول : "اعلم أنَّ كل لفظين وجد فيهما تقديم وتأخير، فأمكن أن يكونا جميعاً أصلين، ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه ؛ فهو القياس الذي لا يجوز غيره، وإن لم يمكن ذلك حكمت بأنَّ أحدهما مقلوبٌ عن صاحبه ثم أريت أيُّهما الأصل وأيُّهما الفرع، وسنذكر وجوه ذلك، فممَّا تركيباه أصلان لا قلب فيهما قولهم : «جذب وجبذ» ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه ؛ وذلك أنَّهما جميعاً يتصرفان تصرفاً واحداً ؛ نحو :«جذب يجذب جذباً، فهو جاذب والمفعول مجذوب»، و«جبذ يجبذ جبذاً، فهو جابذ والمفعول مجبوذ»، فإن جعلت مع هذا أحدهما أصلاً لصاحبه فسد ذلك ؛ لأنَّك لو فعلته لم يكن أحدهما أسعد بهذه الحال من الآخر، فإذا وقفت الحال بينهما ولم يؤثر بالمزية أحدهما، وجب أن يتوازيا، وأن يمثلا بصفحتيهما معاً، وكذلك ما هذه سبيله" (٣١٢).

ويؤكِّد ابن جني أنَّ التَّقديم والتَّأخير لا يتم بطريقة عشوائية بل له ضوابطه، حيث يقول : "فإن قلت فقد تقول : ضرب يحيى بشرى. فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً، وكذلك نحوه. قيل: إذا اتَّفق ما هذه سبيله ممَّا يخفى في اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب، فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التَّصرف فيه بالتَّقديم والتَّأخير ؛ نحو: «أكل يحيى كمثرى». لك أن تُقدِّم وأن تُؤخِّر كيف شئت، وكذلك «ضرب هذا هذه، وكلَّم هذه هذا»، وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف ؛ نحو قولك: «أكرم اليحييان البشريين، وضرب البشر بين اليحيون»، وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس، فقلت: «كلَّم هذا هذا فلم يجبه» لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت ؛ لأنَّ في الحال بياناً لما تعني، وكذلك قولك : «ولدت هذه هذه» ؛ من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة، وكذلك إن ألحقت الكلام ضرباً من الاتباع، جاز لك التَّصرف لما تعقب من البيان ؛ نحو: «ضرب يحيى نفسه بشرى، و كلَّم بشرى العاقل معلى، أو كلم هذا وزيداً يحيى»، ومَنْ أجاز «قام وزيد عمرو» لم يجز ذلك في

نحو «كلَّم هذا وزيد يحيى»، وهو يريد «كلَّم هذا يحيى وزيد» كما يجيز «ضرب زيداً وعمرو وجعفر»(٣١٣).

ويُقدِّم ابن جني تفسيراً لوقوع ظاهرة التَّقديم والتَّأخير في مُفردات اللغة العربية وتراكيبها ؛ حيث يقول : "وأنا أرى أنَّهم إنَّما يُقدِّمون الأقوى من المُتقاربين من قبل أن جمع المتقاربين يثقل على النَّفس، فلمَّا اعتزموا النُّطق بهما قدَّموا أقواهما لأمرين : **أحدهما** : أنَّ رتبة الأقوى أبداً أسبق وأعلى. **والآخر** : أنَّهم إنَّما يُقدِّمون الأثقل، ويُؤخِّرون الأخفَّ ؛ من قِبَلِ أنَّ المُتكلِّم في أول نُطقه أقوى نفساً وأظهر نشاطاً، فقدَّم أثقل الحرفين، وهو على أجمل الحالين"(٣١٤). ومن أمثلة التقديم والتأخير لديه قوله : "ومن ذلك وجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة"(٣١٥). وقوله : "ويجوز تقديم المفعول له على الفعل الناصب ؛ نحو قولك : طمعاً في برِّك زرتك، ورغبةً في صلتك قصدتك، ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل ؛ نحو قولك : والطيالسة جاء البرد"(٣١٦). وقوله : "وممَّا يضعف تقديم المعطوف على المعطوف عليه من جهة القياس : أنَّك إذا قلت : قام وزيد عمرو، فقد جمعت أمام زيد بين عاملين أحدهما: قام والآخر الواو، ألا تراها قائمة مقام العامل قبلها"(٣١٧). وقوله : "لا يجوز تقديم ما انجرَّ به عليه كان، ألا يجوز تقديم المجزوم على جازمه أحرى وأجدر"(٣١٨). ويقول : "فكما لا يجوز تقديم الصفة على موصوفها، كذلك لا يجوز تقديم ما اتَّصل بها على موصوفها، كما لا يجوز تقديم معمول المضاف إليه على نفس المضاف ؛ لمَّا لم يجز تقديم المضاف إليه عليه، ولذلك لم يجز قولك : القتال زيداً"(٣١٩). ومنه قوله : "فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم المميز ؛ إذ كان هو الفاعل في المعنى على الفعل"(٣٢٠). ويقول : "وفي تقديم المضاف إليه أو شيء منه على المضاف من القُبح والفساد ما لاخفاء به ولا ارتياب"(٣٢١). والأمثلة التي ساقها عند دراسته لظاهرة التقديم والتأخير كثيرة في خصائصه.

وممَّا هو جديرٌ بالذكر هنا أنَّ التقديم والتأخير في المفردات والجمل ليس سواءً، فمنه الحسن والجيد ومنه القبيح، ومنه الواجب والجائز والضعيف والفاسد والممتنع، وقد اتَّضح ذلك ممَّا سقناه من أقوال لابن جني، ومن ذلك أيضاً قوله :

"قبح تقديم المبتدأ نكرة في الواجب"[٣٢٢]. والأمثلة على ذلك كثيرة وجلية، يمكن تتبُّعها في الخصائص.

ويوجد في النحو العبري ظاهرة التقديم والتأخير، والتأويل، والحذف، والزيادة، وغير ذلك من الظَّواهر النَّحوية العربية[٣٢٣]. وهذه الظواهر اللغوية معروفة لدى تشومسكي وطبَّقها على اللغة الإنجليزية[٣٢٤]. ووجد لها صدى مدوياً في الآفاق في تلك الفترة الرَّاكدة لغوياً، فعمل على إحياء اللغة الإنجليزية، وأحدث زلزاله العربي فيها وأعاد بناءها من جديد من خلال الظواهر النحوية العربية الجديدة عليها. وذلك من خلال التقديم والتأخير والتأويل الذي لم يُعرَف في النحو الإنجليزي من قبله، وجاء به من البصرة بنبأٍ يقين. فعمل على زلزلة النحو الإنجليزي القديم، وطبَّق الظواهر النحوية العربية عليه؛ وسار على منواله كل لغويي العالم تقريباً عرباً وغير عرب[٣٢٥]. وقد اهتم البنيويون التحويليون بدراسة ظاهرة التقديم والتأخير، وهم يرمزون إليها بما يأتي: **إعادة الترتيب**: (أ + ب) ــ (ب + أ)[٣٢٦].

وقد ميَّز **تشومسكي** بين نوعين من تغيير ترتيب الكلمات في الجملة: تغيير لا يؤدي إلى تبديل النظام الأساسي القواعدي للجملة، ويحمل فقط طابعاً أسلوبياً سمَّاه: التَّقديم أو التَّأخير الأسلوبي (Stylistic inversion). وتغيير يُؤدِّي إلى تبديل النظام الأساسي القواعدي للجملة وتنجم عنه تحولات قواعدية سمَّاه: التقديم أو التأخير(Transformation inversion).

سادساً – التَّضمين: للتضمين مجموعةٌ من التعريفـــات أهمها: "أنْ يُؤَدِّي (أَوْ يُتَوَسَّعَ) في اسْتِعْمَالِ لَفْظٍ تَوَسُّعاً يجعله مُؤدياً مَعنى لفظٍ آخرَ مُنَاسِبٍ له، فيُعْطَى الأولُ حُكْمَ الثَّانِي في التَّعَدِّي واللُّزُوْم"[٣٢٧]، وهو عند بعضهم: "إِشْرَابُ لَفْظٍ مَعْنَى لَفْظٍ آخرَ وإعْطَاؤُه حُكْمَهُ لِتَصِيْرَ الكَلِمَةُ تُؤَدِّي مَعْنَى الكلمتين"[٣٢٨]. و"إنَّ الغرضَ من التضمين إعطاءُ مجموعِ معنيين وذلك أقوى من إعطاءِ معنى واحد"[٣٢٩].

وعن كيفية وقوع التضمين يحدُّثنا **ابن جني** حيث يقول: "اعلم أنَّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرفٍ والآخر بحرفٍ آخر فإنَّ العرب قد

تتوسع فتُوقع أحدَ الحرفين موقعَ صاحبه، إيذاناً بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ؛ فلذلك جِيءَ بالحرفِ المُعْتَادِ مع ما هو في معناه ؛ وذلك كقوله تعالى ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾(٣٣٠)، وأنت لا تقول (رفثت المرأة) ولكن تقول (رفثت بها أو معها)، لكنَّه لمَّا كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدي (أفضيت) بإلى ؛ كقولك : أفضيت إلى المرأة ؛ جئت بـ (إلى) مع الرفث إيذاناً وإشعاراً أنَّه بمعناه(٣٣١).

وقد امتدح **ابن جني** التضمين قائلاً : "وهذا من أسدِّ وأدمثِ مذاهبِ العربيةِ، وذلك أنَّه موضعٌ يملك فيه المعنى عنانَ الكلامِ، فأخذه إليه ويصرفه بحسب ما يُؤْثره عليه" (٣٣٢). فمن المُؤكَّد أنَّ التَّضمين جاء لتحسين المعنى والعناية به؛ لأنَّ التَّضمين في الدرس النحوي ما هو إلا دراسة في المعنى، ويُؤدِّي فيه المعنى دوراً بارزاً ؛ لأنَّ الاعتماد على اللَّفظ المنطوق، وعن كثرة التَّضمين يقول **ابن جني** : "ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يُحاط به، ولعلَّه لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتاباً ضخماً، وقد عرفت طريقه، فإذا مرَّ بك فتقبَّله وأنس به، فإنَّه فصلٌ في اللغة لطيفٌ حسنٌ ؛ يدعو إلى الأُنس بها" (٣٣٣).

ولم نألف هذه الظاهرة عند البنيويين التحويليين، ولكن من الممكن أن يكون أقرب رمز عندهم لهذه الظاهرة على النحو الآتي : **التعويض** : (أ) – (ب)(٣٣٤).

سابعاً – الاستغناء : "هو استغناءُ العربِ بكلمةٍ عن كلمةٍ أو أكثر ؛ عن طريقِ حَذْفِ بَعْضِها أو تغيير صورتها، أو الاستعانة بكلمة ليست من اشتقاقها ؛ لوجودِ قرينةٍ؛ وذلك استحساناً وطلباً للخفَّة والاختصار، ولضربٍ من البلاغة وتجويد المعنى" (٣٣٥)، ومن ذلك ما ذكره **سيبويه** عن العرب في هذا الشَّأن : "ويستغنون بالشَّيءِ عن الشَّيءِ الذي أصله في كلامِهِمْ أن يُستعمل حتَّى يصيرَ ساقطاً" (٣٣٦). وعن ذلك يقول **ابن جني** : "لا يُنكرُ أنْ يكونَ في كلامِهِمْ – العرب – أصولٌ غيرُ مَلْفُوْظٍ بِهَا، إلا أنَّهَا مع ذلك مُقَدَّرَةٌ، وهذا واسعٌ في كلامهم" (٣٣٧).

ويُؤكِّد ابن جني أنَّ الاستغناء من صُنع العرب، وعن قصد منهم ؛ "لأنَّه لا

يُستنكر الاعتداد بما لم يخرج إلى اللفظ ؛ لأنَّ الدليل إذا قام على شيء في حكم الملفوظ به، وإن لم يَجْرِ على ألسنتهم استعماله" [٣٣٨]. ويقولُ **ابن جني**: "وذلك أنَّا نرى العرب قد غيَّرت شيئاً من كلامها من صورةٍ إلى صورةٍ، فيجبُ حينئذٍ أن تتأتى لذلك وتُلاطفه لا أن تخبطه وتتعسَّفَهُ [٣٣٩]" ؛ أي: يُشترط في الاستغناء السُّهولة والمُلاطفة، كما يُشترط أن يتوافق اللَّفظ (المستغنى به) مع أمثلتهم وصورهم، كما كان المحذوف (المستغنى عنه) مُوافقاً. وعن ذلك يقول **ابن جني**: "العرب إذا غيَّرت كلمةً من صورةٍ إلى أخرى، اختارت أن تكون الثانيةُ مُشَابِهَةً لأصولِ كلامهم ومُعْتَادِ أمثلتهم، وذلك أنَّكَ تحتاجُ إلى أنْ تُنِيْبَ شيئاً عن شيءٍ ؛ فأوْلى أحوالِ الثَّاني بالصَّواب أن يُشابِهَ الأولَ ؛ ومن مُشابهته له أنْ يُوَافِقَ أمثلةَ القومِ، كما كان المُناب عنه مثالاً من مُثلهم أيضاً [٣٤٠]". ويرى كثيرٌ من الباحثين أنَّ اللغة تُخفِّف حملها المعجمي عن طريق الاستغناء، وهو على أنواع:

١ - نوع استعمالي ؛ حيث تموت اللفظة المهجورة زمناً طويلاً، وفقاً للقاعدة نفسها التي تثبت بها اللفظة الجديدة عن طريق الاستعمال.

٢ - نوع تمنعه قواعد القياس؛ وهي القواعد التي تسمح في الوقت نفسه بتوسع اللغة، مثل صيغ التَّعجب والتَّفضيل من بعض الأفعال.

٣ - نوع اعتباطي لا ضابط له، كالاستغناء بجمع القلة عن الكثرة أو بالعكس، والاستغناء عن صيغ بعض الأفعال ببعضها الآخر كالاستغناء عن (فقر) و(شد) بصيغتي (افتقر) و(اشتد) والاستغناء عن الأصل المجرد بما استعمل مزيداً، وهو صدر صالح من اللغة كما يقول ابن جني؛ نحو (كوكب) و(حوشب)، إذ لم يرد في كلامهم (ككب) ولا (حشب).

وعليه، فالاستغناء كان مسؤولاً عن غياب بعض المفردات في البنية السطحية التي كانت في البنية العميقة، ولقد فطن ابن جني إلى دراسته، والصورة التي درس النحاة العرب بها الاستغناء، لا تتوافق مع أُسس البنيويين ؛ لأنهم يدرسون الكلام المنجز أو المسموع، والكلام المُستغنى عنه خارجٌ عن ذلك، وهذا يُخالف المنهج الوصفي.

ثامناً – الإجراء : ويُقصد به إجراء حكم كلمة على كلمة أخرى ؛ لوجود أوجه تشابه بينهما[٣٤١]، وهذا التَّصرُّف من شأنه أن يُحوِّل الكلام من البنية العميقة إلى البنية السطحية، وقد فطن ابن جني لدراسة هذه الظاهرة ودرسها في الخصائص، ومن ذلك قوله : "باب في إجراء اللازم مجرى غير اللازم، وإجراء غير اللازم مجرى اللازم، وكما أجرَوا غير اللازم مجرى اللازم في قولهم : لَحْمَر ورُيّا، وقولهم : وَهْوَ الله، وَهْيَ التي فعلتْ "[٣٤٢]. ومنه قوله : "وهو إجراء غير اللازم مجرى اللازم، وهو كثيرٌ ؛ من ذلك قول بعضهم في الأحمر إذا خفَّفت همزته : لحمر "[٣٤٣]. ومن ذلك قوله : "ومن ذلك تسكينهم لام الفعل إذا اتَّصل بها علم الضمير المرفوع ؛ نحو: ضربت و ضربن وضربنا؛ وذلك أنَّهم أجروا الفاعل هنا مجرى جزء من الفعل "[٣٤٤]. ومنه قوله : "ومنها أنَّهم قد أجروا الحرف المُتحرِّك مجرى الحرف المُشدد "[٣٤٥]. ويقول : "لكنهم أجَروُا التاء التي هي ضمير الفاعل في نحو: ضربتُك، وإن لم تكن من نفس حروف الفعل مُجرى نون التَّوكيد التي يبنى الفعل عليها، ويضمّ إليها في نحو : لأضربِنّك "[٣٤٦]. ويقول : "وذلك أنَّهم أجَروْا فَعُولة مجرى فَعِيلة لمُشابهتها إيّاها من عِدّة أوجه... "[٣٤٧]. ومنه قوله : "ومن ذلك تسكينُهم لامَ الفعل إذا اتّصل بها عَلَمُ الضمير المرفوعُ ؛ نحو: ضَرَبْت وضَرَبْن وضربْنا؛ وذلك أنَّهم أجْرَوُا الفاعل هنا مُجرى جزء من الفعل "[٣٤٨]. ومن ذلك قوله :"فتكسيرهم (نَدًى) على (أندية) يشهد بأنَّهم أجرَوا نَدًى – وهو فَعَل – مجرى (فعال)، فصار لذلك: ندى وأندية، كَغَداء وأغدِية "[٣٤٩].

ويمكن أيضاً أن يرمز له التوليديون التحويليون بالآتي : **التعويض** : (أ) – (ب)[٣٥٠].

تاسعاً – النَّقل : يرد مصطلح النَّقل في الدرس اللغوي في باب العلم، وباب الفعل اللازم والمتعدي، وغيرهما، وهو أمر معروف لدى اللغويين العرب[٣٥١]، ومنهم ابن جني؛ فقد درسه في الخصائص، ومن ذلك قوله **عن العلم** : "وهذا النَّقل إنَّما هو أمر يخصّ العَلَم ؛ نحو: يشكر، ويزيد، وتغلب. قيل : قد يقع النَّقل في النكرة أيضاً. وذلك الينجلِب. فهذا منقولٌ من مضارع (انجلب) الذي هو مطاوعُ جلبته، ألا ترى إلى

قولهم في التَّأخيذ: أخَّذته بالينحلِب فلم يَحُرْ ولم يغب. ومثله: رجل أُباتر. وهو منقول من مضارع (باترت) فنُقِل فوصف به"[٣٥٢]. ومنه قوله: "(يزيد) ليس موضوعاً بعد النَّقل عن الفعلية إلا للعَلَميّة"[٣٥٣]. ويقول عن **تعدي الفعل اللازم**: "أن (تنقل بالهمز) فيُحدثَ النَّقل تعدّياً لم يكن قبله"[٣٥٤]. ويقول: "لهمزة النقل في نحو: أمررت زيداً، وكذلك قولك: أخرجته وخرجت به، وأنزلته ونزلت به"[٣٥٥]. ويقول: "هذا في كلام العرب كثيرٌ فاشٍ، والقياس له قابل مُسوَّغٌ، فمن ذلك قولهم: مررتُ بزيدٍ، وما كان نحوه، ممَّا يلحق من حروف الجرّ مَعُونة لتعدِّي الفعل، فمن وجهٍ يُعتقَد في الباء أنَّها بعض الفعل من حيث كانت معدّية وموصلة له، كما أنَّ همزة النَّقل في أفعلت وتكريرَ العين في فَعَّلت يأتيان لنقل الفعل وتعديته؛ نحو: قام وأقمته وقوّمته، وسار وأسَرته وسيرته"[٣٥٦].

ويقول عن **نقل الحركة**: "أجازوا النقل لحركة الإعراب إلى ما قبلها في الوقف؛ نحو: هذا بَكُرْ ومررت بِبَكِرْ، ألا تراها لمّا جاورت اللام بكونها في العين صارت لذلك، كأنَّها في اللام لم تُفارقها"[٣٥٧]. ومن ذلك أيضاً قوله: "كما تغلب في يغزون ويرمين. يدلُّ على أنَّك لم تنقل الحركة هنا، كما نقلتها هناك، قولُهم في اسم الفاعل أيضاً كذلك، وهو (مشتدّ ومحمرّ)، ألا ترى أنّ أصله: مشتدِد ومحمرِر. فلو نقلت هذا لوجب أن تقول: مشتِدّ ومحمِرّ. فلمَّا لم تقل ذلك وصحّ في المُختلفين اللذين النقل فيهما موجود لفظاً؛ امتنعت من الحكم به، فيما تحصل الصنعة فيه تقديراً ووَهْماً. وسبب ترك النقل في المفتوح انفراد الفتح عن الضمّ والكسر في هذا النحو؛ لزوال الضَّرورة فيه ومعه"[٣٥٨]. ويقول عن **همزة التقرير**: "ولأجل ما ذكرنا من حديث همزة التَّقرير ما صارت تنقل النفي إلى الإثبات، والإثبات إلى النفي"[٣٥٩].

عاشراً – الاّتساع: وهو يعني: "المُرُوْنَةُ في اللَّفْظِ ومُرَاعَاةُ مُقْتَضَيَاتِ السِّيَاقِ في التَّرْكِيْبِ والعَلاقَاتِ النَّحْوِيَّةِ[٣٦٠]"؛ وذلك لأنَّ "الشَّيْءَ قَدْ يَكُوْنُ له أصلٌ ثُمَّ يُتَّسَعُ فيه؛ أي: بخروجه عن هذا الأصل"[٣٦١]. ويرى النُّحَاةُ أنَّ "**الاتِّسَاعَ ضَرْبٌ من الحذف**، إلا أنَّ الفرق بينهما أنَّك لا تُقِيْمُ المُتَوَسَّعَ فيه مَقَامَ المَحْذُوْفِ وتُعْرِبُهُ بإعرابه،

وفي الحذف تحذف العامل فيه وتَدَعُ ما عَمِلَ فيه على حَالِهِ في الإعرابِ، والاتِّسَاعُ العامل فيه بحاله، وإنَّمَا تُقيم فيه مقام المضاف إليه مقام المضاف، أو الظرف مقام الاسم، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ [سورة يوسف، الآية (٨٢)] ، والمعنى: أهل القرية، والثاني نحو: صيد عليه يومان، والمعنى: صيد عليه الوحش في يومين"(٣٦٢) وعن الاتساع يقول ابن جني: "وكذلك قوله – سبحانه –: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ [سورة يوسف، الآية (٨٢)]، فيه المعاني الثلاثة: أمَّا الاتساع؛ فلأنه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصح في الحقيقة سؤاله، وهذا نحو: ما مضى ألا تراك تقول: وكم من قرية مسؤولة، وتقول القرى، وتسآلك؛ كقولك: أنت وشأنك، فهذا ونحوه اتساعٌ"(٣٦٣). واهتمام ابن جني بالاتساع ومظاهره في الخصائص أمرٌ واضحٌ. ولم نألف ظاهرة الاتساع عند البنيويين التحويليين بالمفهوم الذي درسها به ابن جني.

وبعد، فقد تعرفنا مظاهر اهتمام ابن جني والعرب بالبنية السطحية والعميقة، كما تعرفنا الوسائل التي تتحول بها البنية العميقة إلى البنية السطحية؛ سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهذا المبدأ (التحويل) أخذه تشومسكي من النحو العربي والعبري من أجل تطوير نمطه التوليدي الذي يعجز عن تفسير جملة المبني للمجهول، نحو: ضربُ زيد. فهل زيد ضارب أو مضروب؟ ومن الجدير بالذكر أنَّ النحو العبري تقليدٌ للنحو العربي، كما ذكر فرستيج وغيره(٣٦٤).

وبعد فإنَّ النحو التقليدي الذي ورثه وطوَّره ابن جني تفطَّن إلى هذا المبدأ (التَّحويل)، فالألفاظ أوالجمل قد تتفرع إلى أنماط جديدة بزيادات (أي: بتحويلات). وهذا التحليل يعدّ أقرب إلى الإجراءات الرياضية الحاسوبية وأكثر دقة من التحليل التركيبي الذي يعتمد التقطيع والاستبدال وسيلة لاستخراج بنية الجمل، كما هو الحال عند البنيويين.

ويذكر أنَّ العرب هم أول من لجأ إلى التقدير العقلي الضروري لتفسير الأبنية والتراكيب التي تعتريها بعض التحولات في سعة الكلام ونظمه؛ كالحذف والتقديم

والتأخير وغيرها[٣٦٥]. كما أنَّ "بعض التحويلات التي كانت معروفة في العربية القديمة قد عزف عنها الاستعمال وعوضت بتحويلات أخرى، من ذلك مثلاً ظاهرة الاشتغال في اللغة، حيث أصبح الناس يكتفون بتقديم الفاعل تاركين المفعول به مكانه"[٣٦٦]. ومع ذلك لا نغفل أهمية المعنى، فالمعنى أهم ما تسعى إليه الدراسة اللغوية، يقول تمام حسان: "لأنَّ كل دراسة لغوية – لا في الفصحى فقط بل في كل لغة من لغات العالم – لابُدَّ أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى، وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة"[٣٦٧]. وهو ما تسعى إليه كل المناهج اللغوية القديمة والحديثة، عند العرب ومنهم ابن جني، وعند البنيويين التحويليين التوليديين، والسيميائيين، والوظيفيين، والتداولية، وعلم لغة النص، وغيرهم.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ
الْكِفَايَةُ اللُّغَوِيَّةُ وَالأَدَاءُ اللُّغَوِيُّ بَيْنَ ابْنِ جِنِّي وَتشومِسْكِي

لقد وجدنا أنَّ اللسانيين(٣٦٨) قد بحثوا في مفهوم الكفاية، فظهرت مجموعة من التَّوجهات النظرية والمنهجية التي توصَّلت إلى صياغة قوالب؛ يمكن القول إنَّها استقرت اليوم في وضعها النَّظري النِّهائي أو تكاد. وقد تدرَّجت هذه المناهج من الوصف إلى التفسير؛ ممَّا أدَّى إلى صقل الأدوات العلمية التي تلامس ظاهرة المعرفة اللغوية على الأقل في بعض من جوانبها المتعلقة ببعض أوجه الظاهرة اللسانية الإبداعية عامة. ولذا كان البحث في الآليات التي توظفها كفاية المتكلمين، لإنتاج العلامة في شكل أداء لغوي قادر على إنجاز عملية التَّواصل بين البشر، مع ممارسة الرقابة القاعدية عليها، أو ما يسمى المعرفة اللسانية.

وبعد، فقد ميَّز دي سوسير بين ثنائية اللغة والكلام، فاللغة اجتماعية وليست عملاً للمتكلم بل إنتاج تمثله بطريقة مجهولة. أمَّا الكلام فهو فردي، وهو الجانب الأدائي التنفيذي الذي ينتجه الفرد(٣٦٩). وقد التقى تشومسكي في مفهومه (للكفاية) و(الأداء) مع دي سوسير في مفهومه (للغة) و(الكلام)(٣٧٠)، وبخاصة لدى التحول من المستوى الثابت في اللغة إلى المستوى المتحرك منها. فعرفت اللغة عنده بالكفاية (Competence)، وهي معرفة المُتكلم بلغته، والكلام بالأداء والإنجاز الكلامي (Performance) وهو ما ينتج عن هذه المعرفة من كلام متحقق في مواقف ملموسة(٣٧١). وفرّق تشومسكي من ثم بين الكفاية والأداء، وعدّ الفرق بينهما فرقاً أساسياً، فلا يعدّ الأداء عنده انعكاساً مباشراً للقابلية بل يعكسها تحت جملة من الشروط المثالية التي ترتبط بالمتكلم والسامع(٣٧٢). فالكفاية عنده قدرة المتكلم – المستمع – المثالي على أن ينتج – انطلاقاً من قواعد ضمنية – عدداً غير متناهٍ من الجمل تقود عملية التَّكلُّم(٣٧٣).... وهذه القواعد الضمنية "التي تتسم بالكفاءة

(adequacy) الكاملة يجب أن تعطي كل جملة من المدى اللانهائي من الجمل وصفاً بنيوياً (structural description) يشير إلى كيفية فهمها من قبل المتكلم – السامع المثالي" [٣٧٤]. وتكون هذه القواعد التوليدية "نظام قوانين يمكن أن يعاد استعمالها باستمرار للحصول على عدد غير محدود من البنى" [٣٧٥]، ونظام القوانين هذا يقسم" إلى المكونات الرئيسة الثلاث في القواعد التوليدية وهي – المكونات النحوية والفنولوجية والدلالية" [٣٧٦].

أمَّا الأداء الكلامي، فهو الاستعمال الآني للغة ضمن سياق معين ... فهو إذن انعكاس للكفاية اللغوية، وبه تنتقل من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل. ومن هنا نجد أنَّ هذه الثنائية قد شغلت اللغويين منذ أن أدخلها تشومسكي إلى الآن[٣٧٧]، ولذا فإن ثمة فرقاً بين معارف المتكلم الذهنية، وهو ما يسميه تشومسكي بكفايته (His competence) وما ينجزه من أداء وكلام، وهو ما يسميه بأدائه (His performance)[٣٧٨]. فمفهوم الكفاية عند تشومسكي لا يحاذي محاذاة تامة مفهوم اللغة عند دي سوسير؛ ذلك أنَّ اللغة عند دي سوسير ليست إلا مخزناً ونظاماً نحوياً يوجد بالقوة في كل عقل[٣٧٩]. غير أنَّ الكفاية اللغوية التي نادى بها تشومسكي وأتباعه مقصورة كما ذكر بعضهم على الكفاية النحوية (Grammatical Competence).

في حين يعرف الأداء الكلامي باستعمال الفرد هذه المعرفة في عملية التَّكلم[٣٨٠]. فهو انعكاس – كما يذكر ميشال زكريا[٣٨١] – للكفاية اللغوية، فيه بعض الانحرافات عن قوانين اللغة، وبإمكانه أن يكشفها في أدائه بناء على معرفته الضمنية بقواعد اللغة؛ أي : بالعودة إلى كفايته اللغوية بالذَّات. ومن هنا وجدت البنية العميقة والبنية السطحية، وحجة تشومسكي في ذلك أنَّه من المُستحيل الإتيان بقواعد تُطابق أو تُماثل كفاية المُتحدِّث الأصلي للغة، في علاقات المعنى، بالنَّظر فقط إلى البنية السطحية للجمل، أي : الترتيب الذي تظهر به الكلمات في الجملة[٣٨٢].

وباختصار شديد عرفنا أنَّ تشومسكي ميَّز بين الكفاية اللغوية والأداء

اللغوي، وهما من أهم الآراء لدى البنيويين التحويليين أوالمدرسة التوليدية التحويلية، **فالكفاية تعني** : قدرة ابن اللغة على فهم تراكيب لغته وقواعدها وقدرته من الناحية النظرية، على أن يُركِّب ويفهم عدداً غير محدودٍ من الجُمل، ويُدرك الصَّواب منها أو الخطأ. **وأمَّا الأداء** : فهو الأداء اللُّغوي الفعلي لفظاً أو كتابة. والنحو عند البنيويين التحويليين يتمثل في مجموع المحصول اللساني الذي تراكم في ذهن المتكلم باللغة؛ يعني الكفاءة اللسانية (compétence). والاستعمال الخاص الذي ينجزه المتكلم في حال من الأحوال الخاصة عند التخاطب والذي يرجع إلى القدرة الكلامية (performence)[٣٨٣].

وما نظريتا الكفاءة والأداء المعروفتان لدى النحويين التوليديين التحويليين في العصر الحديث في بعض مدلولاتها إلا تعبيرٌ حديثٌ عمَّا دار في دراسات نحاة العربية وقواعدهم، الذين كانوا قد قرّروا أنَّ الأصل في المسند إليه الرفع وأنَّ التعريفَ فرعُ التَّنكيرِ، وأنَّ البناء أصلٌ في الأفعال... ممَّا يضيق به الحصر[٣٨٤]. وممَّا تقرَّر لديهم: "أنَّ الألفاظ تحمل على أوضاعها الأول، إلا إذا ضامّها طارئ عليها"[٣٨٥].

وبعد فقد أكَّد ابن جني **أنَّ العربي مدركٌ لعملية التحول من البنية العميقة إلى البنية السطحية وكذلك النحاة العرب** ؛ حيث يقول : "باب في أنَّ العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها"[٣٨٦]، ويقول: "اعلم أنَّ هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة، وللنفس به مسكة وعصمة ؛ لأنَّ فيه تصحيح ما ندَّعيه على العرب من أنَّها أرادت كذا لكذا، وفعلت كذا لكذا، وهو أحزم لها وأجمل بها، وأدلُّ على الحكمة المنسوبة إليها، من أن تكون تكلفت ما تكلفته من استمرارها على وتيرة واحدة، وتقريها منهجاً واحداً، تراعيه وتلاحظه، وتتحمل لذلك مشاقه وكلفه، وتعتذر من تقصير إن جرى وقتاً منها في شيء منه، وليس يجوز أن يكون ذلك كله في كل لغة لهم، وعند كل قوم منهم حتى لا يختلف ولا ينتقض ولا يتهاجر، على كثرتهم وسعة بلادهم، وطول عهد زمان هذه اللغة لهم، وتصرُّفها على ألسنتهم اتفاقاً"[٣٨٧]. ويقول ابن جني : "وذلك أنَّ العرب إذا حذفت من الكلمة حرفاً،

إمَّا ضرورة أو إيثاراً، فإنَّها تصور تلك الكلمة بعد الحذف منها تصويراً تقبله أمثلة كلامها ؛ ولا تعافه وتمجُّه لخروجه عنها، سواء كان ذلك الحرف المحذوف أصلاً أم زائداً، فإن كان ما يبقى بعد ذلك الحرف مثالاً تقبله مثلهم أقروه عليه، وإن نافرها وخالف ما عليها أوضاع كلمتها، نقض عن تلك الصورة، وأصير إلى احتذاء رسومها" [٣٨٨]، وقد ذكرنا أمثلة كثيرة عند ابن جني ؛ كحديثه عن الحذف والزيادة والتقديم والتأخير، وغير ذلك، وكان ابن جني في كُلٍّ يدرس الكفاءة اللغوية والأداء اللغوي لدى المتكلِّم العربي، وأكد أنَّ المتكلم هو الذي يُحدِّد المعنى وترتيب الجملة، ولا داعي لإعادة النصوص.

وممَّا سبق نفهم أنَّ العربي – في رأي ابن جني – قد أدرك قوانين لغته وهي (الكفاية اللغوية) ثم قام بالكلام مُتصرفاً في هذه اللغة بحرية تامة أو منضبطة، وهو ما يقصد به (الأداء اللغوي). ويقول : "العرب إذا غيَّرت كلمة عن صورة إلى أخرى اختارت أن تكون الثانية مُشابهة لأصول كلامهم ومعتاد أمثلتهم" [٣٨٩]. ويورد ابن جني قول سيبويه؛ حيث يقول : "وقد قال سيبويه : وليس شيء ممَّا يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً" [٣٩٠].

ومن ذلك حديث ابن جني في (**باب في المستحيل وصحة قياس الفروع على فساد الأصول**) حيث يقول : "اعلم أنَّ هذا الباب وإنْ ألانه عندك ظاهر ترجمته، وغضّ منه في نفسك بذاذة سمته، فإنَّ فيه ومن ورائه تحصيناً للمعاني، وتحريراً للألفاظ، وتشجيعاً على مزاولة الأغراض، والكلام فيه من موضعين : **أحدهما** : ذكر استقامة المعنى من استحالته، **والآخر**: الاستطالة على اللفظ بتحريفه والتَّلعب به ؛ ليكون ذلك مدرجة للفكر، ومشجعة للنفس، وارتياضاً لما يرد من ذلك الطرز، وليس لك أن تقول فما في الاشتغال بإنشاء فروع كاذبة عن أصول فاسدة، وقد كان في التَّشاغل بالصحيح مُغن عن التَّكلُّف للسقيم، هذا خطأٌ من القول، من قِبَلِ أنَّه إذا أصلح الفكر وشحذ البصر وفتق النظر، كان ذلك عوناً لك، وسيفاً ماضياً في يدك، ألا ترى إلى ما كان نحو هذا من الحساب، وما فيه من التَّصرُّف والاعتمال" [٣٩١].

ويقول: "وهذا يدلُّك على أنَّهم قد يستعملون من الكلام ما غيره آثر في نفوسهم منه؛ سعةً في التَّفسح وإرخاءً للتنفس، وشُحّاً على ما جشموه فتواضعوه أن يتكارهوه، فيلغوه ويطرحوه، فاعرف ذلك مذهباً لهم ولا تطعن عليهم، متى ورد عنهم شيء منه باب في جمع الأشباه من حيث يغمض الاشتباه، هذا غورٌ من اللغة بطينٌ؛ يحتاج مُجتابه إلى فقاهة في النفس ونصاعة من الفكر، ومساءلة خاصية ليست بمبتذلة ولا ذات هجنة" (٣٩٢).

ويقول عمَّا يمكننا التعبير عنه بالكفاية اللغوية: "... طرد أحكامه بخواطرهم ومواد حكمهم على عمله، وترتيبه وقسمة أنحائه، وتقديمهم أصوله وإتباعهم إياها فروعه، وكذا ينبغي أن يعتقد ذلك منهم لما نذكره آنفاً، فهو مفخرٌ لهم ومعلمٌ من معالم السداد؛ دلَّ على فضيلتهم" (٣٩٣). وليس أدلُّ على هذا الطبع المُتأصِّل (الكفاية اللغوية) ونبذ اللّفظ المُستوحش الغريب من سؤال ابن جنّي لأبي عبد الله محمد بن العسَّاف العقيلي الجوثي التَّميمي، فقال له: "يا أبا عبد الله، كيف تقول ضربتُ أخاك؟ فقال: كذاك. فقلت: أتقول: ضربت أخوك؟ فقال: لا أقول (أخوك) أبداً. فقلت كيف تقول: ضربني أخوك؟ فقال: كذاك. فقلت: ألست زعمت أنك لا تقول أخوك أبداً؟ فقال: إيش ذا! اختلفت جهتا الكلام. فهل هذا إلّا أدل شيء على تأملهم مواقع الكلام، وإعطائهم إياه في كل موضع حقّه، وحصته من الإعراب عن مِيزة وعلى بصيرة، وأنَّه ليس استرسالاً ولا ترجيماً" (٣٩٤).

ويقول عمَّا يمكننا أن نعتبره ذا صلة بالأداء اللغوي: "والذي يدلُّ على أنَّهم قد أحسُّوا ما أحسسنا، وأرادوا وقصدوا ما نسبنا إليهم إرادته، وقصده شيئان: **أحدهما**: حاضر معنا، **والآخر**: غائب عنَّا إلا أنَّه مع أدنى تأمُّل في حكم الحاضر معنا، فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ووجوهها، وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها من استخفافها شيئاً أواستثقاله وتقبله أو إنكاره، والأنس به أو الاستيحاش منه والرِّضا به أو التَّعجب من قائله، وغير ذلك من الأحوال الشَّاهدة بالقصود بل الحالفة على ما في النفوس" (٣٩٥). ويقول: "وكذلك لو نصبت

الفاعل، ورفعت المفعول، أوألغيت العوامل من الجوارّ والنواصب والجوازم، لكنت مقتدراً على النُّطق بذلك ؛ وإن نفى القياسُ تلك الحال" (٣٩٦).

ويقول : "واقتضت الصورة رفض البعض واستعمال الخصائص البعض، وكانت الأصول ومواد الكلم معرضة لهم، وعارضة أنفسها على تخيرهم، جرت لذلك عندهم مجرى مالٍ مُلْقًى بين يدي صاحبه، وقد أجمع إنفاق بعضه دون بعضه، فميَّز رديئه وزائفه فنفاه البتة، كما نفوا عنهم تركيب ما قبح تأليفه ثم ضرب بيده إلى ما أطف له من عرض جيده، فتناوله للحاجة إليه، وترك البعض ؛ لأنَّه لم يرد استيعاب جميع ما بين يديه" (٣٩٧).

وفي (**باب في أنَّ العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه** عليها) يقول: "اعلم أن هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة، وللنفس به مسكة وعصمة؛ لأنَّ فيه تصحيحَ ما ندَّعيه على العرب، من أنَّها أرادت كذا لكذا، وفعلت كذا لكذا، وهو أحزم لها وأجمل بها، وأدلُّ على الحكمة المنسوبة إليها من أن تكون تكلَّفت ما تكلَّفته من استمرارها على وتيرة واحدة، وتقريها منهجاً واحداً تُراعيه" (٣٩٨). ويتأكَّد لدينا اهتمام ابن جني بالقدرة اللغوية واالكفاءة والأداء اللغوي لدى العرب، حيث يقول : "فالتَّأتي والتَّلطف في جميع هذه الأشياء، وضمها وملاءمة ذات بينها، هو خاص اللغة وسرها، وطلاوتها الرائقة وجوهرها" (٣٩٩).

وممَّا سبق يتَّضح لنا أنَّ بعض آراء ابن جني تتوافق مع المنهج الوظيفي لدى الغرب، كما أنَّه يتشابه مع ما سُمِّي فيما بعد (الكفايَة النّفسيّة، والكفاية التّداوليّة، والكِفايَة التّواصليّة)، وهي قواعد الاستعمالِ أومُطابَقَة اللّفظِ للمقامِ، وهذا يتوافق مع التداولية، **فالتداولية** (علم الاستعمال اللغوي) تمثل حلقة وصل بين هامَّة بين حقول معرفية عديدة: معرفة لسانية (تقتضي معرفة الدلالات والمعاني)، **ومعرفة لغوية** (تقتضي امتلاك المتكلم لقواعد لغته)، **ومعرفة خطابية** (تقتضي أن يملك قواعد إنتاج الخطاب)، وكل منها تقتضي الأخرى.

وبعد، فقد عرضنا في هذا الفصل في مبحثه الأول لدراسة ابن جني لكثيرٍ من الأمور التي تتعلَّق بالبنية السطحية والبنية العميقة، وذكرنا مظاهر كثيرة

موجودة في الخصائص تؤكِّد سبق ابن جني وريادته في هذه المسألة، وعرضنا في المبحث الثاني الوسائل التي يمكن للمتكلم عن طريقها تحويل البنية العميقة إلى البنية السطحية، وعرفنا أنَّ ابن جني درس وسائل أكثر ممَّا ورد عند البنيويين التحويليين الجُدد، وفي المبحث الثالث سقنا النصوص التي تؤكد أنَّ ابن جني قد تعرَّض لدراسة ما سماه تشومسكي فيما بعد (الكفاية اللغوية والأداء اللغوي). وأهمّ فرق – إذاً – يميز آراء ابن جني عن اللسانيات البنيوية الغربية ؛ هو منهج تحديد الوحدات؛ إذ يسلط الغربيون البنيويون على الخطاب أداة التَّقطيع لاستخراج الوحدات. ويلجأ التَّوليديون إلى التَّحويل لأجل تدارك نقائص التَّحليل إلى المكونات المباشرة، وتفسير الغموض النَّاجم عن بعض التراكيب؛ كالتركيب المبني للمجهول. وأمَّا النحاة العرب – ومنهم ابن جني – فإنَّهم ينطلقون من هذه التَّحويلات لأجل تحديد الوحدات، حيث يحملون القطع القابلة للانفراد؛ أي للابتداء والانفصال بعضها عن بعض، فتنعكس التَّبعية، ويدرك التَّابع من المتبوع، وتنجلي المواضع التي تختصُّ بها كل وحدة. ومجموع هذه المواقع يكوّن المثال أو الحد"[٤٠٠].

وقد اعترف بعض المُنصفين بسبق اللغويين العرب – ومنهم ابن جني – ومن هؤلاء **ديفد بترسون**، وتعدُّ أبحاثه من أوائل الأبحاث الحديثة المتأثرة بالفكر اللساني لتشومسكي؛ حيث كتب مقالاً بعنوان (**بعض الوسائل التفسيرية عند النحويين العرب**)[٤٠١] يُناقش فيه لجوء النحويين العرب إلى التأويل والتجريد، ويختمه بقوله : يجب أن يكون واضحاً من النِّقاش الذي تقدَّم ؛ أنَّ النحويين العرب لم يكونوا وصفيين لا يهتمون إلا بالظَّاهر في أية حال، بل هم بنيويون بالمعنى نفسه الذي يصنَّف به أكثر الدرس اللساني في القرن العشرين، ومن ضِمنه النحو التوليدي التحويلي بأنَّه بنيوي. لقد كان النحويون العرب مُهتمِّين بالتَّحليل البنيوي الذي يصل الأشكال بعضها ببعض، وذلك ما يؤدي إلى تفسيرها. ومن اللافت للنظر أن تكون بعض تحليلاتهم مُجرَّدة، ومصوغة بمصطلحات تُشبه ما يستعمله اللِّسانيون اليوم[٤٠٢].

هوامش الفصل الثالث

١ – ينظر: جعفر دك الباب، **مَدخل إلى اللسانيات العامّة وَالعَربيَّة: المنهَج الوصفي الوظيفي**، (مرجع سابق)، وينظر: المبحث الثالث من الفصل الأول في هذه الدراسة.

٢ – الخصائص (٢/٣٤٣).

٣ – المرجع السابق.

٤ – ابن جني، **المنصف**، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة، ط الحلبي، ١٣٧٩هـ (١/٣٤٨).

٥ – ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ١٩٨٥م، (١/٤٢٥).

٦ – الخصائص (٣/١٨).)

٧ – المرجع السابق (١/٢٥١).

٨ – المرجع السابق (١/٢٥٥).

٩ – المرجع السابق (٢/١٦١).

١٠ – المرجع السابق (١/٢٠).

١١ – المرجع السابق (٢/٦٣).

١٢ – المرجع السابق (١/١١١).

١٣ – المرجع السابق (٣/٢٢٤).

١٤ – المرجع السابق (٢/٤٢٨).

١٥ – ينظر: المبحث الثالث من الفصل الأول (أهم الانتقادات الموجهة للمدرسة التوليدية التحويلية).

١٦ – الخصائص (١/٦٤).

١٧ – المرجع السابق (٢/٤٧٦).

١٨ – المرجع السابق (١/٢٨٧).

١٩ – المرجع السابق (١/١٨٦).

٢٠ – المرجع السابق (١/٣٩٤).

٢١ – المرجع السابق (٢/٤٠٨–٤٠٩).

٢٢ – المرجع السابق (٣/١٣٨).

٢٣ – المرجع السابق (١/٣١٧).

٢٤ – المرجع السابق (١ / ١٦٨).

٢٥ – المرجع السابق (٣/٨٠).

٢٦ – الخصائص (٢/١٦٤). وينظر: الكتاب (٢/١٠٣).

٢٧ – الخصائص (٢/٩٢).

٢٨ – المرجع السابق (٣/٢٤٢).

٢٩ – المرجع السابق (٢/١٣٤).

٣٠ – المرجع السابق (١/١٢).

٣١ – المرجع السابق (٢/٦٦).

٣٢ – المرجع السابق (٢/٤٥٩).

٣٣ – المرجع السابق (٢/٤٧٢).

٣٤ – عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث** (ص١٤٤).

٣٥ – ينظر: محمد الخولي، **دراسات لغوية**، الرياض، ط دار العلوم، ١٩٨٢م، (ص٥٢).

٣٦ – ينظر: السيوطي، **همع الهوامع**، القاهرة، مطبعة السعادة، (٢/٤).

٣٧ – ينظر: الخصائص (٢/٣٦٨)، ورضي الدين الاستراباذي، **شرح الكافية** (١/٢٠٧) (٢/٤٥١) (٣/٩٠).

٣٨ – الخصائص (٢/٢٥٣).

٣٩ – المرجع السابق (١/١٠٤).

٤٠ – المرجع السابق (١/ ١٨٥).

٤١ – المرجع السابق (١/ ١٩٦).

٤٢ – المرجع السابق (١/ ١٩٧).

٤٣ – المرجع السابق (٢/ ٣٧٩).

٤٤ – المرجع السابق (٣/ ٢٦٨).

٤٥ – ينظر: جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية** (ص٣٢).

٤٦ – المرجع السابق (٢/ ٤١١).

٤٧ – المرجع السابق (٢/ ٤٢٣).

٤٨ – المرجع السابق (٢/ ٤٣٥).

٤٩ – المرجع السابق (١/ ٢٣٧).

٥٠ – المرجع السابق (١/ ٢٥١).

٥١ – المرجع السابق (٣/ ٣١٤).

٥٢ – المرجع السابق (٢/ ١٥٧).

٥٣ – المرجع السابق (١/ ١١٠).

٥٤ – المرجع السابق (١/ ٢٨٤).

٥٥ – ينظر في ذلك: محمد حماسة عبد اللطيف، **النحو والدلالة**،(مرجع سابق)، وعبد الله جاد الكريم، **المعنى والنحو**، ط١، القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠٠٢م.

٥٦ – ينظر: المبحث الثالث من الفصل الأول (تشومسكي والبنيوية التحويلية).

٥٧ – الخصائص (١/ ٣١٢).

٥٨ – المرجع السابق (١/ ٣١٧).

٥٩ – المرجع السابق (١/ ٣٢١).

٦٠ – **قمشها**: القَمْش جمع الشيء من هـهنا وهـهنا. ابن منظور، **لسـان العـرب** ، (٦ / ٣٣٨)، مادة (قمش)، والرازي، **مختار الصحاح** ، (١/ ٥٦٠) (قمش).

٦١ – **محطوبة**: حطب: يَبْس. ابن منظور، **لسان العرب** ، (٦ / ٢٦١)، مادة (يبس).

٦٢ – **هرجة**: الهِرْجُ: الضعيـــف من كل شيء. ابن منظـــور، **لســان العـــرب** ، (٢ / ٣٨٩)، مادة (هرج).

٦٣ – الخصائص (٢/١٢٥).

٦٤ – المرجع السابق (١/١٢).

٦٥ – المرجع السابق (١/٢٤٨).

٦٦ – المرجع السابق (٢/١٣٣ – ١٣٤) بتصرف.

٦٧ – المرجع السابق (٣/٢٤٢).

٦٨ – المرجع السابق (٢/٣٤).

٦٩ – المرجع السابق (١/٣٦٩).

٧٠ – المرجع السابق (٢/١٩٢).

٧١ – المرجع السابق (٢/٤١٩).

٧٢ – المرجع السابق (٢/٤١٩).

٧٣ – ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، **الإبداع الموازي – التحليل النصي للشعر**، القاهرة، دار غريب للطباعة و النشر والتوزيع، ٢٠٠١م، (ص ٣٤).

٧٤ – ينظر: ابن منظور، **لسان العرب** (١٢/٢٣٤)، والرازي، **مختار الصحاح**، تحقيق: محمود خاطر، بيروت، لبنان، ط مكتبة، ١٩٩٥م (١/١٠١)، وابن هشام، **شرح قطر الندى** (١/٢١٣).

٧٥ – الخصائص (٣/١١٨).

٧٦ – المرجع السابق (٣/١٣٧).

٧٧ – المرجع السابق (١/٢٧١).

٧٨ – المرجع السابق (٣/٣٥).

٧٩ – المرجع السابق (٢/٣٧).

٨٠ – المرجع السابق (٢/٤٧٢).

٨١ – المرجع السابق (١/٨٩).

٨٢ – المرجع السابق (١/١١٢).

٨٣ – المرجع السابق (١/١١٨).

٨٤ – المرجع السابق (١/١١٩).

٨٥ – المرجع السابق (٢/٦٥).

٨٦ – المرجع السابق (١/١١٣).

٨٧ – المرجع السابق (١/٢٦٧).

٨٨ – المرجع السابق (٣/١٩).

٨٩ – المرجع السابق (٣/٢٠).

٩٠ – ينظر: ابن الحاجب، **الشافية**، مكة، المكتبة المكية، ١٤١٥هـ، (١/٨ – ٩).

٩١ – الخصائص (١/٨٨).

٩٢ – المرجع السابق (٣/١٦٠).

٩٣ – المرجع السابق (٢/٣٠٦).

٩٤ – المرجع السابق (٢/١٣٩–١٤٠).

٩٥ – المرجع السابق (١/٩٣).

٩٦ – المرجع السابق (١/١٦٢).

٩٧ – الكتاب (١/٣٤).

٩٨ – الخصائص (٢/٢١٨).

٩٩ – اللباب (١/١٠٦).

١٠٠– العكبري، **مسائل خلافية في النحو**، تحقيق: محمد خير الحلواني، بيروت، دار الشرق العربي، ١٩٩٢م، (١/٦٣).

١٠١– أسرار العربية (١/٧٢) (بتصرف).

١٠٢– الخصائص (٢/٣٤٣).

١٠٣– المرجع السابق (١/٢٣٠).

١٠٤– المرجع السابق (٢/٤٨٣).

١٠٥- المرجع السابق (١/٣٥٨).

١٠٦- المرجع السابق (١/٢٢٣).

١٠٧- المرجع السابق (١/٢٢٨).

١٠٨- المرجع السابق (١/٢٢٤).

١٠٩- المرجع السابق (٢/٢٣١).

١١٠- المرجع السابق (٢/٤٨٦).

١١١- المرجع السابق (١/١١٣).

١١٢- المرجع السابق (١/١١٤).

١١٣- ينظر: ابن هشام، **شرح قطر الندى**، (ص٣١٤)، وعبد الله جاد الكريم، **العدل عند النحاة العرب**، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد (٥٩)، القاهرة ٢٠٠٩م.

١١٤- عبد النبي الدقر، **معجم القواعد العربية**، بيروت، الدار الشامية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١م، (٢٥ /٨٧).

١١٥- ابن السرَّاج، **الأصول في النحو**، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثالثة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م، (٢/٨٨).

١١٦- ابن جني، **اللمع في العربية**، تحقيق: فائز فارس، الكويت، دار الكتب الثقافية، ١٩٧٢م، (١/١٥٥).

١١٧- البغدادي، **خزانة الأدب**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٤، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م، (٢/٤٩٦).

١١٨- رضي الدين الاستراباذي، **شرح كافية ابن الحاجب**، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧٩م، (١/١١٣).

١١٩- الخصائص (١/٥٢).

١٢٠- المرجع السابق (٣/١٨١).

١٢١- المرجع السابق (٣/١٨٠).

١٢٢- المرجع السابق (١/٥١-٥٢).

١٢٣- المرجع السابق (١/ ٥٤).

١٢٤- المرجع السابق (١/ ٦٢).

١٢٥- المرجع السابق (١/ ٦٧).

١٢٦- المرجع السابق (١/ ٧٧).

١٢٧- المرجع السابق (٢/ ٢٢٥).

١٢٨- المرجع السابق (٣/ ٢٦٩).

١٢٩- المرجع السابق (١/ ٢٩٨).

١٣٠- المرجع السابق (١/ ١١٠).

١٣١- المرجع السابق (١/ ١٣٢).

١٣٢- المرجع السابق (٣/ ١٠٦).

١٣٣- المرجع السابق (٢/ ٤٢٦).

١٣٤- المرجع السابق (٢/ ٤٢٧).

١٣٥- المرجع السابق (٣/ ٦٠).

١٣٦- المرجع السابق (٢/ ٣٩٥).

١٣٧- المرجع السابق (٣/ ١١١).

١٣٨- المرجع السابق (١/ ٥٥).

١٣٩- المرجع السابق (٢/ ٣١).

١٤٠- المرجع السابق (١/ ٧٦).

١٤١- المرجع السابق (١/ ٣١٧).

١٤٢- ينظر: عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث**، (ص ١٤٨).

١٤٣- ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية**، (ص٥٠).

١٤٤ - Chomsky 1981.

١٤٥- محمد الخولي، **دراسات لغوية**، (ص٦٤).

١٤٦- عبد الرحمن حاج صالح، **المدرسة الخليلية الحديثة ومشاكل علاج العربية بالحاسوب**، الكويت، مؤتمر اللغويات الحسابية، ١٩٨٩، (ص٢٢٣).

١٤٧- المرجع السابق.

١٤٨- ينظر: المبحث الثالث من الفصل الأول.

١٤٩- مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية**، (ص١٤٨).

١٥٠- ينظر: مازن الوعر، **جملة الشرط عند النحاة الأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي تشومسكي**، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٩م، (ص٧٩ - ٨٦).

١٥١- عبد العزيز حمودة، **المرايا المقعرة**، (ص٢١٨).

١٥٢- ينظر: **الخصائص** (٢/ ١٤٥).

١٥٣- ينظر: **الخصائص** (٢/ ١٥٢)، و**الكتاب** (٤/ ١٤،١٥).

١٥٤- ينظر في ذلك: منقور عبد الجليل، **علم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي**، دمشق، دراسة من منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠١م.

١٥٥- الخصائص (١/ ٢٣٧).

١٥٦- المرجع السابق (١/ ٢٢٤).

١٥٧- المرجع السابق (١/ ٢٢٤).

١٥٨- المرجع السابق (١/ ٢١٧).

١٥٩- المرجع السابق (١/ ١٥٠).

١٦٠- تمام حسان، **الأصول**، (ص٣٨٢).

١٦١- المرجع السابق (ص ٢٨٢، ٣٤٩).

١٦٢- الخصائص (١/ ٣٤٤).

١٦٣- المرجع السابق (١/ ٢٨٤).

١٦٤- المرجع السابق (١/ ٣٤٣).

١٦٥- المرجع السابق (٣/ ١٠١).

١٦٦- المرجع السابق (٢/ ٤٢٠).

١٦٧- المرجع السابق (٢/١٥٧).

١٦٨- المرجع السابق (٢/٤٦٦).

١٦٩- الخصائص (٣/ ٢٦٠)، نحو هذا قد عبَّر عنه المنتقدون للمدرسة التوليدية التحويلية باعتمادها على الحدس والتخمين. ينظر: المبحث الثالث من الفصل الأول (أهم الانتقادات الموجهة للمدرسة التحويلية).

١٧٠- الخصائص (٣/ ٢٦٤).

١٧١- المرجع السابق (٣/٢٦٨).

١٧٢- المرجع السابق (٣/٢٦٧).

١٧٣- المرجع السابق (٣/٣٢٨).

١٧٤- عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، تحقيق: عبد المنعم خفاجي، بيروت، دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م، (ص٣٧٤).

١٧٥- جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية** (ص١٦٠ -١٦١) بتصرف.

١٧٦- فهمي حجازي، **علم اللغة** ، (ص٤٣).

١٧٧- الجاحظ، **الحيوان** ، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م (١/٤٨)، والجاحظ، **البيان والتبيين**، تحقيق: المحامي فوزي عطوي، ط١، بيروت، دار صعب، ١٩٦٨م، (ص٥٦).

١٧٨- الجاحظ، **الحيوان** ، (١ / ٥٠)، والجاحظ، **البيان والتبيين**، (ص٥٦).

١٧٩- الجاحظ، **البيان والتبيين**، (ص ٥٤).

١٨٠- الخصائص (١/٤٦).

١٨١- **لحزًا**: اللَّحِزُ: الضَّيِّقُ الشَّحيح النفْس الذي لا يكاد يعطي شيئاً، فإِن أَعطى فقليل. ابن منظور، **لسان العرب** (٥/ ٤٠٤)، مادة (لحز).

١٨٢- الخصائص (١/ ٢٥١).

١٨٣- المرجع السابق (١/ ٢٤٥).

١٨٤- المرجع السابق (١/ ٢٤٦).

١٨٥- ينظر: كريم زكي حسام الدين: **أصول تراثية في علم اللغة**، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٥، (ص١٨٩).

١٨٦- ينظر: المرجع السابق (ص١٨٧).

١٨٧- ينظر: تمام حسان: **مناهج البحث في اللغة** ، الدار البيضاء، المغرب، دار الثقافة، ١٩٧٩م، (ص١٩٧-١٩٨).

١٨٨- ينظر: براجستراسر: **التطور النحوي للغة العربية**، القاهرة، ١٩٢٩م، (ص٤٦-٤٧).

١٨٩- ينظر: محمد الأنطاكي: **دراسات في فقه اللغة العربية**، ط٤، بيروت، دار الشرق العربي، (ص١٩٧).

١٩٠- ينظر: أحمد كشك، **من وظائف الصوت اللغوي - محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي** ، (ص٥٢).

١٩١- المرجع السابع (ص٥٧-٥٨).

١٩٢- ينظر: عبد الكريم مجاهد عبد الرحمن، **الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني** ، مجلّة عالم الفكر، العدد (٢٦)، السنة الرابعة، آذار ١٩٨٢م، (ص٧٩).

١٩٣- ينظر: هايل محمد طالب، **ظاهرة التنغيم في التراث العربي**، دمشق، مجلة التراث العربي، العدد(٩١)، السنة الثالثة والعشرون، أيلول "سبتمبر" ٢٠٠٣م / رجب ١٤٢٤هـ.

١٩٤- ينظر في ذلك: أحمد كشك، **من وظائف الصوت اللغوي**، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، ٢٠٠٧م، وعبدالقادر عبد الجليل، **علم الصرف الصوتي**، الطبعة الأولى، عمان، دار أزمنة للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م. وعبدالغفار حامد هلال، **أصوات اللغة العربية**، الطبعة الثالثة، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٩٦م.

١٩٥- الخصائص (٢/ ٣٧١).

١٩٦- المرجع السابق (٣/ ٢٦٩).

١٩٧- محمد حماسة عبد اللطيف، **النحو والدلالة** (ص١١٩).

١٩٨- الخصائص (٣/١٣٠).

١٩٩- المرجع السابق (٣/٢٦٩).

٢٠٠- إبراهيم أنيس، **الأصوات اللغوية**، ط٥، القاهرة، مكتبة الأنجلو، ١٩٧٥م، (ص١٧٥).

٢٠١- الخصائص (١/٦٦). وينظر: سيبويه، **الكتاب** (٢/١٠٣) حيث يقول: "أو يكون الآخر لم يصل إليه علم الأول".

٢٠٢- الخصائص (١/٢٤٨).

٢٠٣- الخصائص (٢/٣٧٠). وينظر: سيبويه، **الكتاب** (١/٢٢٠).

٢٠٤- الخصائص (١/٢٦٤).

٢٠٥- المرجع السابق (١/٣٥).

٢٠٦- المرجع السابق (١/٢٤٦).

٢٠٧- المرجع السابق (١/٢٨٥).

٢٠٨- المرجع السابق (٢/٣٦٦).

٢٠٩- المرجع السابق (٢/٣٧١).

٢١٠- المرجع السابق (٢/٤٤٢).

٢١١- محمد العبد، **اللغة والإبداع الأدبي**، القاهرة، دار الفكر، ١٩٨٣م، (ص ٣٣).

٢١٢- ينظر: محمد علي الخولي، **قواعد تحويلية للغة العربية** (ص٤٠).

٢١٣- ينظر: جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية** (ص٣٢).

٢١٤- الخصائص (٣/١٨).

٢١٥- المرجع السابق (٢/٣٤٣).

٢١٦- المرجع السابق (١/٦٧).

٢١٧- المرجع السابق (١/١٦١-١٦٢).

٢١٨- المرجع السابق (٢/٣٦٠).

٢١٩- المرجع السابق (١/٨٠).

٢٢٠- المرجع السابق (٢/ ٣٦٠).

٢٢١- المرجع السابق (٢/٣١٧).

٢٢٢- المرجع السابق (٢/ ٣٢٠).

٢٢٣- المرجع السابق (٢/ ٣٨١).

٢٢٤- المرجع السابق (١/ ٢٧١).

٢٢٥- المرجع السابق (٢/ ٤٧٩).

٢٢٦- المرجع السابق (٢/ ٧٤).

٢٢٧- المرجع السابق (٣/ ٢٠٣).

٢٢٨- المرجع السابق (١/ ٢٨٦).

٢٢٩- المرجع السابق (٢/ ٢٧٣).

٢٣٠- المرجع السابق (٢/ ٢٧٩).

٢٣١- المرجع السابق (٢/ ٢٨٠).

٢٣٢- ينظر: الخصائص (٢/ ٣٦١ - ٣٨٢) بتصرف.

٢٣٣- المرجع السابق (٢/ ٣٦٢) بتصرف.

٢٣٤- ينظر: الكتاب (١/ ٢٢٠)، والخصائص (٢/ ٣٧٠).

٢٣٥- الخصائص (٢/ ٣٧٨).

٢٣٦- المرجع السابق (٢/ ٣٧٩).

٢٣٧- المرجع السابق (١/ ١٩٣).

٢٣٨- المرجع السابق (٢/ ٢٨٤).

٢٣٩- المرجع السابق (٢/ ٣١٤).

٢٤٠- المرجع السابق (٢/ ٤٥٢).

٢٤١- المرجع السابق (٢/ ٣٦٨).

٢٤٢- المرجع السابق (٢/ ٣٧٨).

٢٤٣- الخصائص (٢/ ٣٦٠)، وينظر: **الكتاب** (١/ ٢٥٨).

٢٤٤- الخصائص (٢/ ٣٦١).

٢٤٥- المرجع السابق (٢/ ٣٧٩).

٢٤٦- المرجع السابق (١/ ٣١٤).

٢٤٧- المرجع السابق (١/ ٢٨٧).

٢٤٨- المرجع السابق (١/ ٢٨٥).

٢٤٩- المرجع السابق (١/ ٢٩٠).

٢٥٠- المرجع السابق (١/ ٢٨٤).

٢٥١- المرجع السابق (٢/ ٣٧٨).

٢٥٢- المرجع السابق (٢/ ٣٧٨).

٢٥٣- المرجع السابق (٢/ ٣٧١).

٢٥٤- المرجع السابق (١/ ٢٨٥).

٢٥٥- المرجع السابق (٣/ ١٤٩).

٢٥٦- المرجع السابق (١/ ١٨٦).

٢٥٧- المرجع السابق (٣/ ٦٤).

٢٥٨- عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث** (ص١٤٦).

٢٥٩- ينظر: جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية** (ص٣٢).

٢٦٠- ينظر: صبحي إبراهيم الفقي، **علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق**، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م، (٢/ ١٩١-١٩٢).

٢٦١- ينظر: المرجع السابق (٢/ ٢٠٠-٢٠١).

٢٦٢- الجاحظ، **الحيوان** ، (٢/ ٨٦).

٢٦٣- ابن الأثير، **المثل السائر**، تحقيق: بدوي طبانة وآخرين، القاهرة، نهضة مصر (٢/ ٢٣٢).

٢٦٤- ينظر: عبد الله جاد الكريم، **الاختصار سمة العربية**، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٦م.

٢٦٥- ينظر: **الإتقان في علوم القرآن**، للسيوطي، ط دار الفكر، بيروت، (ص٥٦).

٢٦٦- خالد الأزهري، **موصل الإعراب إلى قواعد الإعراب** ، تحقيق: د.عبدالكريم مجاهد، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م، (١/ ١٦١).

٢٦٧- الخصائص (١/ ٨٣).

٢٦٨- المرجع السابق (١/ ٨٦).

٢٦٩- المرجع السابق (٢/ ٤٣).

٢٧٠- المرجع السابق (١/ ٨٣).

٢٧١- المرجع السابق (١/ ٨٣).

٢٧٢- ينظر: جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية** (ص٣٢).

٢٧٣ - La linguistique, P. 121.

٢٧٤- ينظر: المبحث الثالث من الفصل الأول.

٢٧٥- عبد السلام المسدي، مجموعة محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا بجامعة دمشق ١٩٨١م.

٢٧٦- ينظر: جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية** (ص٣٢).

٢٧٧- الخصائص (٣/ ٨٠).

٢٧٨- المرجع السابق (٢/ ٢٧٣).

٢٧٩- المرجع السابق (١/ ١٩٤).

٢٨٠- المرجع السابق (٢/ ٢٨٤).

٢٨١- المرجع السابق (٣/ ٢٦٨).

٢٨٢- المرجع السابق (٣/ ٢٦٦).

٢٨٣- المرجع السابق (١/ ٢٣٧).

٢٨٤- المرجع السابق (٢/ ٢٨٥).

٢٨٥- المرجع السابق (٢/ ٧٤).

٢٨٦- المرجع السابق (٣/ ٢٠٣).

٢٨٧- المرجع السابق (١/ ٣٢٠).

٢٨٨- المرجع السابق (٢/ ٥١).

٢٨٩- المرجع السابق (٢/ ٤٨٢).

٢٩٠- المرجع السابق (٢/ ١٢٠).

٢٩١- المرجع السابق (١/ ٣٦٣).

٢٩٢- المرجع السابق (١/ ٢٣٠).

٢٩٣- المرجع السابق (١/ ٣١٤).

٢٩٤- المرجع السابق (١/ ١٠٦).

٢٩٥- المرجع السابق (٣/ ٢٢٩).

٢٩٦- المرجع السابق (١/ ٣٤١).

٢٩٧- المرجع السابق (٢/ ٣٢).

٢٩٨- المرجع السابق (٣/ ١٠١-١٠٣) بتصرف.

٢٩٩- عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث**، (ص١٥٣).

٣٠٠- الخصائص (١/ ٣٣١).

٣٠١- المرجع السابق (١/ ٣٣٥).

٣٠٢- المرجع السابق (١/ ٣٣١).

٣٠٣- المرجع السابق (١/ ٣٣٠).

٣٠٤- سورة الواقعة، الآيات (٧٥-٧٧).

٣٠٥- الخصائص (١/ ٣٣٥٩).

٣٠٦- المرجع السابق (١/ ٣٣٨).

٣٠٧- المرجع السابق (١/ ٣٣٧).

٣٠٨- المرجع السابق (٣/ ٢٥٧).

٣٠٩- المرجع السابق (٢/ ٣٨٢).

٣١٠- المرجع السابق (١/ ٦٧).

٣١١- المرجع السابق (٢/ ٨٨).
٣١٢- المرجع السابق (٢/ ٦٩-٧٠).
٣١٣- المرجع السابق (١/ ٣٥).
٣١٤- المرجع السابق (١/ ٥٥).
٣١٥- المرجع السابق (١/ ٢٩٩).
٣١٦- المرجع السابق (٢/ ٣٨٣).
٣١٧- المرجع السابق (٢/ ٣٨٧).
٣١٨- المرجع السابق (٢/ ٣٨٨).
٣١٩- المرجع السابق (٢/ ٣٩١).
٣٢٠- المرجع السابق (٢/ ٣٨٤).
٣٢١- المرجع السابق (٢/ ٣٩٧).
٣٢٢- المرجع السابق (١/ ٢٩٩).
٣٢٣- سيد سليمان عليان، **قواعد اللغة العبرية: عليان، سيد سليمان**، الرياض، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، لا طبعة، ٢٠٠٠م، ينظر الجملة العبرية.
٣٢٤ - Chomsky, N. Cartesian Linguistics...1966. Op. Cit.
- Chomsky, N. Aspects of the Theory of Syntax, Cambridge, Mass,: M, I, T, Press, 1965.
٣٢٥- ينظر: محمد علي الخولي، **قواعد تحويلية للغة العربية** (مرجع سابق).
٣٢٦- ينظر: جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية** (ص٣٢).
٣٢٧- ينظر: **الخصائص** (٢/ ٣٠٨، ٤٣٥).
٣٢٨- ابن هشام، **مغني اللبيب**، تحقيق: مازن المبارك، ط٢، بيروت، مطبعة دار الفكر،(٢/ ٧٩١)، وينظر: الصبان، **حاشية الصبان**، القاهرة، ط الحلبي، ١٣٦٦هـ، (٢/ ٩٥).
٣٢٩- السيوطي، **الأشباه والنظائر**، طبعة حيدرأباد، ١٩٤٤م، (١/ ١٣).

٣٣٠- سورة البقرة، الآية (١٨٧).

٣٣١- الخصائص (٢/٣٠٨).

٣٣٢- ابن جني، **المحتسب**، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون، القاهرة، ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٦هـ، (١/٥٢)، وينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب** (٢/ ٦٠٩).

٣٣٣- الخصائص (٢/٣١٠).

٣٣٤- ينظر: جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية** (ص٣٢).

٣٣٥- ينظر: عبد الله جاد الكريم، **ظاهرة الاستغناء في الدرس النحوي**، القاهرة، مجلة المشرق، معهد الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥م.

٣٣٦- الكتاب (١/٢٥)، (٢/١٢١).

٣٣٧- ابن جني، **المنصف** (١/٣٤٨).

٣٣٨- الخصائص (٢/٣٤٣).

٣٣٩- المرجع السابق (٢/٤٧٠).

٣٤٠- المرجع السابق (٢/ ٦٦ - ٦٧).

٣٤١- ينظر في ذلك: حسن محمد نور، **الإجراء في الصيغ والتراكيب النحوية**، دكتوراه، دار العلوم القاهرة، ١٩٩٩م.

٣٤٢- الخصائص (٣/٨٧).

٣٤٣- المرجع السابق (٣/٩٠).

٣٤٤- المرجع السابق (١/٣٢٠).

٣٤٥- المرجع السابق (٢/٣٢٠).

٣٤٦- المرجع السابق (١ /١٠١).

٣٤٧- المرجع السابق (١ /١١٥).

٣٤٨- المرجع السابق (١ /٣٢٠).

٣٤٩- المرجع السابق (٣ /٥٣).

٣٥٠- ينظر: جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية** (ص٣٢).)

٣٥١- ينظر في ذلك: ياسر حسن رجب، **ظاهرة النقل في الدراسات النحوية**، رسالة ماجستير، دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٩٢م.

٣٥٢- الخصائص (٣/ ١٨٠).

٣٥٣- المرجع السابق (٣/ ٢٧٣).

٣٥٤- المرجع السابق (٢/ ٢١٥).

٣٥٥- المرجع السابق (١/ ١٠٦).

٣٥٦- المرجع السابق (١/ ٣٤١).

٣٥٧- المرجع السابق (٣/ ٢٢٠).

٣٥٨- المرجع السابق (٣/ ١٣٩).

٣٥٩- المرجع السابق (٢/ ٤٦٣).

٣٦٠- ينظر: أحمد عطية المحمودي، **الاتساع في الدراسات النحوية**، ماجستير، دار علوم القاهرة ١٩٨٩م، (ص ١٨).

٣٦١- السيوطي، **الأشباه والنظائر** (١/ ٣٥).

٣٦٢- ابن السراج، **الأصول** (٢/ ٢٠٥)، والسيوطي، **الأشباه والنظائر** (١/ ٣٥).

٣٦٣- الخصائص (٢/ ٤٤٧).

٣٦٤- ينظر: ربحي كمال، **دروس اللغة العبرية**، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٢م، (ص٤)، وسيد سليمان عليان، **قواعد اللغة العبرية**، الرياض، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، لا طبعة، ٢٠٠٠م، ينظر: المقدمة.

٣٦٥- ينظر: عبد الرحمن حاج صالح، **مدخل إلى علم اللسان الحديث**، مجلة اللسانيات، المجلد (١) (ج٢) ١٩٧١م، (ص٥٩).

٣٦٦- محمد الحناش، **النحو التأليفي: مدخل نظري و تطبيقي**: مجلة دراسات أدبية ولسانية، العدد الأول، السنة الأولى، ١٩٨٥م (ص٥٨).

٣٦٧- تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٧٣م (ص ٦).

٣٦٨- ينظر: نعوم تشومسكي، **جوانب من نظرية النحو**، (ص٢٨)، و دوجلاس براون، **أسس تعلم اللغة وتعليمها**، ترجمة: عبده الراجحي وعلي شعبان، بيروت، ط دار النهضة العربية، ١٩٩٤م (ص٢٤٤)، وعبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية**، (١/٤٣)، نهاد الموسى، **الأساليب في تعليم اللغة العربية**، ط١، عمان، دار الشروق، ٢٠٠٣م (ص١٢٣).

٣٦٩- دي سوسير، **فصول في علم اللغة العام**، ترجمة: أحمد نعيم الكراعين، ط١، الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م (ص٣٧).

٣٧٠- ينظر: خالد بسندي، **مصطلح الكفاية وتداخل المفهوم في اللسانيات التطبيقية**، عمان، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد(٥) العدد(١)، محرم١٤٣٠هـ/كانون الثاني ٢٠٠٩م، (ص٥٣-٥٥).

٣٧١- محمد سليمان العبد، **النص والخطاب والاتصال**، ط١، القاهرة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ٢٠٠٥م، (ص١٦).

٣٧٢- نعوم تشومسكي، **جوانب من نظرية النحو**، (ص٢٨).

٣٧٣- المرجع السابق (ص٢٨).

٣٧٤- المرجع السابق (ص٢٨).

٣٧٥- المرجع السابق (ص٣٩).

٣٧٦- ميشال زكريا، **العقل واللغة في النظرية الألسنية التوليدية التحويلية**، مجلة الثقافة النفسية، العدد التاسع، المجلد الثالث، ١٩٩٢م، (ص٣٩).

٣٧٧- محمد سليمان العبد، **النص والخطاب والاتصال**، (ص١٦).

٣٧٨- المرجع السابق، (ص٢٣).

٣٧٩- المرجع السابق، (ص٢٧).

٣٨٠- زكريا، ميشال، **العقل واللغة في النظرية الألسنية التوليدية التحويلية**، (ص١٥٧).

٣٨١- المرجع السابق (ص١٥٧).

٣٨٢- جودث جرين، **التفكير واللغة**، ترجمة: عبد الرحمن عبد العزيز العبدان، الرياض، ط دار عالم الكتب، ١٩٩٠م، (ص ١٥٤،١٤٦، ٢١٣).

٣٨٣- ينظر: أهم آراء المدرسة التوليدية التحويلية في المبحث الثالث من الفصل الأول.

٣٨٤- ينظر: نعوم تشومسكي، **جوانب من نظرية النحو**، ترجمة: مرتضى جواد باقر، البصرة، ١٩٨٥م، (ص ٢٧،٣٣، ١٦٥)، وينظر: محمد علي الخولي، **قواعد تحويلية للغة العربية**، (ص١١١) وما بعدها.

٣٨٥- الخصائص (٣/ ٢٦٩).

٣٨٦- المرجع السابق (١/ ٢٣٧- ٢٣٨).

٣٨٧- المرجع السابق (١/ ٢٣٧- ٢٣٨).

٣٨٨- المرجع السابق (٣/ ١١٢).

٣٨٩- المرجع السابق (٢/ ٦٦).

٣٩٠- الخصائص (١/ ٥٣). وينظر: **الكتاب** (١/ ٣٢).

٣٩١- الخصائص (٣/ ٣٢٨-٣٢٩).

٣٩٢- المرجع السابق (٣/ ٣١٩).

٣٩٣- المرجع السابق (١/ ٢٤٤-٢٤٥).

٣٩٤- المرجع السابق (١/ ٧٦).

٣٩٥- المرجع السابق (١/ ٢٤٥).

٣٩٦- المرجع السابق (١/ ١٤٥).

٣٩٧- المرجع السابق (١/ ٦٤ -٦٥).

٣٩٨- المرجع السابق (١/ ٢٣٧).

٣٩٩- المرجع السابق (٢/ ١٢٥).

٤٠٠- حاج صالح عبد الرحمن: **المدرسة الخليلية ومشاكل علاج العربية**، (ص ٢٤٥). (بتصرف).

٤٠١- وهو بحثٌ ألقاه في الندوة السنوية لجمعية اللسانيات بشيكاغوا، سنة ١٩٧٢م، وينظر: حمزة المزيني، **مراجعات لسانية**، الجزء الأول، كتاب الرياض (العدد٧٩) ١٤٢١هـ، وفؤاد بو علي، **مكانة اللغة العربية في الدراسات اللسانية المعاصرة**، عمان، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد (٥٣)، السنة الحادية والعشرون، ذو القعدة ١٤١٧هـ، ربيع الآخر ١٤١٨هـ، (ص١١- ٦٣). وينظر:

- David Peterson "Some Explanatory Methods of the Arab Grammarians", in Paul M. Peranteau, Judith N. Levi, and Gloria C. Phrase (eds). Papers from the 8thRegional Meeting of Chicago Linguistic Society, 1972, 502 - 515.

٤٠٢ - - David Peterson, "Some Explanatory.." P 513.

الخاتمةُ وأهم النَّتائج

الحمدُ لله، والصَّلاةُ والسَّلامُ على نبيه ومُصطفاه، وعلى آله وصحبه ومنْ والاه، فأمَّا بعدُ:

فقد وقعَ اختياري على أهمِّ الآراء اللُّغوية عند مُؤسس البنيوية التقليدية (دي سوسير) وكذلك مؤسس البنيوية التحويلية (تشومسكي)، وحاولت المُوازنة بين هذه الآراء وما جاء من آراء في هذا المضمار لدى (ابن جني) في الخصائص، وبعد الفراغ من هذه الموازنة اللغوية أسوق قول **الدكتور عبد العزيز حمودة** : "العقل العربي مارس كل ألوان الاجتهاد وأنواعه، وبعض هذه الاجتهادات كانت حريَّةً بالتَّطوير والإثراء، وليس التَّجاهل والاحتقار"(١)، ولذلك "فكُلُّ مُعطيات علم اللغة كما طوَّره سوسير – وتشومسكي – لم تكن فتحاً جديداً، وكان يجب ألا تكون كذلك، بالنسبة للمُثقَّف العربيِّ لو أنَّه في حماسه للتَّحديث وانبهاره بمُنجزات العقل الغربي لم يتجاهلْ تُراثه العربي"(٢). فكثيرٌ من أفكار ابن جني وغيره من العلماء العرب – كسيبويه، والمبرد، والفراء، والجاحظ، وأبي علي الفارسي، وعبد القاهر الجرجاني، والزمخشري، وابن هشام، وغيرهم – أُخذت وطوِّرت من قِبل علماء الغرب، سواء عن طريق التَّرجمة أو الاطلاع المباشر أو غير ذلك، ولا يُمكننا الزَّعم أنَّ كل ما ذكره ابن جني موجودٌ لدى المدرسة البنيوية التقليدية أوالبنيوية التحويلية – المدرسة التوليدية التحويلية – ولكن أردنا أن نقف على أوجه التَّشابه والاختلاف، ويُترك الحكم بالسبق والريادة في هذا الأمر للعلماء والقرَّاء والمُتابعين لهذا الشَّأن من الشَّرق والغرب، وأجتهد هنا لتلخيص أهم ما توصَّلت إليه الدراسة من نتائج، وذلك على النحو الآتي:

*** أهم نتائج الدراسة :**

أولاً : ميَّز ابن جني بين اللغة والكلام، وهو في ذلك أسبق من دي سوسير والبنيويين.

ثانياً : سبق ابن جني دي سوسير في تأكيد اعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول.

ثالثاً : استخدم ابن جني المنهج الوصفي في كثير من مسائل اللغة، كما أكثر ابن جني من استخدام المنهج التاريخي، وتكثر مظاهر المعيارية لديه في الخصائص.

رابعاً : أكدت الدراسة اهتمام ابن جني بالبنية السطحية والبنية العميقة أو ما يسميه الظاهر والباطن أو اللفظ والمعنى، وظهر ذلك في مظاهر شتى، ذكرتها الدراسة في موضعها، وهذا يؤكد اهتمام ابن جني بدراسة هذا الأمر أكثر من تشومسكي وتلاميذه.

خامساً : درس ابن جني الوسائل التي تتحول بها البنية العميقة إلى السطحية، وأكدت الدراسة أنَّ ابن جني درس وسائل تحويلية أكثر ممَّا ذكرها تشومسكي وتلاميذه.

سادساً : أكدت الدراسة ريادة ابن جني في دراسة الكفاءة اللغوية والأداء اللغوي قبل تشومسكي وتلاميذه.

سابعاً : أكدت الدراسة أنَّ دراسة ابن جني للغة ومسائلها أعمق ممَّا جاء بعده لدى البنيويين من دراسات لغوية.

ثامناً : أكدت الدراسة أنَّ دراسة ابن جني لوسائل التحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية كانت عميقة، فيكاد يُفرد فصلاً لكل وسيلة ليدرسها بعناية، وليست دراسة عابرة.

تاسعاً : اهتمام ابن جني بدراسة المعنى بصورة لافتة ورائدة وتابعه الكثيرون فيما ذهب إليه.

عاشراً: تأكد أثناء الدراسة إيمان ابن جني بعالمية اللغة، وأنَّ اللغات جميعاً تشترك في ظواهر كثيرة، وهذا ما نادى به تشومسكي فيما بعد.

حادي عشر: تؤكد الدراسة بلا أدنى مُبالغة سبق ابن جني وريادته في كثيرٍ ممَّا ذهب إليه من أفكار لغوية، وردت فيما بعد عند البنيويين التقليديين والتحويليين.

ثاني عشر: تؤكد الدراسة أنَّ ما ذهب إليه ابن جني لم يتابعه فيه المحدثون حذو الحافر على الحافر، وإنَّما توافقوا معه في معظمه مع اختلاف في التَّسميات؛ لاختلاف اللغات والترجمات.

ثالث عشر: ترى الدراسة أنَّ هذا التَّوافق الكبير بين آراء ابن جني ودي سوسير وتشومسكي على الرُّغم من اختلاف الزمان والمكان، يؤكد حقيقة ذهب إليها الجميع، ألا وهي وجود قواسم مشتركة بين كل اللغات البشرية يجب استثمارها لخدمة البشرية جمعاء.

رابع عشر: تؤكِّد الدراسة أنَّ جهود ابن جني اللغوية لبنة قوية في صرح الجهود اللغوية العربية والعالمية، وتعدُّ خدمةً للحضارة الإنسانية.

وبعد، فعلى الرُّغم من تشابه كثيرٍ من آراء ابن جني مع كثير من آراء البنيويين التقليديين والبنيويين التحويليين إلا أنَّ ذلك لم يمنع وجود المخالفة في كثيرٍ من الآراء أيضاً، ومن أمثلة ذلك: **تشابه مع الوصفيين** في كثير من مظاهر الوصفية؛ كجمع اللغة، وتقعيد القواعد، والعلاقة الاعتباطية بين الدال والمدلول، والاهتمام بدراسة المسموع، .. إلخ. **وخالفهم** في اللجوء إلى التأويل والتعليل، وكثير من مظاهر المنهج المعياري، ودراسة المقام والسياق وكذلك الإشارات وحركات الوجه - وإن كان مسبوقاً بدراسة رائعة للجاحظ كما مرَّ - فالبنيويون التقليديون لا يأبهون كثيراً بدراسة الأمور الخارجة عن اللغة.

وأمَّا التوليديون التحويليون فتشابه معهم في دراسة البنية العميقة والسطحية، وفي كل ما ذكروه من وسائل التحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية بل زاد عليهم كما مرَّ، كما تعرَّض ابن جني لدراسة الكفاية بأنواعها دون

التَّصريح بالمُصطلحات، ودرس الأداء اللغوي كذلك، والعامل ... إلخ. بيد أنَّ ابن جني لم يُعطِ القسط الوافر من الدراسة للنواسخ في الخصائص، وإنَّما أشار إليها إشارات عابرة، في الوقت الذي درس بعض المسائل التي لم أقف لها على أثر – بحسب اطلاعي – لدى البنيويين التحويليين؛ كالعدل، والإهمال، والاستغناء، والضمائر، والترخيم، والمركب المزجي، والإعلال، والإبدال، والإلحاق، والإدغام والقلب، والتعويض، والكلمات المشتقة، والكلمات المنقولة...إلخ؛ نظراً لاختلاف اللغات وخصائصها.

وقد تشابهت بعض آرائه أيضاً مع بعض المناهج الحديثة؛ كالتداولية والوظيفية عند تعريفه للغة، ودراسة الكفاية والأداء اللغوي، وغير ذلك ممَّا هو مبثوث في ثنايا الدراسة، وتشابهت بعض آرائه مع علم السيميائية، وعلم لغة النص، في دراسة الدلالة ؛ كدراسته لعلاقة اللفظ بالمعنى، وكذلك دراسته للبنية العميقة والسطحية، ودراسة المقام والسياق، ودراسته للضمير، والحذف، والتقديم والتأخير، ودراسة عناصر التَّماسك النصي... إلخ. وقد نبهت على ذلك في ثنايا الدراسة.

وفي ختام هذه الدراسة: "لا أظُنُّ أنَّنا بحاجةٍ إلى إعادة تأكيد أنَّ العقل العربي قد عكف منذ القرن الثالث الهجري، وحتَّى نهاية القرن الخامس قد عكف على تطوير نظريةٍ لغويةٍ لا تختلف في مكوناتها كثيراً عن مفردات علم اللغويات الحديث الذي أسس له **فرديناند دي سوسير** في بداية القرن العشرين، والاختلافات – وهي قائمةٌ بالطَّبع – بين علم اللغة العربي، وعلم اللغة الأوروبي الحديث – والأمريكي – خلافات منطقية؛ فقد طوَّر العرب مدرستهم اللغوية قبل الغرب بعشرة قرونٍ على الأقل "(٣).

والله أسأل أن ينفع بهذه الدراسة مَنْ شاء، والله ولي التوفيق والسداد.

هوامش الخاتمة

١ - عبدالعزيز حمودة، **المرايا المقعرة**، (ص٢٤٧).

٢ - المرجع السابق (ص٢٥٧).

٣ - المرجع السابق (ص٣٤٣).

قائمة المصادر والمراجع

أولاً – القرآن الكريم.

ثانياً – المصادر والمراجع.

١ – إبراهيم، زكريا، **مشكلة البنية**، دار مصر للطباعة، القاهرة، د. ط، د.ت.

٢ – إبراهيم، ميشال، **الألسنية (علم اللغة الحديثة) المبادئ والأعلام**، بيروت، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٣م.

٣ – ابن الأثير، ضياء الدين، **المثل السائر**، تحقيق : بدوي طبانة، ط نهضة مصر، القاهرة.

٤ – ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن ، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، دار نهضة مصر، القاهرة.

٥ – ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر، **الشافية في علم التصريف**، المكتبة المكية، مكة، ١٤١٥هـ.

٦ – ابن السرَّاج، أبو بكر محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.

٧ – ابن جني، أبو الفتح عثمان:

– الخصائص، تحقيق : محمد علي النجار، ط دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.

– سر صناعة الإعراب، تحقيق : حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.

– المنصف، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط الحلبي، القاهرة ١٣٧٩هـ.

– اللمع في العربية، تحقيق : فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢م.

– المحتسب، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون، ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٦هـ.

٨ – ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب**، ط١، دار صادر للنشر، بيروت.

٩ – ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله، **مغني اللبيب**، تحقيق : مازن المبارك، الطبعة الثانية، مطبعة دار الفكر، بيروت.

١٠ – الاستراباذي، رضي الدين، **شرح الكافية**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٩م.

١١ – الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل، **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، تحقيق: هلموت ريتر، س الذخائر، مصر، ٢٠٠٠م.

١٢ – الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد:

– أسرار العربية، تحقيق : فخر صالح قدارة، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥م.

– لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق : سعيد الأفغاني، ط٣، مطبعة الجامعة السورية، دمشق ١٩٥٧م.

١٣ – الأنطاكي، محمد:

– الوجيز في فقه اللغة، الطبعة الثانية، مكتبة دار الشرق، بيروت.

– دراسات في فقه اللغة العربية، ط٤، دار الشرق العربي، بيروت.

١٤ – أنيس، إبراهيم:

– الأصوات اللغوية، ط٥، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٧٥م.

– الألفاظ ومعانيها كانت رموزاً لدلالاتها، مجلة العربي الكويتية، العدد (١٠٠)، الكويت، آذار ١٩٦٧م.

١٥ – باقر، مرتضى جواد، **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية** دار الشروق عمان، الأردن ٢٠٠٢م.

١٦ – براجستراسر، **التَّطور النحوي للغة العربية** ، القاهرة، ١٩٢٩م.

١٧ – براون، دوجلاس، **أسس تعلم اللغة وتعليمها**، ترجمة: عبده الراجحي وعلي شعبان، ط دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٤م.

١٨ – بسندي، خالد، **مصطلح الكفاية وتداخل المفهوم في اللسانيات التطبيقية**، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد (٥) العدد(١)، عمان، محرم ١٤٣٠هـ / كانون الثاني ٢٠٠٩م.

١٩ – بشر، كمال، **التفكير اللغوي بين القديم والجديد** ، الطبعة الثانية، ط دار الهاني للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٩م.

٢٠ – البغدادي، عبد القادر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م.

٢١ – بناني، محمد الصغير، **المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة**، دار الحكمة، الجزائر، ٢٠٠١م.

٢٢ – بو درع، عبد الرحمن، **دوسوسير والريادة اللسانية**، موقع (منتدى اللسانيات) على شبكة المعلومات الدولية، بتاريخ ٣١/١٠/٢٠٠٨م.

٢٣ – بو علي، فؤاد، **مكانة اللغة العربية في الدراسات اللسانية المعاصرة** ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد (٥٣)، السنة الحادية والعشرون، ذو القعدة ١٤١٧هـ، ربيع الآخر ١٤١٨هـ.

٢٤ – بياجيه، جان، **البنيوية**، ترجمة: عارف منيمنة وبشير أوبري، ط٣، منشورات دار عويدات، بيروت، باريس، ١٩٨٢م.

٢٥ – تشومسكي، نعوم، **جوانب من نظرية النحو**، ترجمة: مرتضى جواد باقر، البصرة، ١٩٨٥م.

٢٦ – الثعالبي، أبو منصور، **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر**، تحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.

٢٧ – الجاحظ، عمرو بن بحر:

– البيان والتبيين، تحقيق: المحامي فوزي عطوي، ط١، دار صعب، بيروت، ١٩٦٨م.

– الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٢٨ – جاد الكريم، عبد الله:

– الاختصار سمة العربية، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٦م.

– البنية العميقة ومكانتها لدى النحاة العرب، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة المنيا، العدد (٦١)، يوليو ٢٠٠٦م، (ص٤٤٣-٥١٣).

– الدرس النحوي في القرن العشرين، مكتبة الآداب، ط١، القاهرة ٢٠٠٤م.

– ظاهرة الاستغناء في الدرس النحوي، مجلة المشرق، معهد الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥م.

– العدل عند النحاة العرب، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد (٥٩)، القاهرة ٢٠٠٩م.

– المعنى والنحو، مكتبة الآداب، ط١، القاهرة، ٢٠٠٢م.

– المنهج التحويلي في النحو العربي، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد (٣١)، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م (ص٥٥٣-٦١٢).

٢٩ – الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، تحقيق : عبد المنعم خفاجي، دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٤م.

٣٠ – جرين، جودث، **التفكير واللغة**، ترجمة، عبد الرحمن عبد العزيز العبدان، ط دار عالم الكتب، الرياض، ١٩٩٠م.

٣١ – جعفر، عبد الوهاب، **البنيوية بين العلم والفلسفة**،دار المعارف، مصر،د.ط، ١٩٨٩م.

٣٢ – الجهاد، عبد الله، **السليقة اللغوية بين ابن جني وتشومسكي**، مجلة التسامح، مج٢، ع ٥، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مسقط، سلطنة عُمان.

٣٣ – جوزيف، جون إي، **أعلام الفكر اللغوي: التقليد الغربي في القرن العشرين**، ترجمة: أحمد شاكر الكلابي، ط١، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ٢٠٠٦م.

٣٤ – حاج صالح، عبد الرحمن:

– مدخل إلى علم اللسان الحديث، مجلة اللسانيات، معهد العلوم اللسانية والصوتية، جامعة الجزائر، العدد (٤) ١٩٧٣ – ١٩٧٤م.

– المدرسة الخليلية ومشاكل علاج العربية بالحاسوب، المؤتمر الثاني للغويات الحاسوبية، الكويت ١٩٨٨م.

٣٥ – حافظ، محمد وليد، **قراءة في فكر ابن جنّي من خلال (الخصائص) على ضوء علم اللغة الحديث**، مجلة التراث العربي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق العدد (٢٥، ٢٦)، السنة السابعة، تشرين الأول وكانون الثاني "أكتوبر ويناير" ١٩٨٦م و١٩٨٧م.

٣٦ – حسام الدين، كريم زكي: **أصول تراثية في علم اللغة**، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥م.

٣٧ – حسان، تمام:

– الأصول، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م.

– اللغة العربية معناها ومبناها ، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م.

– مناهج البحث في اللغة، مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٥م، وط دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٧٩م.

٣٨ – الحلواني، عامر، **في القراءة السيميائية**، الطبعة الأولى، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تونس ٢٠٠٥م.

٣٩ – حليلي، عبد العزيز، **قضايا لسانية ؛ السوسيولسانيات، التصريف، أقسام الكلام**، أنفو برانت، فاس، المغرب، ١٩٩٩م.

٤٠ – حمودة، عبد العزيز، **المرايا المقعرة**، ط عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠١م.

٤١ – الحموي، ياقوت، **معجم الأدباء**، ط ١، دار المأمون، القاهرة ١٣٥٥هـ.

٤٢ – الحناش، محمد، **النحو التأليفي مدخل نظري وتطبيقي**، مجلة دراسات أدبية ولسانية، العدد الأول، السنة الأولى ١٩٨٥م.

٤٣ – خليل، حلمي، **العربية وعلم اللغة البنيوي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

٤٤ – الخولي، محمد علي:

– دراسات لغوية، ط دار العلوم، الرياض، ١٩٨٢م.

– قواعد تحويلية للغة العربية،ط دار المريخ، الرياض، ١٩٨١م.

٤٥ – الدقر، عبد الغني، **معجم القواعد العربية**، الدار الشامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠١م.

٤٦ – دك الباب، جعفر، **مَدخل إلى اللسانيات العامّة وَالعَربيَّة المنهَج الوصفي الوظيفي**، مجلة الموقف الأدبي، مجلة أدبية شهرية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق، العدد (١٣٥) و(١٣٦) تموز، وآب ١٩٨٢م.

٤٧ – دي سوسير، فرديناند:

– مُحاضرات في علم اللسان العامّ ، ترجمة : عبد القادر القنيني، إفريقيا الشّرق، الدّار البيضاء، المغرب، ٢٠٠٨م.

– فصول في علم اللغة العام ، ترجمة: أحمد نعيم الكراعين، ط١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٥م.

– محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف الغزي. المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، ١٩٨٦م.

– دروس في الألسنية العامة"، تعريب صالح القرمادي، محمد الشاوش، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا.

– محاضرات في الألسنيّة العامّة، ترجمة : يوسف غازي ومجيد النصر، دار نعمان للثقافة، لبنان، دون تاريخ ودون طبعة.

٤٨ – الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، ط مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤٩ – الراجحي، عبده:

– النحو العربي والدرس الحديث، ط دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م.

– فقه اللغة فى الكتب العربية، دار النهضة العربية، القاهرة.

٥٠ – الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر، **مختار الصحاح**، تحقيق : محمود خاطر، ط مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٥م.

٥١ – رجب، ياسر حسن، **ظاهرة النقل في الدراسات النحوية**، ماجستير، دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٩٢م.

٥٢ – الزركلي، خير الدين بن محمود، **الأعلام**، ط دار العلم للملايين، بيروت.

٥٣ – زكريا، ميشال:

– الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، ط المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٦م.

– علم اللغة الحديث، ط المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٦م.

– العقل واللغة في النظرية الألسنية التوليدية التحويلية، مجلة الثقافة النفسية، العدد التاسع، المجلد الثالث، ١٩٩٢م.

٥٤ – سامبسون، جيفري، **المدارس اللغوية التطور والصراع** ، ترجمة: أحمد نعيم الكراعين، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣م.

٥٥ – السامرائي، فاضل صالح، **ابن جني النحوي**، رسالة ماجستير، دار النذير، بغداد، ١٩٦٩م.

٥٦ – ستراوس، ليفي، **الأنتروبولوجيا البنيوية**، ترجمة : مصطفى صالح، منشورات وزارة الثقافة العربية السورية، دمشق ١٩٧٧م.

٥٧ – السعافين، إبراهيم، وعبد الله الخياص، **مناهج تحليل النص الأدبي**، ط١، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ١٩٩٣م.

٥٨ – السعدني، مصطفى، **المدخل اللغوي في نقد الشعر قراءة بنيوية**، منشأة المعارف، مصر، د. ط، د. ت.

٥٩ – سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، المكتبة العصرية، بيروت.

٦٠ – السيد، صبري إبراهيم، **تشومسكي فكره اللغوي وآراء النقاد فيه**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩م.

٦١ – السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن:

– الإتقان في علوم القرآن، ط دار الفكر، بيروت.

– الأشباه والنظائر، طبعة حيدرأباد، ١٩٤٤م.

– بغية الوعاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط عيسى الحلبي، القاهرة ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م.

– همع الهوامع، مطبعة السعادة، القاهرة.

٦٢ – شبلنر، برند، **علم اللغة والدراسات الأدبية**، ترجمة : محمود جاد الرب، الدار الفنية للطباعة، القاهرة، ١٩٨٧م.

٦٣ – الصادقي، فائقة، **نظرية تشومسكي في القواعد العامة: مقدمة للقارئ العربي**، موقع بوابة العرب على شبكة المعلومات الدولية بتاريخ ١٩/٢/ ٢٠٠٧م.

٦٤ – الصبان، محمد بن علي، **حاشية الصبان** ؛ ط الحلبي، القاهرة ١٣٦٦هـ.

٦٥ – ضيف، شوقي، **المدارس النحوية**، دار المعارف، القاهرة.

٦٦ – طالب، هايل محمد، **ظاهرة التنغيم في التراث العربي**، مجلة التراث العربي، دمشق، العدد(٩١)، السنة الثالثة والعشرون، أيلول "سبتمبر" ٢٠٠٣م/ رجب ١٤٢٤هـ.

٦٧ – عاشور، المنصف، **من المعاني النحويّة في اللسانيات العَربيّة**، مجلة الموقف الأدبي، اتحاد الكتاب العرب بدمشق، العدد ١٣٥ و ١٣٦ تموز و آب ١٩٨٢م.

٦٨ – عبد الجليل، عبدالقادر، **علم الصرف الصوتي**، الطبعة الأولى، دار أزمنة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨م.

٦٩ – عبد الجليل، منقور، **علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ٢٠٠١م.

٧٠ – عبد الرحمن، عبد الكريم مجاهد، **الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني**، مجلّة عالم الفكر، العدد (٢٦) آذار ١٩٨٢م.

٧١ – عبد اللطيف، محمد حماسة:

– الإبداع الموازي – التحليل النصي للشعر ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١م.

– النحو والدلالة، ط١، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠م.

– من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م.

٧٢ – عبد النور، جبور ، **المعجم الأدبي** ، ط٢، دار العلم لملايين، بيروت، ١٩٨٤م.

٧٣ – العبد، محمد سليمان:

– النص والخطاب والاتصال، ط١، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، ٢٠٠٥م.

– اللغة والإبداع الأدبي، دار الفكر، القاهرة، ١٩٨٣م.

٧٤ – العبيدي، رشيد عبد الرحمن، **البحث اللغوي وصلته بالبنيوية في اللسانيات**، مجلة آداب المستنصرية، عدد (١٢)، ١٩٨٥م.

٧٥ – عراقي، مصطفى، **النظر النحوي في النص الأدبي**، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، العدد مجلد (٥٦) العدد (٣) يوليو ١٩٩٦م.

٧٦ – العكبري، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين:

– مسائل خلافية في النحو، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ١٩٩٢م.

– اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق : غازي مختار طليمات، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م.

٧٧ – عليان، سيد سليمان، **قواعد اللغة العبرية**، جامعة الملك سعود، الرياض، النشر العلمي والمطابع، لا طبعة، ٢٠٠٠م.

٧٨ – عمر، أحمد مختار، **محاضرات في علم اللغة الحديث**، ط١، عالم الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٥م.

٧٩ – عويضة، مصطفى محمد، **ابن جنى وجهوده فى دراسة الأصوات فى ضوء علم اللغة الحديث**، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

٨٠ – فريحة، أنيس، **نظريات في اللغة**، الشركة العالمية للكتاب، بيروت.

٨١ – فضل، صلاح، **النظرية البنائية في النقد الأدبي**، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٠م.

٨٢ – الفقي، صبحي إبراهيم الفقي، **علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق**، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٨٣ – الفهري، عبد القادر الفاسي:

– اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، ط١، دار توبقال للنشر، الدارالبيضاء، ١٩٨٥م.

– اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٢م.

٨٤ – فوك، كاترين، و بيارلي قوفيك، **مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة**، ترجمة: المنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر١٩٨٤م.

٨٥ – قدور، أحمد محمد، **مبادئ اللسانيات**، بيروت، لبنان، دار الفكر، ٩٩١٩م.

٨٦ – القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٦١م.

٨٧ – كريم، نوال، **ابن جنى وعلم الدلالة**، ماجستير، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية.

٨٨ – كزارة، صلاح، **علم اللغة الحديث بدايات وتطور**، شبكة فصيح على شبكة المعلومات الدولية بتاريخ ٢١/١٢/٢٠٠٩م.

٨٩ – كشك، أحمد:

– من وظائف الصوت اللغوي محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧م.

– اللغة والكلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٥م.

٩٠ – كمال، ربحي، **دروس اللغة العبرية**، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٢م.

٩١ – كولر، جوناثان، **فرديناند دي سوسير (أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات)**، ترجمة: عز الدين اسماعيل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٩٢ – ليونز، جون، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ترجمة وتعليق: حلمي خليل، ط١، دار المعرفة الجامعيّة، لإسكندرية، مصر، ١٩٨٥م.

٩٣ – المبارك، مازن، **النّحو العربي ؛ بحث في نشأة النحو وتاريخ العلة النحوية**، دار الفكر، ببيروت، ١٩٨١م.

٩٤ – مجموعة أعداد الموسوعة، **الموسوعة العربية العالمية**، موقع الموسوعة العربية العالمية على شبكة المعلومات الدولية.

٩٥ – محسب، محيي الدين، **اللغة والفكر والعالم: دراسة في النسبية اللغوية بين الفرْضية والتحقق**، ط ١، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، مصر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٧م.

٩٦ – المحمودي، أحمد عطية، **الاتساع في الدراسات النحوية**، ماجستير، دار علوم القاهرة، ١٩٨٩م.

٩٧ – المزيني، حمزة:

– تشومسكي في عيد ميلاده السبعين، صحيفة الرياض السعودية، الخميس ٢٧/ ١٠/ ١٤٢٠هـ.

– مراجعات لسانية، الجزء الأول. كتاب الرياض (العدد٧٩) ١٤٢١هـ.

٩٨ – المسدِّي، عبد السلام:

– علم اللغة الحديث وقوانين توطد اللفظة ، مجموعة محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا بجامعة دمشق عام ١٩٨١م.

- التفكير اللساني في الحضارة العربية، ط٢، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٩٨٦م.

- قضية البنيوية: دراسة ونماذج، دار أمية بن عروس ١٩٩١م.

٩٩ – المسيري، عبدالوهاب، **موسوعة اليهود واليهودية**، موقع صيد الفوائد على شبكة المعلومات الدولية، بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠٠٩م.

١٠٠ – المصري، عبد الفتاح، **الصّوتيات عند ابن جني في ضَوء الدراسات اللغوية العربية والمعاصرة** ، مجلة التراث العربي، دمشق، العددان (١٥، ١٦)، السنة الرابعة، رجب وشوال ١٠٤هـ/ أبريل ويوليو ١٩٨٤م.

١٠١ – مصطفى، إبراهيم، وآخرون، **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية، القاهرة.

١٠٢ – الملخ، حسن خميس، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، دار الشروق، الأردن، ٢٠٠٠م.

١٠٣ – المناصرة، عز الدين، **علم الشعريات (قراءة مونتاجية في أدبية الأدب)**، ط١، دار مجلاوي، عمان، ٢٠٠٧م.

١٠٤ – المهيري، عبد القادر، وآ خرون، **أهم المدارس اللسانية**، تونس، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، ١٩٨٦م.

٠١٠٥– الموسى، نهاد:

- الأساليب في تعليم اللغة العربية، ط١، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٣م.

- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر النحوي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٠م/ ١٤٠٠هـ.

١٠٦ – النعيمي، حسام، **الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنى**، نشرتها وزارة الثقافة فى العراق، بغداد،١٩٩٠م.

١٠٧ – النعيمي، ناصر إبراهيم، **المدرسة البنيوية قراءة في المباديء والأعلام**، مجلة علوم إنسانية، السنة السادسة، العدد (٣٨)، ٢٠٠٨م.

١٠٨ - نور، حسن محمد، **الإجراء في الصِّيغ والتَّراكيب النحوية**، دكتوراه، دار العلوم القاهرة، ١٩٩٩م.

١٠٩ - هلال، عبد الغفار:

- ابن جني اللغوي، رسالة دكتوراة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، سنة ١٩٧٠م.
- أصوات اللغة العربية، ط ٣، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٦م.

١١٠ - الوعر، مازن:

- صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات، مجلة التراث العربي، دمشق، مج ١٢، ع ٤٨، تموز "يوليو" ١٩٩٢م/المحرم ١٤١٣هـ.
- جملة الشرط عند النحاة الأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي تشومسكي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٩م.
- نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، الطبعة الأولى، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٧م.

ثالثاً - المراجع الأجنبية:

1 - Chomsky, N. (1972). Language and Mind. New York: Harcourt Brace Jovanovitch.

2 - Chomsky, N. (1976). Reflections on Language. London: Temple Smith.

3 - Chomsky, N. (1981). Lectures on Government and Binding. Dordrecht:Foris.

4 - Chomsky, N. (1982). Some Concepts and Consequences of the Theory of Government and Binding. Cambridge, Mass.: MIT Press.

5 - Chomsky, N (1986). Knowledge of Language. New York: Praeger.

6 - Chomsky, N (1986). Barriers. Cambridge, Mass.: MIT Press.

7 - Chomsky, N. Aspects of the Theory of Syntax, Cambridge, Mass,: M, I, T, Press, 1965.

8 - Cook, V.J (1988). Chomsky's Universal Grammar. Oxford: Basil Blackwell Inc.

9 - David Peterson "Some Explanatory Methods of the Arab Grammarians", in Paul M. Peranteau, Judith N. Levi, and Gloria C. Phrase (eds). Papers from the 8^{th} Regional.

10 - Everhard Ditters, "Arabic Corpus Linguistics in Past and Present," in Versteegh and Carter.

11 - Jonathan Owens. The Foundations of Grammar: An Introduction to Medieval Arabic Grammatical Theory. Amsterdam/Philadelphia: John Benjamins Publishing Co. 1988.

12 - Kinga Devenyi, "On Farra's Linguistic Methods In His Work Macâni Al-Qurân," in Versteegh and Carter.

13 - Michael G. Carter. Arabic Linguistics. (Amsterdam) Philadelphia John Benjamins Publishing Co. 1981.

14 - Lasnik, H and J.Uriagereka (1988). A Course in GB Syntax. Cambridge, Mass.: MIT Press.

15 - Radford, A (1997). Syntax: A Minimalist Approach. Cambridge: Cambridge University Press.

16 - O. Ducrot. T. Todorov. Et... qu'est ce que le Structuralism. Paris 1968.

والله ولي التَّوفيق والسَّداد،،،